

مفهوم علم الاجتماع التطبيقي

علم الاجتماع التطبيقي هو استخدام المعرفة السوسيولوجية في حل المشكلات الاجتماعية إذ يدرس هذا العلم مدى إمكانية وضع حقائق علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية في مجال التطبيق العملي ومحاولة الارتقاء بالنظم والأوضاع القائمة ومحاولة معالجة المعتل منها.

ويدخل في إطار هذا العلم الدراسات المتعلقة بالتنظيم والتنسيق والمسح الاجتماعي والرقابة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والهندسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، وما إلى هذا من الأمور التي ينطوي عليها الإصلاح الاجتماعي.

الخلفية التاريخية لعلم الاجتماع التطبيقي.

هل هناك أسباب تاريخية وحاجات مجتمعية وتطورات ثقافية لنشوء علم الاجتماع التطبيقي؟

إن علم الاجتماع لا يثمر ثمرات معرفية ومنهجية ونقدية إلا في مجتمع يفعم بالمشاكل والأزمات المستعصية والمعضلات المتعسرة الحلول. بمعنى أن علم الاجتماع لا يكون علماً مهماً ومتبوعاً مكانة معرفية مرموقة في المجتمعات البدائية أو البدوية أو الريفية أو الدينية أو التقليدية المحافظة التي تقل فيها المشكلات الاجتماعية كماً ونوعاً.

تلك المجتمعات لا تحتاجه مثلما يحتاجه المجتمع الحضري أو الصناعي أو المعلوماتي. إن تكاثر المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الغربية التي خلفتها التحولات والتغيرات المادية والبيئية والاجتماعية، هي التي أفرزت حاجات تطبيقية في علم الاجتماع، واستدعت نشوء مثل هذا العلم لحل المشكلات. يعد عالم الاجتماع أميل دوركهيم -الذي كتب عن ظاهرة الانتحار في نظام تقسيم العمل- حسب رأي كولندر عالم اجتماع تطبيقياً تقليدياً.

في المجتمعات الأوربية، لم يكن لدى علماء الاجتماع التطبيقي (التقليديين) نظرية اجتماعية مناسبة تخدم أهدافهم التطبيقية، رغم دراساتهم لوقائع وظواهر حية مثل: الديمقراطية، حالة السجناء، الانتحار، التفكك الاجتماعي.

لم يعتمد التطبيق قديماً على الوثائق التاريخية أو دراسة الماضي أو ما يقدم المؤرخون.. بل كان الباحث في أوروبا يقوم بدراسة الحدث بنفسه، فيجمع المعلومات عنها.. ولم يهتم بدراسة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.. وكذلك لم يهتم بدراسة وحدات اجتماعية صغيرة الحجم. لم يكن هدف الباحث إرضاء الساسة أو أصحاب القرار، أو تلبية حاجات المجتمع... إنما كان هدفه تقليد العلوم الصرفة والفلسفة في بناء اختصاصه، لإرساء مقاليد العلم فيه، وليصبح الباحثون الأوائل رواداً فيه... وليس لخدمة وإرضاء المدراء وصناع السياسة الاجتماعية.

لكن بعد تحقيق هدف الباحثين في إرساء القواعد العملية لتأسيس علمهم، جنح بعضهم نحو خدمة المجتمع المحلي، من خلال إسهامهم بدراسة معاناة وهموم ومشاكل المجتمع الأوربي.

- كان ذلك بالاشتراك مع زملائهم في اختصاصات أخرى وبتوجيه صناع السياسة الاجتماعية والمسؤولين الإداريين في المنطقة والإقليم.

- هذا ما كان الحال عليه لعلم الاجتماع التطبيقي في أوروبا

- لكن الحال كان مختلفاً في المجتمع الأمريكي تماماً كما يختلف في نشأته وتركيبته عن أوروبا.

- إن وجود بعض المشكلات التي أوجدها المجتمع الصناعي المتقدم تقنياً ومادياً في أمريكا ذات القوميات والأعراق المتعددة

والمتنوعة ثقافياً ولغوياً ودينياً، كانت تتطلب الإصلاح، وتحسين الوضع الاجتماعي، وهذا استدعى بدوره تطبيق مناهج علمية :

كالمسح الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع : كمشكلة الرواتب وظروف السكن الصحية والإسكاني ومشكلة العلاقات الأسرية وغير ذلك، بهدف إيجاد الحلول المناسبة.

- وهذا كان سبباً مهماً لتأسيس قسماً خاصاً بالمسوحات الاجتماعية وجمع المعلومات في مؤسسة راسل سيج عام ١٩١٢ م.

- ففي عام ١٩٢٨ استطاع رئيس قسم المسوحات أن يقيم أكثر من (« شيلبي هاريسون » ٢٠٠٠) مسح اجتماعي على الصعيدين الوطني والمحلي في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تزايد عدد علماء الاجتماع في أمريكا، وتأسس في عام ١٩٢٣ م مجلس البحوث للعلوم الاجتماعية الذي ركز على المناهج البحثية وشروط تطبيقها والالتزام بها.

وعليه أصدر هذا المجلس أول مؤلف علمي حول مناهج البحث في العلوم الاجتماعية لستيوارت رايس، تضمن أعمال بحثية نموذجية لعدد من العلماء حول مفاهيم البحث الاجتماعي وموضوعات بحثية كالتغير الثقافي ومفاهيم البحث الاجتماعي.

تبع ذلك تجارب منهجية عديدة في بريطانيا واستخدم المسح الاجتماعي في البحوث التطبيقية التسويقية في جميع المجالات: (الاتصالات وغيرها)، وجميعها التزمت بالمعايير ووسائل البحث الاجتماعي في دراسة شتى الموضوعات كالاتجاهات والأيول الاجتماعية حتى الانتخابات الرئاسية.

وجاءت هذه موازية لاستخدام العينات والمقاييس التي تم استخدامها بشكل مكثف من قبل التربويين في تصنيفاتهم التربوية واختباراتهم النظرية.

وفي منتصف القرن العشرين صدرت مجلة بعنوان القياس النفسي وتأسس «معهد جالوب ..» للبحوث عن الرأي العام ... وتفوقا في مجال البحوث التطبيقية.

وقد ركز كلاهما على الاهتمامات البحثية خاصة مشكلة التنبؤ ارتبطت هذه التطورات بالتزامها بمعايير ووسائل البحث الاجتماعي.

تطور علم الاجتماع التطبيقي بشكل ملحوظ على يد عالم النفس الألماني كيرت ليون (عضو المدرسة الجشطالتية) الذي استقر عام ١٩٣٣ م في أمريكا بسبب « بحث الفعل » : طرحه لمصطلحات عديدة مثل « بحث الفعل » الهدف المنقول « مستوى الطموح » وتركيزه على ربط ، البحوث الأكاديمية بالأحداث الاجتماعية. والاستفادة منها في الدراسات السلوكية ودراسات الجماعة .

اشتغل ليون مع صاحب الابتكار الشهير « مارينو » « عن القياس الاجتماعي {سوسيومتريك} في دراسة الجماعة الصغيرة الذي تبناه السلوكيون، ثم في موضوع دينامية الجماعة.

بهذا توجه اهتمام الباحثين في المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية نحو دراسة المشكلات والأزمات الاجتماعية والأمراض النفسية من الإدمان على المخدرات إلى التشرد والبطالة والتفكك الأسري التي أنتجتها الحرب.

وعقد أول مؤتمر لمجلس البحوث عام ١٩٤٨ م ضم علماء من تخصصات عدة، حدد فيه تركيبته المتضمنة السلوك الواقعي والمعرفة الاجتماعية النظرية ومناهج التطبيقية.

وقد اتخذ دعاة علم الاجتماع التطبيقي منطلقاً تخطيطياً يشبه عمل المهندسين (المتنور الاجتماعي)، حيث قسم الأمريكي كولندر أو بالأحرى ميز بين نوعين من العمل التطبيقي في حقل علم الاجتماع:

- العمل العيادي ويقضي تحديد وتشخيص ومتابعة دوافع المراجع وأثر المؤثرات الاجتماعية عليها: بمعنى دراسة مشكلة المبحوث وهو في بيئته وجماعته وأسرتة ومدرسته (أي المبحوث يذهب إلى الباحث الاجتماعي وليس العكس)

الهندسة الاجتماعية المهندس الاجتماعي يساهم مع متخصصين في حقول طبيعية وهندسية وسلوكية ومهنية لمعالجة وتأهيل وتوجيه المشكلة الاجتماعية وهي في واقعها ومحيطها الاجتماعي.

من خلال هذه اللحظة السريعة نستنتج مجموعة من العوامل المختلفة والمتراكمة التي ساهمت في دعم نشوء علم الاجتماع التطبيقي:

- تحسين الوضع الاجتماعي وتطلبه لإقامة مسوحات اجتماعية
- وجود مشاكل صحية أو سكنية أو أسرية تتطلب إقامة مسوحات اجتماعية
- ظهور مؤسسات تهتم وتقوم بالمسوحات
- نشوب حرب عالمية أولى أفرزت مشاكل اجتماعية متنوعة ومتكاثرة
- أزمة اقتصادية عالمية ١٩٣٠ وما أفرزته من مشاكل اجتماعية متعددة
- نشوب حرب عالمية ثانية وما تركت وأنتجت من أزمات ومشاكل جديدة
- انتباه بعض علماء الاجتماع لأهمية الجانب التطبيقي في علم الاجتماع.

بالطبع هذا الفرع التخصصي لعلم الاجتماع التطبيقي قد نشأ نتيجة تزاوج أحداث كونية وليست محلية أو إقليمية، سياسية واقتصادية وجغرافية وليس اجتماعية وحسب، وهذا ما يجعل المطالبة بوجود حاجة ملحة وضرورية من أجل معالجة ما أفرزته هذه الأحداث الكونية.

وقد يعتقد البعض بأن علم الاجتماع التطبيقي يعني مناهج البحث الإحصائية الرقمية، إلا أن هذا الاعتقاد ليس في محله، لأن علم الاجتماع التطبيقي ينطوي على تضافر وتكامل اختصاصات من خارج وداخل الجامعة من أجل دراسة ومعالجة آثار مشكلة اجتماعية واحدة. ولأن معالجة كل مشكلة تتباين مع معالجات المشاكل الأخرى، فإن التطبيقي لا يستطيع أن يقدم منهجاً واحداً لكل المشاكل، أو طرْحاً واحداً يتناسب مع الكل، لاسيما وأن عمله لا يكون مستقلاً بذاته، بل متفاعلاً مع اختصاصات عديدة مثل :

(الاقتصاد والسياسة والتخطيط الحضري والصحة العامة والإدارة وعلم النفس والهندسة)؛ لذلك لا يخضع مباشرة لكل متطلبات علم الاجتماع العام كالتأطير النظري والرجوع إلى أدبياته واستخدام مفاهيمه ومصطلحاته باستمرار.

من هنا نشأ الخلاف بين علماء الاجتماع (الأكاديميين) العام (والتطبيين، أي بسبب جنوح التطبيقي) جبراً (عن الالتزام الكامل بمرجعية الأصل في مفاهيمه ومصطلحاته ونظرياته).

وذلك لأن علم الاجتماع التطبيقي يخضع لإشراف أصحاب القرار ممن ليس لهم دراية بعلم الاجتماع، والذين يركزون على تحقيق أهدافهم الخاصة بمواقعهم وعملهم، حتى ولو كان ذلك على حساب موضوعية علم الاجتماع.

ولهذا يرفض علم الاجتماع النظري قيام علم الاجتماع التطبيقي تحت إشراف غير علماء الاجتماع.

مواضيع اهتمام علم الاجتماع التطبيقي

لكل حقل من حقول علم الاجتماع مادة اجتماعية يحددها هو لكي يستخدمها في بناء معرفته التخصصية:

علم الاجتماع الريفي له مادته المتكونة من المجتمع القروي والمحلي (الجيرة – العشيرة – ومجالسهم التعاونية)

علم السكان (الديموغرافية) له مادته الاجتماعية لبناء معرفته السكانية (الوفيات- الولادات- الزيجات- الطلاق- حجم الأسرة- تنظيم النسل والزيادة السكانية)

أما حقل علم الاجتماع التطبيقي فتكون مادته الاجتماعية في بناء معرفته التخصصية مناسبة من التغير الاجتماعي وما يطرحه علم الاجتماع (الهندسي) الهندسة الاجتماعية (وعلم الاجتماع العيادي من مشكلات اجتماعية حديثة ومعاصرة).

في مجال مادته الاجتماعية الأولى في التغير الاجتماعي:

يهتم بالتغيرات الكمية والتغيرات الكيفية أو النوعية:

التغير الكمي: الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبه ، عدد المراكز الصحية، عدد الأسر ، أي التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن النوعية والأهداف

التغير الكيفي: التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم المختلفة. والتحول في التزامهم بوسائل الضبط الاجتماعي ومعاييرهم. أي دراسة كل ما يفرزه التغير الاجتماعي من تحولات وتطورات سلوكية ومعيارية وقيمه في النسق الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو التربوي لا يهتم علم الاجتماع التطبيقي بدراسة أسباب التغير الاجتماعي ولا بالصراعات الاجتماعية، إنما أهدافه تنطوي على التعرف على المستجدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل رفد وإثراء إحدى النظريات الاجتماعية.

بمعنى آخر يحاول علم الاجتماع التطبيقي تجسير الواقع المستجد والحي بالنظرية الاجتماعية بفضل تطبيق مناهج البحث الاجتماعي في دراسته للأحداث الاجتماعية.

ينتقي علم الاجتماع التطبيقي مفاهيمه من حقول علم الاجتماع المختلفة، والتي تمثل اهتماماته التطبيقية وأهدافه التي تساعده على فهم التحولات والتطورات والتغيرات الاجتماعية والمفاهيم التي ينتجها التغير ذاته.

ويهتم علم الاجتماع التطبيقي بنتائج علم الاجتماع الهندسي والاجتماع العيادي.

علم الاجتماع الهندسي

-ينطوي على دراسة التنمية الإدارية في المعمل مثلاً والتي تقود لرفع كفاءة العامل والموظف أو المهني، معرفة الرضى الوظيفي عنده: عن الرواتب وساعات العمل .

- يتعامل مع مشكلة الجماعة ككل، أي مع الأداء الوظيفي أو مشكلة الأجور. يهتم به صناع القرار وواضعي السياسة الاجتماعية لاحتواء المشاكل.

علم الاجتماع العيادي

- يدرس المشكلة الاجتماعية كما يعيشها المبحوث (العامل مثلاً) بعيداً عن الضغوط القيمية والأحكام العرفية.

- يتعامل مع أفراد الجماعة بشكل مباشر

-يهتم بمعرفة دور الفرد في المجتمع ومعرفة معوقات أدائه.

علم الاجتماع الهندسي

-يستخدم الباحث تقنيات منهجية تتعامل مع الإحصاءات والارتباطات بين المتغيرات مثل العينات والاستبانات والمقابلات وتصميم البحوث التجريبية لجمع المعلومات عن المبحوثين

علم الاجتماع العيادي

-يحصل العيادي على المعلومات من المبحوث من خلال المقابلات المباشرة، بدون أن يخضع لأي قيود قيمية

كل تغير اجتماعي يواجه مقاومة من قبل الأفراد وعدم قبول التجديد فتعرقل انتشاره لكن ليست ذات نوع واحد ودافع واحد، هناك نوعين من المقاومة:

المقاومة الصامتة :

-تعبّر عن رفض الفرد الذاتي للتغير الذي يخضع لمؤثرات حسية وذوقية ومزاجية خاصة به لا تتدخل فيها ثقافته الاجتماعية أو أنساقه البنائية بل تدخله الشخصي

المقاومة الصارخة:

-تعبّر عن رفض أحد عناصر الثقافة الاجتماعية لقبول التغير. وهي لا تخضع للمؤثرات الفردية الذاتية بل تمثل مقاومة جمعية ظاهرة تعكس عدم الاستجابة المجتمعية للتغير.

هناك معوقات تمنع عالم الاجتماع التطبيقي من تنفيذ أبحاثه، منها عدم تمكنه من إجراء أبحاثه إلا في الميادين المجتمعية للبحث عن المشكلات والتعرف عليها والتفاعل معها، كي يجمع معلوماته.

يسمى المتخصصون في علم الاجتماع التطبيقي لأن دراستهم تنص على « المعالجون التنظيميون » دراسة التنظيمات . يهتموا أيضاً بقياس الاتجاهات الاجتماعية السائدة والمواقف العامة في المجتمع.

المادة الاجتماعية والمظلة الاجتماعية لعلم الاجتماع التطبيقي التي تغذي معرفته التخصصية موضحة بالشكل الآتي:

علم الاجتماع التطبيقي

- لهندسة الاجتماعية

- قياس الاتجاهات

- التغير الاجتماعي

- المشكلات الاجتماعية

- الاجتماع العيادي

علم الاجتماع التطبيقي ونشأته :

- ان علم الاجتماع التطبيقي ما زال حديث النشأة، وعدد الباحثين في هذا الحقل قليل بالمقارنة كما ونوعا مع عدد الباحثين في ميادين أخرى كحقل السكان والاسرة والجريمة والحضري.
- وعليه فمن السابق لوانه مطالبة علم الاجتماع التطبيقي بإرساء قواعد تنظيرية لبناء نظرية خاصة أو منهجية بالتطبيقي.
- لكن يمكن القول بأن هنا قاسم مشترك بين العام والتطبيقي في كون كل منهما يتناول دراسة المشكلات الاجتماعية، والوصول إلى حلول لها والفرق الجوهرى بينهما هو أن علم الاجتماع التطبيقي يذهب إلى أصحاب القرار ليقدم لهم توصياته، أو أن أصحاب القرار يتكفلون بالدعم المالى لدراسة المشكلة والاستفادة من توصياتها في سياستهم الاجتماعية أما علم الاجتماع العام فلا يوصل توصياته إلى أصحاب النفوذ ومتخذي القرار بل يسعى لبناء الثقافة السوسولوجية أو المعرفة الاجتماعية.

كما يشترك العام مع علم الاجتماع التطبيقي بالتطبيق الميداني:

- إذ ينزل كلاهما إلى ميدان الظاهرة أو المشكلة المدروسة لمعرفة مكنوناتها وتغذية النظرية الاجتماعية.
- حيث يرفد التطبيقي علم الاجتماع العام بنتائج جديدة ويستلم منه مفاهيم ونظريات أساسية يمكن الاستفادة منها بالتفسير والتحليل.
- وي طرح علم الاجتماع العام التباينات والتشابهات المستجدة في ميادين الأحداث التي لا يستطيع الوصول إليها أو يستطيع ولكن ببطء كبير.
- على عكس علم الاجتماع التطبيقي الذي يستطيع جلب مثل هذه النتائج بسرعة وهذا ما حصل في دراسة ظاهرة الفقر مثلا والتدرج الوظيفي الذي أفاد علم الاجتماع العام في إعادة صياغة نظريته في التدرج الاجتماعي.
- كذلك هناك اعتماد كبير لعلم الاجتماع العام على نتائج البحوث التطبيقية من حيث كشفها النقاب عن العديد من المشاكل المهمة والمتروكة من قبل علم الاجتماع العام والتي لا يعيرها اهتماما مثل عدم المساواة بين المواطنين في الحقوق أو إهمال المناطق الفقيرة دون دراستها.
- م علم الاجتماع التطبيقي ويدرسها ويقدم نتائجها لعلم الاجتماع العام، وهنا تتجلى حاجة العام للتطبيقي، إنما هذا لا يعني استقلال التطبيقي عن العام بشكل مطلق، لأن الفرع لا ينفصل عن الأصل، ولا يستطيع إنكاره.

هناك إذن ترابط عضوي بينهما.

- فالعام يعتمد على التطبيقي في تقديم نتائجه الجديدة ليدعم بها نظرياته. وبذلك يقدم له الرؤى والنظرية التي يحتاجها، فهي عملية تبادلية بين النظرية والتطبيق.
- وبناء على ذلك لا يمكن إهمال علم الاجتماع التطبيقي لأنه يمثل خطوة علمية في تجسير أحداث الواقع الاجتماعي بأصحاب النفوذ في المؤسسات الاجتماعية والمجتمع عبر أدواره التخصصية المتنوعة.

هل علاقة التطبيقي بالعام ولادة اليوم أم لها تاريخ قديم في ميدان المعرفة الاجتماعية؟

- إن علاقة النظرية بالتطبيق في علم الاجتماع ليست وليدة الساعة، بل قديمة وقد شغلت حيزا كبيرا في تفكير علماء الاجتماع منذ نشوء علمهم، وامتدت إلى الآن، متخذة شكلا جديدا، وذلك بسبب:
- حاجة المجتمع الحديث وما آلت إليه من اهتمامات جديدة في سوق العمل الاجتماعي والاقتصادي

- إضافة إلى المشاكل المستجدة في الأسرة وتفشي الفساد الإداري وتزايد التفكك الأسري والتنظيمي والفردية التي أحدثتها التطورات الالكترونية في مجال الاتصالات المعلوماتية. إذن بات هناك حاجة ماسة وضرورية لدراسة هذه الأحداث الاجتماعية الجزئية.

- مع تزايد هذه الحالات انتعشت روح التيار التطبيقي في علم الاجتماع، فذهبت لإنشاء تخصص دقيق بالتطبيق العملي، مع الاحتفاظ بربطه بالعام الذي كرس جهده لمتابعة المعرفة لخدمة أغراضه وأهدافه وتطلعاته.

في حين ذهب علم الاجتماع التطبيقي في بداية نشوئه إلى إرساء قواعد لتحديد هويته وطابعها في حل المشكلات الاجتماعية وإزالتها من المجتمع.

- طبعاً لم تخلق هذه الحالة منافسة بينهما حول أدوارهما على المسرح الأكاديمي والمعرفي.

فالعام يمثل النظري الصرف، وعلم الاجتماع التطبيقي يمثل الجانب العملي الميداني.

ما هي انعكاسات الاختلافات بين علم الاجتماع التطبيقي وعلم الاجتماع العام؟

برز عدد من علماء الاجتماع أمثال رايت ميلز وجولدرن الذين انتقدوا علم الاجتماع العام بوصفه علماً تقليدياً بدعوى أنه: علم يتضمن معلومات سطحية وبحاجة إلى الاختبار والبرهنة، وأن الجهد الذي بذله العلماء لوضع نظرياتهم كان مضية للوقت. وأنه لا يقدم برامجاً، وأن بحوثه ودراساته كانت نظرية بحتة كالعلوم الصرفة.

ولم يتوقف النقد عند هذا الحد النظري، بل وجه علماء الاجتماع العام انتقادات كثيرة لعلم الاجتماع التطبيقي، فطرح دينزن عام ١٩٧٠ بعض النقاط وتتلخص بما يلي:

- آليات علماء الاجتماع التطبيقي المنهجية غير قادرة على ضبط الأحداث الاجتماعية نتائج عملهم التطبيقي لم تساهم في بناء حقل معرفي متخصص

- بحوثهم التطبيقية هي معلومات تراكمية تساعد على تقييم الأحداث وتنتهي ببرامج تبريرية ذات نتائج ظرفية بحوثهم التطبيقية هي معلومات تراكمية تساعد على تقييم الأحداث وتنتهي ببرامج تبريرية ذات نتائج ظرفية يميلون لمناصرة ودعم أصحاب النفوذ أكثر من تقديمهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

- لكن هذه الانتقادات لم تصل إلى حد الصراع بينهما لأنهما يلعبان دوران مكملان لإدماج اختصاصات علم الاجتماع بعلم واحد هو "علم الاجتماع" الذي يزيل كل الحواجز بين حقوله وتخصصاته، بمعنى دمج علم الاجتماع التطبيقي بالنظري في دور واحد هو الدور العلمي لتقديم فائدة إيجابية لعلم الاجتماع، ورغد المعرفة العلمية بأفكار أساسية.

- أما علم الاجتماع التطبيقي فيقدم حلولاً وتوصيات للمشاكل الاجتماعية ليس فقط للمتخصصين فيه بل لأصحاب النفوذ والقرار وصناع السياسة الاجتماعية أولاً ومن ثم للمواطن والقارئ غير المختص. وهذا يفيد بأن فائدة علم الاجتماع التطبيقي ينتفع بها من هم خارج التخصص أكثر ممن في داخله، لأنه يمس حياتهم العامة والخاصة، لكن هذا لا يثري الحياة الثقافية. بمعنى أنه يرفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة أكثر من المتعمقين في الفلسفة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية والفكر الاجتماعي.

وقد طرح عالم الاجتماع الأمريكي مارفن أولسن فهماً وسطياً يجمع بين أعمال النظري والتطبيقي من أجل تكامل علم الاجتماع وتماسكه، ويتلخص بالتالي:

- يتم اختيار موضوعات للبحث والدراسة من خلال نقد المشكلة

- البدء بدراسة مسحية للمعلومات النظرية للمشكلة تنظيم المعلومات والبيانات المكونة من أجل تبويبها وتسلسلها

- وضع ملخصات تضم الإطار النظري وبرامج للعمل

- كتابة صفحات محدودة عن أهمية الموضوع تقدم لمجلس مختص كقسم علم الاجتماع.

يرى مارفن أنه لا ضرورة للتمييز بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي لأن كلاهما يحققا الهدفين النظري والعملية.

- بيد أن متطلبات العمل وتوقعات الدور الذي تمارسه الدورات التدريبية والتدريبية هي التي خلقت مثل هذا الفصل المفتعل.

- وصفوة القول أن علم الاجتماع التطبيقي جزء لا يتجزأ من الاجتماع العام، فهو متفرع عنه، ويستقي منه منهجه ويشترك معه في دراسة مواضيع واحدة.

- إنما الفرق الجوهرى بينهما هو أن هدف العام هو إثراء المعرفة الاجتماعية والعلم دون الاهتمام بمصالح أصحاب النفوذ والقرار وتطويع نتائجه لرغبتهم في رسم السياسة الاجتماعية.

علم الاجتماع العام ليس علم تنفيذي بل علم تشخيصي، يشخص أمراض المجتمع، أما علاجها فيرجع إلى المنفذين للسياسة الاجتماعية وهم أصحاب القرار والنفوذ.

بينما علم الاجتماع التطبيقي فإنه علم تشخيصي وتنفيذي من خلال التعرف على مطالب السياسة الاجتماعية، وتحقيق رغبة أصحاب القرار وتوفيقها مع احتياجات المجتمع، بعيداً أحياناً عن الموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي..

القياس مدق ضعبء اءاملع عامتجلاا تلااح تطبيقية في الأبحاث التي درسوها لكن بهدف بناء نظرياتهم الاجتماعية وليس خدمة لجهات متسلطة في القرار أمثال ماركس – أنجلز- أوغست كونت- أميل دوركهايم الانتحار.

-أما ماكس فيبر الألماني فلم يكن راضي اءن النظر لعلم الاجتماع بأنه علم تطبيقي. وعليه يمكن التحدث عن بعض أهم معايير ومقاييس علم الاجتماع العلمية وتتلخص بالتالي:

استخدام آليات المنهج البحثي في استقراء الواقع الحي تفسير وتحليل النتائج تأطير النتائج بإطار نظري ومفاهيم
سوسيولوجية معتمدة بالنظريات تقديم التوصيات بعيداً عن المحاباة أو المجازاة لأصحاب المصالح وصناع السياسة
الاجتماعية أي الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي ذكرنا بأن هناك قواسم مشتركة بين الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي أهمها:

- المشكلات الاجتماعية
- التغير الاجتماعي
- التطبيقات الميدانية
- مسوحات قياس الرأي العام ومواقفه

لكن التمايز العلمي بينهما أساسي لكي يتحدد طابع علم الاجتماع التطبيقي المتمثل في مهمته وهدفه وليس باستقلاله وانفصاله عن العام، فالتطبيقي متفرع عن علم الاجتماع الأكاديمي ويعمل ضمن حدوده العامة .

فقد تمثلت ميزات التطبيقي بما يلي:

مساهمة الباحثين التطبيقيين في صناعة السياسة الاجتماعية

- تقديم مقترحات لحل المشكلات الاجتماعية
- تقديم منفعة معرفية متخصصة
- رفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة بالتحويلات والتطورات الحياتية
- يمثل علم تشخيصي وتنفيذي بأن واحد

لماذا لم يظهر علم الاجتماع التطبيقي منذ نشأة علم الاجتماع العام لاسيما وأن مواضيعهما مشتركة ومنهجهما واحد؟

- الجواب هو أن علم الاجتماع التطبيقي مرتبط بالممارسات الإحصائية والرقمية- الكمية، وهذه لم تظهر إلا بعد استخدام دوائر الحكومة للسجلات الإحصائية التي كانوا يحتاجونها لمعرفة مثلاً عدد الولادات -الوفيات- الأيدي العاملة- الدخل المالية- أي بعد نشأة علم الاجتماع العام في القرن التاسع عشر وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك بسبب تسارع الأحداث المتغيرة التي أحدثتها التطورات التكنولوجية الحديثة.

إن علم الاجتماع التطبيقي لا يهدف موضوعية الاجتماع العام ولا منهجيته.

والسبب في عدم استفادته من معطيات ومفاهيم ونظريات علم الاجتماع يرجع إلى :

- عدم استيعاب وتفهم الباحث الاجتماعي للنظرية السوسيولوجية، لأنه ليس كل باحث اجتماعي يلم كفاية بنظريات علم الاجتماع

- وحتى إذا كان ملمًا بها، فقد يكون عاجزًا عن توظيف مفاهيمها ومصطلحاتها

- وقد يكون مستجيبًا لسوق العمل الذي لا يستفيد من مكونات النظرية السوسيولوجية بقدر استفادته من تشخيص المشكلات وكيفية حلها.

ما هي الأوجه التي مارسها بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الحديث، وأثرت على سيرة علم الاجتماع وتطوره بين العلوم الإنسانية؟

لقد شكل تعصب المنظرين الاجتماعيين لحكامهم على أعمالهم ومواقفهم تخلفًا انتظيريًا في علم الاجتماع، أدى إلى عقبات كثيرة، تكشف عن ذاتية مطلقة لنهم أرادوا تعميم أطروحاتهم المرجعية في تفسير وتحليل الظاهر أو المشكلات الاجتماعية

من أوجه يعتقد بأنه بعيد عن الموضوعية والحياد الأخلاقي العلمي. وقد تمثل هذا التخلف في أربع أدلة :

- التعميم
- الإنكار
- الدفاع المطلق
- النقد

الدفاع المطلق:

أي دفاع المنظرين عن نقائص عملهم الفكري أو التنظيري أو النظرية التي يتبنونها من خلال نقد الآخرين الذين كشفوا نقائصهم وهذا يعني بالأساس تبرير مقصود وهروب من تحمل أخطائهم.

التعميم:

أي استخدام المنظر عمله أو انتاجه التنظيري كسبب مطلق في تفسير وتحليل كافة الوقائع والظواهر والمشكلات الاجتماعية. وقد ساق لنا المنظر الأمريكي المعاصر ليون ورشي عدة أمثلة على هذه الخاصية المتخلفة عند بعض المنظرين الاجتماعيين الأمريكيين والأوروبيين.

أمثلة على هذه الخاصية المتخلفة عند بعض المنظرين الاجتماعيين الأمريكيين والأوروبيين منها ادعاء تالكوت بارسونز بأن عمله النظري حول الفعل الاجتماعي عام ١٩٣٧ هو الوحيد الذي يسطيع أن يدرس الواقع الاجتماعي، ولكن بعد أن وجد ادعاءه هذا قد فشل عدل فيه عام ١٩٤٥ وقال بأن نظريته في الفعل الاجتماعي تمثل الطريق الوحيد للنظرية العامة في علم الاجتماع.

وهناك صورة أخرى تمثل التعميم وهي أن بعض المنظرين الاجتماعيين يحددون حقول معارفهم من خلال نظريتهم فقط أمثال جورج لندنبرك وجورج هومنز وروبرت بليز وستيوارت داد.

فقد جمع هومنز الوظيفية والبنائية في نظريته السيكولوجية واعتبر الوظيفية الطريق الوحيد للوصول الى نظريته .

الانكار:

أي الهمل المقصود من قبل المنظر بوجود أعمال فكرية خلاقية في مجال التنظير الاجتماعي لأنها تمثل وجهة نظره أو كونها تتعارض مع نتائج أعماله أو ل تمثل فكره.

مثال على ذلك، انكار المنظر الروسي المعاصر س.ب. بوبوف اسهام أوجست كونت في تأسيس علم الاجتماع وارجع تأسيسه الى كارل ماركس وفردريك انجلز واعتبرهم هم اللذان فسروا وعمم المادية لول مرة على شرح الظواهر الاجتماعية.

النقد:

أي رصد الجوانب السلبية فقط لنتائج و أعمال علمية ونظرية تشكل أو تصور الوجه الثاني أو المعاكس لوجهة نظر الناقد أو فكر أحد أعمال المفكرين لكونها مخالفة أو متعارضة لعمل المنظر الناقد.

ويندرج تحت هذه الصفة ثلاثة أنواع من النقد:

الاول نقد ابتزازي ، أي اس تجلاء الجوانب السلبية والانتفاع منها في التنظير.

والنوع الثاني من النقد نسميه "بالنقد المتميز" أي المنطلق من الجانب المضاد في رصد الأحداث التي تحملها النظرية.

أي عن المجتمع ويسمى الباحثون الاجتماعيون البرجوازيون هذا البحث بالبحث التجريبي نظرا لأنهم ينطلقون فيه من التجربة ويعتمدون على الوقائع وقد تؤدي بهذه الطريقة كطريقة علمية صارمة ل تخضع لتأثير ايولوجية ما أو فلسفة.

النوع الثالث من النقد اسميناه بالنقد المغالط الذي ليكشف سلبيات النظرية ، بل يطرح آراء مغلوطة ويحاسب ويقاضي النظرية على أساس ذاك الغلط ، في تقديرنا ان هذا التفرع والتشعب ل يشكل خطرا أو نقيسة علمية بل تنوع الآثار اي بسبب تنوع وتعدد الحياة الاجتماعية وتضمنها لعدد كثيرة من المتغيرات المؤثرة على الحدث

الاجتماعي الواحد وهذا يتطلب التفرع بيد أنه لم يصل الى الستة عشر فرعاً في الوقت الراهن وأن العدد مئة فرع ماهو ال ضرب من المبالغة المهولة للعدد الحقيقي.

هي هذه الوجة الاربعة التي مارسها بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الحديث ممثلة تخلف الثقافة ومؤثرا على سيرة علم الاجتماع وتطوره بين العلوم الانسانية الأخرى.

علم الاجتماع التطبيقي بين الاستقلالية والتبعية :

لا نقصد بذلك الاستقلالية المطلقة لان علم الاجتماع التطبيقي متفرع عن العام ويستمد منه نظرياته ومناهجه وباحثيه. بيد أنه ينحى منحى جديد ا في عالم لم يدخله علم الاجتماع العام أو أحد فروعه بعمق وشمولية. القصد هنا بالاستقلالية هو المحافظة على الهوية التخصصية، دون تأثير جهة معينة مؤثرة على طابعها ولونها وعناصرها المكونة لها أثناء أداء الباحث التطبيقي واجبه ووظيفته في البحث وحل المشكلات، لأن المسؤولين في المجتمع (أصحاب القرار وصناع السياسة) قد يمارسون بعض الضغوط على من يريد تفهم ما يدور في المجتمع من مشاكل ومعاناة وقلق وانحرافات سلوكية، فيحرفونهم عن مبادئهم الأخلاقية. القصد بالاستقلالية أيضا هو المحافظة على الهوية التخصصية، دون الانزلاق ليكون خادما لأصحاب النفوذ وصناع السياسة الاجتماعية، ويكون آلة يستغلونها لخدمة مصالحهم ويستثمرونها بمعزل عن مصالح الناس، وبعيد ا عن موضوعية وحيادية البحث العلمي و أخلاقياته. ويكون بذلك أداة مضللة للناس.

السؤال الآن:

ما الذي يقلل من استقلالية علم الاجتماع التطبيقي؟ و بأي طريقة نفهم تبعية علم الاجتماع التطبيقي؟
تقل استقلالية علم الاجتماع التطبيقي في حال تعاطف الباحث مع مشاكل التنظيم أو الجهة التي تمول مشروع البحث.

وعدم التزامه بأداب و أخلاقيات اختصاصه في استقراء الواقع
تسخير نتائجه لخدمة صناع القرار .أي بتصادم أخلاقيات الاختصاص العملي مع الخضوع للالتزامات التنظيمية ووجود الباحث الاجتماعي.

بمعنى آخر التضارب بين مصلحة تنظيمه الذاتية ومبدأه الموضوعي الأخلاقي كباحث علمي، والذي يؤدي الى فقدان السمعة العلمية. كما حصل مع بعض علماء الانثروبولوجيا.

بتعبير آخر يقع عالم الاجتماع التطبيقي بين مؤثرين قويين هما الاستقلالية والتبعية. فإذا استطاع أن يحقق الاستقلالية فان نتائج بحثه سوف تصل الى الباحثين في حقله العلمي ويتعرفون على ما اكتشفه من حقائق اجتماعية والتي بدورها تقوم بانماء حقله التخصصي.

اما اذا أضحي تابعا لأصحاب النفوذ في تطبيق اجراءات البحث فانه سيخسر سمعته العلمية وبالتالي يخسر عمله لأنه ربط عمله العملي بمصلحة صاحب نفوذ غير باق أو ثابت في موقعه العالي اذ قد ينتقل الى موقع آخر أو ينقل الى وظيفة ثانية عندئذ يخسر الباحث الداعم الذي كان يدعمه.

وهناك رأي آخر يقول اذا أراد عالم الاجتماع التطبيقي أن يكون مؤثرا وفعالا في التنظيم الذي يعمل فيه وينفذ بحوثا لهم لخدمة سياساتهم الاجتماعية عليه اذن أن يتفاعل مع قاداته و أصحاب نفوذه ليكون مصدر ثقة فعالة حينئذ يقل قلقه ولا يعيش في حالة صراع دوري بين دوره المهني والتخصصي وأن ينصهر في بوتقة تنظيمه.

لكن في هذه الحالة اما أن يكون الباحث موضوعيا لا يخضع لجميع طلبات ورغبات أصحاب النفوذ في التنظيم الذي يعمل فيه، أو أن يخضع لطلبات ورغبات أصحاب النفوذ انما على حساب الحياد الاخلاقي والموضوعية العلمية فيفقد استقلالية اختصاصه ويضعه في خدمة أفراد متنفذين يقدم للناس حقائق مضللة لخداعهم وغشهم لقاء حصوله على دراهم معدودة ويبقى في موقع عمله.

وهناك رؤية أخرى تقول ((ان علماء الاجتماع التطبيقي هم موظفون في التنظيم وعليهم العمل ضمن رؤى وقناعات وسياسة تنظيمهم لكن علينا أن لا نفترض أن الواحد منهم خانع لتنظيمه كل الخنوع، بل هناك درجة من الاستقلالية التي يمكن التمتع بها وهناك قدر معين من النقد الذي يستطيع أن يوجهه لتنظيمه وهناك حدود قانونية يستطيع الوصول اليها وحدود أخرى غير قانونية لا يستطيع التقرب منها . أي ليس كل الحدود يُمنع من الذهاب اليها. كذلك هناك قضايا لاتخدم تنظيمه انما يقوم بها. مثل هذه المرونة تجعل من عالم الاجتماع التطبيقي غير خاضع بشكل منصاع الى تنظيمه، بل هناك مرونة محدودة في التنظيم تسمح لتقبل موضوعية عالم الاجتماع التطبيقي ولا تقمعها بالكامل أو لا يريد سماعها، و الا لماذا يعينه في منصب الباحث التطبيقي!!!

- بعض علماء الاجتماع تورطوا في بحوث لصالح مكتب ادارة شؤون المستعمرات البريطانية ابان القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تسعى لدراسة المجتمعات المستعمرة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا لتسهيل السيطرة عسكريا و اداريا على الهند والسودان الشرق الادنى وشرق أفريقيا وجنوبها.

- أمثال شابيرو وبرجيرد صاحب كتاب "العصن الذهبي" الذي قدم قبل وفاته اعتذارا عن عمله مع وزارة المستعمرات البريطانية عند احتلال السودان، بسبب ما كتبه عن المجتمع النوبي لتسهيل مهمه السيطرة عليها.
- لكن التاريخ لم يغفر له و أ أساء لسيرته العلمية.

مفاهيم علم الاجتماع التطبيقي الرئيسية :

لكل ميدان علمي مفاهيمه الخاصة به، تستخدم كمفاتيح رئيسية في تفسير وتحليل مشاكله وظواهره وحالاته. ولذلك سعى علم الاجتماع التطبيقي لوضع المفاهيم والاصطلاحات الخاصة به. وأهمها:

- الزبون (المستفيد)
- المنتج
- التطبيقي
- النظرية الاجتماعية
- السياسية الاجتماعية
- اتخاذ القرار
- المنظر الاجتماعي
- الباحث التطبيقي

الزبون Client :

وهو ذلك الفرد المتأثر بمتغيرات المشكلة المدروسة، وهو المستفيد الأول من نتائج إجراء الدراسة التطبيقية عليه. تم اشتقاق هذا الاسم نتيجة لاهتمام الباحث التطبيقي بالمؤسسات والتنظيمات التي تستعمل أصلا هذا المصطلح.

المنتج Product :

ويقصد به المعرفة الاجتماعية المتزايدة من خلال تكاثر المختصين فيه والمحددة بحدود محيطها الاجتماعي والواقعة بحدود دقته.

كما يقصد به نتائج البحث التطبيقي المستنبطة من الواقع الفعلي المعاش. وهي كلمة بديلة لعبارة {{نتائج الدراسة}}

التطبيقي Applied :

ويشير إلى كل فعل اجتماعي معاش يمارسه الفرد ويخضع لمؤثرات اجتماعية فيتحول إلى مشكلة أو ظاهرة داخل المجتمع يمكن ملاحظته ودراسته بشكل مباشر.

التطبيق يعني الميدان الواقعي وليس الاصطناعي. الذي يستخدم في العمليات التجريبية. التطبيق هو الدراسة الواقعية لما هو قائم فعلا في الحياة الاجتماعية وترجمته أو تحويله على شكل بحث علمي يغذي ويرفد عملية علم الاجتماع بنتائج واقعية، ويعزز قضايا تنظيرية لاحدى نظريات علم الاجتماع. المنتج اذن ما هو الا خامات واقعية محولة الى بحث اجتماعي ميداني، والتطبيقي اذن هو توظيف آليات البحث الاجتماعي في الميدان الواقعي لتعزيز الاطار النظري بما فيه المصطلحات والمفاهيم والنصوص النظرية.

اتخاذ القرار Decision making :

عملية تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.

ويمكن إجمال مراحل عملية اتخاذ القرارات بالخطوات التالية:

- ١- تحديد المشكلة
- ٢- تحديد الهدف
- ٣- البحث عن البدائل
- ٤- تقييم البدائل واختيار أفضلها
- ٥- تنفيذ القرار ومراقبته وتعميم نتائجه
- ٦- التشخيص

السياسة الاجتماعية Social policy :

عبارة عن اتجاهات منظمة تنطوي على مجموعة قرارات صادرة عن الهيئات المختصة وملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي.

وتتمثل خصائص السياسة الاجتماعية في جوانب عديدة، أهمها:

- ١- وضوح الأهداف والغايات القريبة والبعيدة
- ٢- شمولية مجالات وميادين السياسة الاجتماعية
- ٣- ديناميكية السياسة الاجتماعية وقدرتها على التعامل مع مختلف المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ٤- توازن عناصر ومكونات السياسة الاجتماعية .
- ٥- تكامل وترابط السياسة الاجتماعية من حيث الأهداف والوسائل والغايات مع السياسات القطاعية الأخرى في المجتمع
- ٦- قدرة السياسة الاجتماعية لقبولها مبدأ التغيير
- ٧- وجود أجهزة فنية وبشرية كفؤة قادرة على تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي تعترض العمل والتنفيذ.

مرتكزات السياسة الاجتماعية:

- أيديولوجية المجتمع
- الدين
- الأهداف البعيدة للمجتمع
- حقوق الإنسان الاجتماعية
- ميادين العمل الاجتماعي في المجتمع
- الاتجاهات السائدة في المجتمع
- طموحات وآمال المجتمع

أيديولوجية المجتمع:

هي عبارة عن أفكار وآراء متماسكة تشرح الواقع وتنتظر للمستقبل ويؤمن بهما الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. والأيديولوجيا عبارة عن فلسفة توجه سلوك المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته المختلفة. والأيديولوجيا خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري ومن القيم والمعتقدات والأخلاقيات والآداب العامة لمجتمعات. وتتجلى أهميتها بأنها قوة موجهة للمجتمعات فترسم الطرق وتحدد الغايات العملية للسياسة الاجتماعية.

الدين:

هو أحد المصادر الرئيسية والمهمة التي توجه سلوك أفراد المجتمع ونظمه الاجتماعية. كما يحث الدين على رعاية وحماية الإنسان وصون كرامته.

الأهداف البعيدة للمجتمع:

يقصد بها النتائج المطلوب الوصول إليها وتحقيقها حتى ينعم أبناء المجتمع جميعا بالرفاهية الاجتماعية. والاهداف في اطار السياسة الاجتماعية تقسم الى:

- أهداف بعيدة المدى
 - أهداف قريبة المدى
- وهما مترابطان لا ينفصلان.

حقوق الإنسان الاجتماعية:

أي الحق في الحياة الكريمة والاعتناق والتحرر من الجهل والفقر والمرض والكسل. وهذه الحقوق الاجتماعية هي في الواقع اتجاهات حديثة لحقوق الإنسان انتشرت منذ منتصف القرن العشرين لضمان الرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والحوادث والعجز وغيره...

ميادين العمل الاجتماعي في المجتمع:

وتعني المجالات والقطاعات والفئات العمرية أو الاجتماعية التي تشتمل عليها السياسة الاجتماعية بتخطيطها وبرامجها.

ولاختيار هذه الميادين، يراعى المعايير التالية:

- السياسة العامة في المجتمع: أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة
- أولويات المجتمع في العمل والنمو الاجتماعي: برامج ومشاريع ومخططات.

الاتجاهات السائدة في المجتمع:

مجموعة المعتقدات الاجتماعية والمواقف العقلية والمعرفية التي تعكسها الغالبية العظمى من أبناء المجتمع.

طموحات وآمال المجتمع:

أي المستوى الحضاري الذي يرغب المجتمع في الوصول إليه خلال فترة زمنية معينة. وهذا المستوى عادة ما يقاس بمؤثرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

النظرية الاجتماعية Social Theory:

- مجموعة ملاحظات دقيقة ومفاهيم وقضايا مترابطة منطقياً ومتسلسلة بانتظام تعمل على تفسير وتحليل علاقة الأحداث الاجتماعية فيما بينها وتعكس قدرة المنظر على التنبؤ الاجتماعي.
- مجموعة قوانين يستنبط منها استنتاجات دقيقة تسهم في تفسير وتحليل سلوك وتفكير الناس من واقعها الفعلي.

المنظر الاجتماعي Social Theorist :

هو عالم اجتماع يساهم في طرح مجموعة مفاهيم يمكن استخدامها بشكل عام في بناء نواة المعرفة الاجتماعية ، إضافة الى اسهامه في تطوير و اغناء علم الاجتماع في تطبيق الشروط العلمية عن طريق الدراسات الاستقصائية.

الباحث التطبيقي Applied Scholar :

متخصص في ميدان علم الاجتماع يتموقع بين قطبين متناقضين، يمثل الأول أهداف وغايات تخدم مصالحه الذاتية؛ ويمثل الثاني أخلاقية البحث الموضوعية والحياد الأخلاقي وتنمية المؤثرات الذاتية والشخصية.

خصوصية علم الاجتماع التطبيقي

تتفاعل أقسام علم الاجتماع في الدول الغربية المتطورة مع مشاكل السياسة الاجتماعية ... تلك التي تظهر عند تطبيق البرامج الإنمائية المطروحة والمكفولة من قبل الحكومة...

وأحياناً تقوم هذه الأقسام بممارسة ضغوط على أصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية لكي يتبنوا استراتيجيات وبرامج التغيير الاجتماعي المخطط.

ما يقوم به علماء الاجتماع المعاصرين في العالم المتقدم هو استخدام معرفتهم المتخصصة ومناهجهم البحثية لخدمة السياسة الاجتماعية في عدة طرق مختلفة:

- تهميش دراسة المشاكل التي تحتاج إلى برامج إنمائية وإصلاحية وعلاجية.
- الالتزام بخدمة المهنيين والإداريين في وظائفهم واختصاصهم بشكل مباشر.
- عدم الالتزام بالمسؤولية الأكاديمية والموضوعية المحايدة

هذا التحول الجديد في مسار و أهداف علم الاجتماع التطبيقي يمثل سيقاً ذو حدين:

الاول : ينفع في تقريبه من الحياة العملية الرسمية التي يشرف عليها أصحاب القرار وخروجه من أسواره القديمة ونزوله من أبراجه العاجية.

الثاني : ابتعاده عن التنظير والبناء النظري والدعم النظري لأن مثل هذه البرامج الانمائية لا تحتاج للإطار النظري، بل تحتاج التشخيص والعلاج على شكل توصيات أي تقديم خدمة مجتمعية على حساب النوعية المنهجية والعملية.

هذا بالطبع يؤدي إلى ضمور هذا العلم على المدى القصير وينتهي بالزوال من الساحة التعليمية ويبقى على رفوف المكتبات وذاكرة المعارف وتبتلعه السينما والتلفاز والمجلات الساخرة والصحف الناقدة والشعراء والادباء اللاذعين في تناولهم قضايا اجتماعية ساخنة وحرجة ويدافعون عن مصالح وحقوق البؤساء وينتقدون الاستغلال والابتزاز والفساد والاستبداد.

هذا ما قام بفعله بعض المثقفين المنغمسين في تفاعلتهم اليومية مع نبض الشارع العربي وهواجسه ومعاناته، فحاولوا تشخيص تخلف الانساق الاجتماعية وتحجر المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية، وابتزاز الفئات المتحكمة ذات المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية للموروث الثقافي لدعم مواقعهم المتسلطة واستمرار وجودهم في قمة الهرم الاجتماعي.

فكشفوا عن الاعتلالات الطبقيّة والعرقية والطائفية داخل مجتمعاتنا العربية؛ بينما وقف علماء الاجتماع العرب في زاوية التدريس الجامعي بعيدين كل البعد عن الاحداث والتغيرات الاجتماعية.

أما علماء الاجتماع في الغرب، فقد أدركوا أن مهمتهم في الوقت الحالي صعبة، بسبب تحديات العصر المتمثلة بالتحويلات في كافة المجالات فلجأ الكثير منهم في الربع الاخير من القرن العشرين، الى إعداد البحوث العلمية والاكاديمية في مجالات : العدالة الاجتماعية والصحة النفسية والبدنية، والشئون الحضرية والقانونية و الإدارية والخارجية والتعليم التربوي والخدمات الاجتماعية، والصحة العامة والجيش والزراعة والسكان، مستهدفين غايتهم المنشودة والمتمثلة في استخدام المعرفة السوسولوجية من أجل تحسين ظروف العيش داخل المجتمع ومن هنا أنتت خصوصية علم الاجتماع المعرفية وقدرته على الانجاب العلمي.

التطبيقي بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية
للكشف عن مداخل علم الاجتماع التطبيقي لا بد من الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- كيف يمكن استخدام نظريات ومفاهيم ورؤى ومناهج علم الاجتماع في دراسة السياسة الاجتماعية؟
- ٢- إذا نجحت هذه الاستعمالات في السياسة الاجتماعية، فهل سوف تتيسر تفاعلات الباحثين الاجتماعيين مع متغيرات السياسة الاجتماعية؟
- ٣- هل تمسي نتائج السياسة الاجتماعية في نهاية الأمر تطبيقية فعلا ؟

السؤال المهم والمُلح هو :كيف يمكن تسخير أفكار وطروحات ومناهج علم الاجتماع لخدمة السياسة الاجتماعية؟

- يحاول المهتمون بعلم الاجتماع التطبيقي الإجابة على هذه الاسئلة بشكل غير مباشر لتمثيل معاني تخصصهم:
- ١- ان هدف علم الاجتماع التطبيقي هو تنوير صناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار حول الظروف الاجتماعية المحيطة بهم
 - ٢- المساهمة بأفكار جوهرية وعملية لمعالجة العقبات التي تعيق تطبيق السياسة الاجتماعية
 - ٣- تقديم معلومات قد تفيد وتساعد صناع السياسة عند وصولهم لمرحلة اتخاذ قرار معين بخصوص مشكلة معينة
 - ٤- تقييم البرامج المستخدمة في السياسة الاجتماعية
 - ٥- القول للمهتمين والقائمين على السياسة الاجتماعية بأنها عملية صيرورية ذات مراحل اجتماعية وليس غير ذلك

ينطوي الجواب الأول على:

- تنوير صناع السياسة الاجتماعية والسياسيين وعامة الناس
- تحديد طرق بديلة مختلفة الأساليب للتعامل مع المشكلات
- تغيير اتجاهاتهم وطرق تفكيرهم فيما يخص الظروف الاجتماعية في المجتمع
- استخدام المعرفة السوسيولوجية لرسم السياسة الاجتماعية

ينطوي الجواب الثاني على:

- المساهمة بأفكار جوهرية تساعد على تحسين الظروف الاجتماعية غير المرغوب فيها
- بناء تصميم أفضل في ميدان الهندسة الاجتماعية: كالبينة والتحضر
- تصميم بدائل خاصة ببرامج الخدمات الاجتماعية الموجودة

يشير الجواب الثالث إلى:

- تقديم معلومات معتمدة على تقنيات الاستقصاء التجريبي التي يعتمد عليها عالم الاجتماع في بحثه
- يقدم لواقعي السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار معلومات وصفية أساسية عن الظروف الخاصة

يمكن الجواب الرابع من:

- استعمال مناهج البحث الاجتماعي في تقييم برامج الفعل الاجتماعي والسياسات الاجتماعية
- قياس نتائج المعلومات التي جمعها عالم الاجتماع لخدمة السياسة الاجتماعية

يفيد الجواب الخامس إلى أن:

- السياسة الاجتماعية عملية صيرورية ذات مراحل مترابطة ومتسلسلة في نموها
- استخدام علم الاجتماع لدراسة السياسة الاجتماعية يسهم في تشكيل وتنفيذ وتقييم وتعديل السياسة الاجتماعية

ومجمل القول أن :علماء الاجتماع عندما يكونوا في مواقع اتخاذ القرار فإنهم يجمعون بين:

- المعرفة الاختصاصية

- المسؤولية في الإشراف وتنفيذ البرامج والتخطيط للفعل الاجتماعي

نظام العمل التطبيقي إذن مقسم بين علماء الاجتماع وصناع السياسة:

- علماء الاجتماع مسئولون عن تقديم الخبرات الاجتماعية
- صناع السياسة مسئولون عن تنفيذ السياسة الاجتماعية

لكن هل يقبل علماء الاجتماع هذا التقسيم؟؟؟

- البعض يطمح للمساهمة في صنع السياسة الاجتماعية
- والبعض الآخر يريد الوصول الى مواقع النفوذ ومناصب سياسته عالية للتحكم بماكينه صناعة السياسة الاجتماعية!!!!!!

عصرية علم الاجتماع وقرابته المجتمعية

تعد الافعال الاجتماعية التي يقوم بها الفرد والمجتمع المحلي والعام والاسرة والجماعة انعكاسا لتفاعلات وعلاقات أفرزتها أحداث اجتماعية وظروف متنوعة (اقتصادية أو سياسية أو دينية أو ثقافية أو تكنولوجية أو أسرية أو تربوية). وهذه ميزة جوهرية يتميز بها علم الاجتماع المعاصر وهي التي جعلت منه حقلً مهما في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وقد تجسدت هذه الميزة في التخصص الجديد علم الاجتماع التطبيقي.

وتتكون هذه الميزة من عناصر رئيسية:

- ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث
- التجديد في الأدوار العلمية
- التوثب على التفاعل مع المحيط الاجتماعي

أ- أنواع المشكلات الاجتماعية

- 1- مشكلات تخص التنظيمات الرسمية داخليا وخارجيا (مثل عدم رضا الموظفين عن العمل أو عن سياسة التقاعد / مشاكل التسويق)
- 2- مشكلات تخص المجتمع المحلي (الجنوح والإدمان)
- 3- مشكلات تهدد مستقبل المجتمع (مشكلة الاحتياجات التربوية للحكومة مشاكل عرقية بين الأقليات الرسمية والقومية -قضايا طلابية- العنف)

أنواع المشكلات الاجتماعية:

الأمثلة كثيرة في هذا الصدد:

مشكلة الاحتياجات التربوية أو مشاكل المعلمين وتدني رواتبهم الشهريه أو العنف المدرسي وارتفاع المهور في المجتمع العربي والقنوات الفضائية ، ومشكلة التنشئة الأسرية الراجعة ، مشكلة العنوسة أو التعصب الإقليمي الإرهاب وهشاشة النظام التربوي أو عقم المثقف العرب أو الاتجار في الشهادات العليا من قبل الجامعات (أي حملة الشهادات العليا دون دراستهم بل انتسابهم لجامعة تجارية يتخرجون منها دون أن يدرسوا فيها) وغيرها من المشاكل التي يعيشها المجتمع بشكل مزمن مثل الطلاق و الجنوح والتشرد والتفكك والجرائم بأنواعها.

ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث

وتتم عملية ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث:

- يجب على الباحث الاجتماعي " اختيار المشكلة الاجتماعية" المراد البحث عنها.
- ثم يبدأ بالمرحلة الأساسية وهي " وصف الخواص" أو الشكل العام للمشكلة من أجل تعريفها والتأكد من أنها فعلاً تمثل مشكلة يعاني منها المجتمع.

وذلك بتحديد:

- النقاط الرئيسة والفرعية التي تشتمل عليها المشكلة
- تحديد الأهداف والغايات المرجو تحقيقها من البحث

مثال عن المشاكل الاجتماعية

- ما يحدث في المجتمع الغربي حيث توزع المتاجر والمحلات التجارية الكبرى قسائم أو طوابع على الجمهور مجاناً تمثل تخفيضات أسعار السلع التي تباع فيها هدف القسائم فهي لجذب الزبائن الجدد لها أو لتعزيز عدد الزبائن السابقين لها من أجل زيادة حجم مبيعاتها.
- وقد ثبت نجاح هذه التجربة في المجتمعات الغربية .
- فيعود هؤلاء الزبائن على تجميع هذه القسائم التي توزع مجاناً عليهم ويستغلون مناسبة ارتفاع الاسعار السلع الغذائية فيذهبون لشرائها . إلا أنهم أدركوا بأن المحلات التجارية تعتمد توزيع هذه القسائم عليهم مجاناً ومن ثم ترفع أسعار السلع إلا أن الزبائن قدموا شكوى على أصحاب هذه المحلات.
- أما في المحكمة فقد قامت المحكمة مقارنة أسعار السلع قبل وبعد إصدار (الكوبونات) على الجمهور لمعرفة مصداقية دعوى الجمهور أو شكواهم في رفع أسعار السلع بعد توزيع القسائم عليهم.
- هذه الحالة جذب انتباه علماء الاجتماع التطبيقي لدراستها و تحويلها إلى مادة بحثية يستفاد منها المستهلك والباحث الاجتماعي والاجهزة الإعلامية والنشاط التجاري.

ب- التحديد في الأدوار العلمية

- دور الملاحظ - دور التحليل - الدور التنويري - دور المخطط - دور المفعل - دور المؤثر

دور الملاحظ أو المكتشف

- رصد الظروف المسببة للمشكلة الاجتماعية وجمع البيانات اللازمة عن انتشارها في المجتمع
- تأثيرها في حياة أفراد المجتمع
- رصد المؤشرات والمتغيرات من خلال قياس اتجاهات التغير الاجتماعي
- تدوين السلوكيات الاجتماعية الناتجة عن المشكلة

دور التحليل

- تفكيك السلوك الاجتماعي لمكوناته الأساسية
- تحليل السياسة الاجتماعية والبرامج التنموية دون أي تعديل لها
- دوره كفني متخصص (استشاري لا تنفيذي) تقديم الاستشارات لصناع القرار والسياسة
- تطبيق خطط ومشاريع لتغيير وتطوير المجتمع

الدور التنويري

- تقديم فهم جديد للحياة الاجتماعية يعكس المنطلقات والرؤى السوسولوجية
- يساهم في صياغة السياسة والتغير الاجتماعي بالكشف عن المشكلات المتوقعة حدوثها
- يطرح فهماً خالياً من الأوهام والأخطاء لصناع القرار وواضعي السياسة الاجتماعية

- يقدم دراسة تنويرية تثقيفية لواقعي السياسة الاجتماعية

دور المخطط أو المهندس الاجتماعي

- تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة
- توعية المجتمع المحلي وتهيئته لتقبل السياسة
- اختيار استراتيجية لبرامج قانونية و تبادل معلومات عن الخطط والبرامج
- إشراك المواطنين في وضع برامج وبلورة إجراءات تذلل الصعوبات

دور المفعل أو المعالج العيادي

- يتخذ موقفاً واضحاً تجاه القضايا والسياسة العامة التي لا تعترف بوجود حياد أخلاقي أو موضوعية من مواقف الناس
- ينخرط في فعل موجه وحيوي مع برنامج هادف
- حل ومعالجة المشكلات والسعي نحو التقدم الاجتماعي
- دفع عجلة التغير نحو أهداف اجتماعية مرغوب بها

دور المؤثر

- رسم وصناعة السياسة الاجتماعية (أرنولد روس-US)
- تعظيم كبير على هذا الدور بسبب طغيان العمل السياسي والإداري معاً

ج-التوثيق على التفاعل مع المحيط الاجتماعي .

لكي لا يبقى هذا الميدان المعرفي قابلاً في الأروقة الجامعية ولا تبقى دراساته وبحوثه متداولة فقط بين الطلبة والأساتذة الجامعيين ولكونه تطبيقياً لا نظرياً، عملياً لا فلسفياً، خرج إلى القنوات الرئيسية المتصلة بالعالم الاجتماعي والمؤثرات فيه، فكانت أول قناة يلجأ إليها هي قناة صناع القرار وصانعي السياسة الاجتماعية.

التوثيق على التفاعل مع المحيط الاجتماعي يعني إذن خروج هذا الميدان المعرفي من أروقة الجامعة إلى القنوات المتصلة بالعالم الاجتماعي والمؤثرات فيه -إلى القاعدة الشعبية للكشف عن نشاطه وتقديم خدماته العلمية

تتمثل مادته الأساسية في الأحداث القابلة للتطبيق، والأفعال التي يعيشها الناس (:ازدياد استخدام الآلات الالكترونية في المجتمع العربي كالتنقل والحاسوب خلق مشاكل عديدة وسلبات أثرت على حياة الأفراد وأدائهم).

لكي يتمكن الباحث وعالم الاجتماع التطبيقي من أداء أدواره الستة المتمثلة في الملاحظة والتحليل والتنوير والتخطيط والتفعيل والتأثير، عليه تنفيذ التقنيات أو المستلزمات العلمية لهذه الأدوار والتي حددها مارفن أولسن بتسعة تقنيات تتراوح بين العمل البحثي والاستشاري

والكتابي والحضوري (لمؤتمرات وندوات متخصصة) وهي:

- ١- وجود ممول مالي بحيث يستفاد من النتائج
- ٢- كتابة مقترح أولي يوضح طبيعة مشروع البحث
- ٣- تصميم الدراسة
- ٤- التفاعل مع الممول
- ٥- كتابة التقرير
- ٦- توصية البرامج الفعالة
- ٧- حضور مؤتمر عن السياسة الاجتماعية
- ٨- العمل في لجان محلية -تطوعية-خيرية
- ٩- الكتابة إلى العامة (المجتمع)

ما هي إذن مستلزمات الأدوار العلمية للباحث التطبيقي التي تحدث عنها مارفن أولسن ؟؟

أولاً: وجود ممول مالي بحيث يستفاد من نتائجها:

عادة ما يضع الممول شروطاً ومسؤوليات يقدمها للباحث لكي يحقق أهدافه في صناعة السياسة الاجتماعية وعليه الالتزام بها , لذلك لكل دراسة ممول مالي

ثانياً :كتابة مقترح أولي يوضح طبيعة مشروع البحث:

أي يحتوي على تعريف طبيعة وأهداف , إجراءات البحث المقترح وكيفية تنفيذه فيقدم البحث للممول المالي , وعادة لا يدخل في تفاصيله الدقيقة بل يتدخل في الصورة العامة والخطوات الرئيسية له مع إمكانية الإضافة والتوسع والحذف التي تكون من قبل ممول المشروع لكي يشجع البحث حاجات السياسة الاجتماعية ويحصل على معلومات تخدمه في قراراته أمام المسؤولين وأصحاب القرار الذين أعلى منه , ومثل هذه الخطوات تضيف للدراسة اعتباراً عالي ورفيع أمام أصحاب القرار.

ثالثاً :تصميم الدراسة:

بعد وضع اللمسات الأخيرة لتصميم الدراسة التي تأتي بعد مشاورات بين الباحث والممول لبحثه من أجل جعله متناسباً مع طموحه ومع ما هو مطلوب تخطيطياً في السياسة الاجتماعية , وقد لا يأخذ البحث تصميمًا واحدًا بل عدة تصاميم ومن بينها يقع الاختيار على أحدهما وفي الغالب يدخل الممول تغييراته ليعزز البحث على أن لا يصاحبه زيادة في كلفة تنفيذه.

رابعاً :التفاعل مع الممول:

أثناء إجراء تنفيذ البحث تحصل تفاعلات بين الباحث والممول بين الفينة والأخرى سواء كان بشكل رسمي أو غير رسمي حسب حاجات البحث إلى جانب تقديم التقارير الدورية التي تتناول تقدم أو تعرقل الدراسة من قبل الباحث بالإضافة إلى الفرص المتاحة لمناقشة أفكار اجتماعية مستجدة ومنبثقة من ميدان الدراسة يتفاعل بها مع الممول ويستطيع الباحث الحصول على مؤشرات إيجابية أو سلبية من قبل الممول عن تقدم الدراسة في الميدان.

خامساً : كتابة التقرير:

في هذه المرحلة تتطلب كتابة التقرير بوضوح و سلاسة معبرا عن أهمية رؤية علم الاجتماع للموضوع ومناقشته من عدة جوانب من أجل مقارنته معها لكي يتم إبراز قوته وخصوصيته في تسليطه الضوء على هذا النوع من المواضيع.

سادساً : توصية البرامج الفعالة:

معظم تقارير البحوث التطبيقية تتضمن مجموعة أعمال توصي بها وعادة تكون منبثقة من موطن الدراسة توضح رؤى جديدة أكثر نفعاً وفائدة وذات صيغة سوسيولوجية تختلف عن رؤى تقارير عامة أو توصيات سطحية يمكن استخدامها في تبني برنامج استراتيجي متميز.

سابعاً : حضور مؤتمر عن السياسة الاجتماعية:

يمكن استخدامه لطرح ومناقشة ما تم التوصل إليه في مشروع البحث وقدم إلى صناع السياسة الاجتماعية لإثراء وإشباعه مناقشة وتحليلاً ونقداً وتقييماً من زوايا مختلفة. وإنها فرصة لإيصال أفكار الباحث إلى المتخصصين في هذا المؤتمر بذات الوقت بعد انضاجها في المؤتمر عندئذ يمكن إيصالها إلى صناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار على شكل توصيات متعددة الرؤى والمعالجات والنظريات , وإذا لم يحص مثل هذا الشأن فإن التوصيات سيكون مصيرها الإهمال أو الحفظ دون الأخذ بها وتطبيقها. ومن خلال هذا المحفل العلمي يترعرع علم الاجتماع التطبيقي وينمو ويشتهر ويأخذ مكانة علمية مرموقة بين باقي العلوم

ثامناً : العمل في لجان محلية:

هذا المجال يمكنولوج فيه من أجل خدمة مجتمع الجيرة ولجان المجتمع المحلي والحضري والجان التطوعي والخيري والمجالس الاهليه ، مثل هذا النشاط يكون على الصعيد المحلي ، هذا اذا لم تتح لعالم الاجتماع فرصه لحضور مؤتمر عالمي او وطني او اقليمي . أي يستطيع التطبيقي ان يوصل افكاره العلمية والعملية وتوصياته الميدانية الى المسؤولين المحليين عن طريق خدماته في اللجان والجمعيات الخيرية وغيرهم يمكن الوصول الى اصحاب القرار واسماعهم صوته حول ميدانه العلمي بمعنى اخر يقوم بتعزيز الرؤى السوسيولوجية بنتائج البرامج المحلية ويعزز الاخيره برؤى سوسيولوجية .

نقول أن هذا النشاط خاص بعلم الاجتماع التطبيقي يتم عرضه على عامة الناس وخواصها اذ لا يستطيع علماء الاجتماع النظري أو المعرفي أو الفكري أو التاريخيولوج الى مدار الحياة الاجتماعية العملية والوصول الى خواص الناس وعوامهم.

تاسعاً :الكتابة الى العامة:

البارز في الانتاج العلمي للباحثين الاجتماعيين هو أنهم يخاطبون زملائهم في الحقل ذاته أو الذين يشاطرونهم الرأي والمنطق أي يدورون في دوامة مغلقة عليهم لا يعرف أحد من غيرهم ماهي كنية وهيئة وعناصر هذا العلم , الا أنه عندما يدخل علم الاجتماع التطبيقي جوانب الحياة الاجتماعية اليومية من خلال قناة صناع السياسة الاجتماعية فانهم يستطيعوا تعريف الناس بهم وبأعمالهم ويتم ذلك من خلال النشر لما توصلوا اليه من حقائق سلبية أو ايجابية على شكل كتاب أو مجلة أو صحيفة المهم أن يوصل نتائج البحث الى من يستفيد منها بطريقة مباشرة . ويجب التنويه على أن الأسلوب العلمي لا يتناسب مع رغبة ومزاج القارئ غير المختص بل على الباحث أن يصوغه بشكل قصصي بعيد عن المصطلحات العلمية الغير متداولة بين الناس وهذا يساهم في تقبل المزيد من البحوث التطبيقية ويرفع من شهرة هذا الميدان. هذه هي تقنيات علم الاجتماع التطبيقي كما وضعها مارفن أولسن التي تختلف في نوعها ودرجتها مع تقنيات باقي ميادين علم الاجتماع العام لأنها أقل عدداً وإسهاماً في الوصول إلى غايات فاعلة في الحياة الاجتماعية.

لماذا الطلب على علم الاجتماع التطبيقي؟

يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- ١- تعدد وتنوع المشكلات الاجتماعية التي تحتاج لحل فوري
- ٢- تفاقم إيقاعات نبض الحياة الاجتماعية في الشارع ووسائل الإعلام
- ٣- ازدياد اقسام علم الاجتماع في الجامعات وتخرج العديد من الطلبة للعمل بالمؤسسات التأهيلية وغيرها
- ٤- ظهور حركات اجتماعية تعكس طموحات الناس المستقبلية
- ٥- التطورات السريعة للتقنيات الالكترونية وما أفرزته من تغيرات وتأثيرات سلبية
- ٦- تزايد تنوع وتباين واختلاف الناس أدى لتبلور جهات مناهضة ومعارضة
- ٧- تعطش الناس لمعرفة ما يجري في الأروقة السياسية وما تؤول إليه من سلبيات على مصالح المجتمع
- ٨- تنامي مستويات تحضر وتمدن المجتمعات الصناعية الحديثة التي تضم تناقضات بين وحدات المجتمع
- ٩- تفوق العلاقات السطحية والمصلحية الظرفية على العلاقات الاجتماعية

لم يتبلور هذا الميدان الجديد من الفراغ او بناء على رغبة او مصلحه بل انجلى من خلال عده محفزات اجتماعيه قائمه في المجتمع منها :

١. تعدد وتنوع المشكلات الاجتماعية التي تطلب بالبحاح معالجه فوريه من قبل اصحاب القرار في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية اغلبها من نوع المشكلات التي تصيب مجموعه من طبقات اجتماعيه حسب اختلافها ولكن هذا بأمس الاحه اللي تحليل مضامينها وتحديد اثارها السلبية على حياة الناس الاجتماعية وتشخيص مخاطرها على المجتمع وهنا لا يستطيع ان يقوم بها احد الا علماء الاجتماع لكن ليه جميع المتخصصين فيه بل فقط المهتمين بالجانب التطبيقي منه.
٢. تفاقم إيقاع نبض الحياة الاجتماعية في الشارع ووسائل الاعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة . أي تكاثر كلام الناس حول غلاء مستوى المعيشة او وقوع كارثة طبيعيه
٣. ازدياد اقسام علم الاجتماع في الكليات والجامعات العلميه بشكل متزايد والتي قامت بتخريج العديد من طلبة علم الاجتماع الذين تبوؤوا مواقع متميزة وباتوا من اصحاب الراي والقرار والامر الذي تطلب منهم مراجعة ما درسوه واكتساب ما هو مستجد فيه لمواجهة ومعالجة المشكلات.
٤. ظهور حركات اجتماعيه تعكس انتباه الناس الى مصالحهم الجديدة وطموحاتهم المستقبلية.
٥. التطورات السريعه للتقنيات الالكترونيه كالحاسب والانترنت وما جلبت معها من تغيرات في علاقات الناس المستخدمين لها وما اثرت سلبيا على بعض المعايير الاجتماعية التقليدية التي لا تتسجم معها.
٦. تزايد تنوع وتباين واختلاف الناس فيما بينهم بالأمر الذي بلور العديد من المناهضات واعتراضات الفئات والجمهور بعضها مع بعض التي دفعت الناس الي طلب تضيق الخلاف بينهم.
٧. تعطش الناس الي معرفة ماذا يدور في الأروقة والمطابخ السياسية وما تؤول اليه من آثار سلبيه على المصالح الاجتماعية وليس الفئات.
٨. تصاعد مستويات وتمدن المجتمعات الصناعية الحديثة التي تحتوي العديد من التناقضات وعدم الانسجام بين الوحدات الاجتماعية الصغيرة.
٩. تفوق العلاقات السطحية والمصلحية- الظرفية على القرابيه والدموية والنسابيه والصداقيه المتينة.

جميع هذه الاحداث ماهي الا دوافع اجتماعيه تستدعي الباحثين في علم الاجتماع الي ان ينشؤا حقلا جديدا في اختصاصهم ينحصر هدفه في الجانب التطبيقي من علمهم وينكب فقط على دراسة ما هو قائم من مشاكل او حالات اجتماعيه يطالب الناس بمعرفتها ويتساءل عنها لا لتزويدهم بها بل لأنها جزء يتعايشون معها في حياتهم اليومية . ومن هنا تبرز اهميه قدرة ومهارة عالم الاجتماع في تسخيرها وتوظيفها لخدمة الناس .. وازاء ذلك دأب قسم من علماء الاجتماع الي تفريع علمهم الي فرع خاص بالتطبيق فقط.

رأي آخر:ستريت ويوجين ونيستائين (1981) يشير إلى وجود ثلاثة أسباب لقيام علم الاجتماع التطبيقي

- التطور العلمي لعلم الاجتماع وتزايد الاهتمام به
- كونه يمثل حركة تنويرية فكرية ومعرفية واجتماعية
- كونه جزءاً من الثقافة الجماهيرية يطرح نظريات أساسية استفاد منها المجتمع المحلي.

ماذا يقصد ديفيد ستريت ويوجين ونستين بهذه الأنواع الثلاثة من الحاجات الملحة لقيام علم الاجتماع التطبيقي؟

- ١- يقصد به التطور العلمي الذي اصاب علم الاجتماع الأمر الذي ازدادت معه اهميته رقبيا.
- ٢- أمسى علم الاجتماع يمثل حركة تنويرية فكريا ومعرفيا واجتماعيا الامر الذي جعله مساهما في حركة التنوير الكلية في المجتمع الحديث . وكان على علم الاجتماع ان يتفاعل مع هذه المرحلة ويتجاذب مع مطالب الناس من اجل تنويرهم اجتماعيا عما يحصل حولهم.
- ٣- اضحى علم الاجتماع جزءا من الثقافة الجماهيرية لأنه طرح العديد من الافكار والنظريات والدراسات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستفاد منها المختص

ويجدر بنا ان نشير الي ملاحظه مهمه في هذا المقام وهي ان هذا لا يعني ان علم الاجتماع لم يقوم بجراء دراسات ميدانية او ترجمة مشاكل عمليه الي بحوث منذ تأ سبسه الي غاية ظهور علم الاجتماع التطبيقي . مثل :ترجمة وليام اسحاق توماس وزينا نسكي للفلاحين البولونيين الذين هاجروا بعد الحرب العالمية الاولى الي الولايات المتحدة واس توطنوا في مدينة شيكاغو وهي

مدينه صناعيه وواجهوا مشاكل اجتماعيه واقتصاديه نتيجة الهجرة الا ان الظروف الكاملة التي ظهرت بعد الثلث الاخير من القرن العشرين لم تكن موجوده قبل ذلك لتبلور هذا الحقل الميداني داخل علم الاجتماع وكان هذا هو السبب الجوهرى الذي كان غائبا وبعد ظهوره تطلب الامر تأ سيس هذا الحقل والحديث عنه وثمت حقيقه اخرى نود التطرق اليها وهو ان البحوث الميدانية وتراجم المشكلات العملية الي بحوث لا يتطلب الي سحب بحوث عن مشاكل الاسرة من علم الاجتماع الاسري ووضعها في سلة علم الاجتماع التطبيقي.

وينطبق هذا على علم الاجرام وعلم الاجتماع التربوي والحضري ولا يعني ذلك ان هذا الحقل الميداني الفتي يستقطب المشكلات والظواهر والحالات التي يربط بينها قاسم مشترك اعظم وهو واقعيته واشغالها مكانه في الحياه الاجتماعيه اليومية وهنا سوف يتناول الحالات الحيه والحيوية دون الاهتمام لمفاهيم غير حيه وغير مرئيه لأنها مفاهيم نظريه لا تشكل اشكاليه للفرد بل سلوكيات جمعيه لاغيرها علم الاجتماع التطبيقي أي تمع لكونها قديمة ولا تنسجم مع تطوراتهم .

ونقول ان علم الاجتماع التطبيقي ينطوي على التركيز على ايقاعات الحياه بنبضها اليومي اكثر من أي شيء اخر. ان هذا الحقل لا يهتم بدراسة الاسباب التي تبلور المجتمع الفاضل لانه غير واقعي بسبب المثالية التامة . بيد ان سرعة تطور وتغير الاحداث الاجتماعيه التي انتجت العديد من المشكلات المتنوعة تطلب الامر الاهتمام بها من خلال حقل سوسيولوجي خاص بها وعدم تفرعها حسب تفرعات او اختصاصات علم الاجتماع لان علم الاجتماع مرأة المجتمع نفسه ومصلحته منبثقه من مصالحهم الذاتية.

مثال على ذلك : على الرغم من ان اغلب علماء الاجتماع الامريكان من البيض الا ان بعضهم تناول مشكلة التمييز العنصري بين البيض والسود وسجلوا اثارها الاجتماعيه وخطورتها على المجتمع الامريكي وكانو مرآه لمجتمعهم ومن ثم حددوا أثارها السلبيه وهذا التناول أكد على الموضوعية العلمية الذي بدوره اشاد لأداء دور علماء الاجتماع الثقافي والريادي في تغيير نظرة المجتمع نحو السود وهذا الاجراء العلمي يعكس طاقة علماء الاجتماع في التغيير الفعلي على الرغم من مواجهتهم مصاعب منهجيه واجتماعيه.

مميزات علم الاجتماع التطبيقي

- البيئة المنظمة للعمل التطبيقي
- الزبائن -المرض-المشاهدون
- اختلاف مواضيع الاهتمام بينهما
- تداخل الاختصاصات

المحاضرة السادسة

كينونة علم الاجتماع التطبيقي (تتمة)

ماهي مميزات علم الاجتماع التطبيقي؟

- ١ - البيئة المنظمة للعمل التطبيقي
- ٢ - الزبائن- المرض -المشاهدون
- ٣ - اختلاف مواضيع الاهتمام بينهما
- ٤ - تداخل الاختصاصات

مميزات علم الاجتماع التطبيقي

١ - البيئة المنظمة للعمل التطبيقي:

العمل التطبيقي في المحيط الأكاديمي لم يحدد لعدة أسباب بعضها واضح والبعض الآخر غامض أو غير واضح، إذ أن أقسام علم الاجتماع والمراكز البحثية الاجتماعية داخل الحرم الجامعي تركز وبشكل مكثف على المهمة التدريسية لمواد نظرية داخل أروقة وقاعات ومدرجات الحرم الجامعي التي تغطي معظم ساعات النهار ولخمس أيام من أيام الأسبوع. لذلك فإن فرص الخروج إلى ميدان الدراسة أو أماكن الأنشطة الاجتماعية اليومية الحية (في الأسواق والمتاجر والمحاکم ومراكز الشرطة والمدارس والمستشفيات والملاعب الرياضية والأحياء السكنية والشركات والمعامل والمصانع والمعسكرات

وسواها) يتعارض مع الجدول الزمني الجامعي ويتعكس مع متطلبات التحضير الدراسي في المنزل والمكتبة وحضور المحاضرات والندوات.

وعلى الرغم من كل هذا فقد ظهرت حاجة ماسة لممارسة العمل التطبيقي ولو لساعات ضمن ساعات النهار . لكن بسبب عدم قدرة التنظيم الجامعي على استيعاب العمل التطبيقي كجزء من برنامجه النظري فإن معظم متطلبات العمل التطبيقي تؤدي خارج الحرم الجامعي.

و ان المستشاريين والعياديين قد حددوا مهامهم ومتطلباتهم بشكل مشابه لما يتطلبه المتخصصون الذين لديهم أنشطة استشارية و عيادية ملحة . وهكذا ف ان علم الاجتماع قد يصبح عضوا في وحدة السياسة الاجتماعية أو في وحدة التخطيط الخاصة بإحدى وزارات الدولة..

ومن الملاحظ انه في أواخر القرن العشرين قد ازداد الاهتمام بالبحوث الاجتماعية التطبيقية وبالذات عند الشركات التي تقوم بهدف البحث الاجتماعي لتحقيق غايات وأغراض شركات ومصانع ومستشفيات تتعامل مع شرائح اجتماعية كل حسب تخصصه، واستطاعت تلك الشركات أن تقدم الدعم المالي لقائمة تلك البحوث.

وهناك حقيقة أخرى تكشف الخلافات بين العمل داخل الجامعات والتنظيمات التي تمارس العمل التطبيقي وهي أن عضو هيئة التدريس في الجامعة يكون متعينا { موظفا } على الملاك الدائم وليس لفصل دراسي واحد أو سنة واحدة وهذا ما يدفعه لتقديم عطاء فكري وعلمي أكثر من الباحث الذي يعمل في تنظيمات تمارس العمل التطبيقي لباحثين متعاقدين لفترة زمنية محددة وينتهي بإنتهاء العقد وفي هذه الحالة ليتم الاستفادة من خبرته ومعرفته بشكل مستمر.

من جانب آخر أن الراتب الشهري للباحث في هذه الأماكن غير الأكاديمية أقل بكثير من راتب الاستاذ الجامعي.. في حين ينطوي العمل التطبيقي في الشركات أو التنظيمات على الإشراف والتوجيه المباشر والمطالبة بالالتزام بجدول زمني وموعد نهائي لنجاز البحث أو العمل التطبيقي علاوة على اتصافه بأنشطة ميدانية تطبيقية أخرى يقوم بها زملاؤه الباحثون. فهو إذن متعدد الارتباطات غير مستقل بعمله الذي تعاقد عليه..

وعليه فإن الباحث إذا كان غير صريح وواضح في حديثه ولا يتحمل الاستماع لحديث ورأي الآخر غير العادي أو الموضوعي فإن العمل التطبيقي غير ملائم له ولا يناسبه..

٢ - الزبائن المرض المشاهدون:

من الاشكال التي تميز العمل التطبيقي هي أن له زبائن أو أناس يبحثون عن نتائجه لأنها تخص مصالحهم واهتماماتهم لذا يتم استخدامهم من قبل العاملين في العمل التطبيقي لكي يقدموا لهم نتائج عملهم وغالبا ما يكون مكتوب على شكل تقرير يتضمن توصيات وتصميم جديد لتنظيم الحياة المستجدة و أحيانا تعمم نتائجه

ليذهب لزبائن آخرين للاستفادة منه و أحيانا أخرى يبعث الى مجالس بلدية أو برلمانية للاطلاع عليه والاستفادة من توصياته وأحيانا ثالثة يسوق الى الجهتين وهما أصحاب القرار في السياسة الاجتماعية وإلى عامة الناس في ذات الوقت وهذه حالة ايجابية يتصف بها العمل التطبيقي.

ولكي يكسب التطبيقي المزيد من المناصرين الذين يستفيدون من نتائجه الميدانية فإنه يتوجه نحو شرائح اجتماعية أخرى يصل إليها عبر وسائل الاتصالات المباشرة والغير مباشرة لكي يحصل على المزيد من الارتباط والمريدين له.. ولحسن الحظ أن علم الاجتماع ترسخ أكثر فأكثر في المقررات الدراسية الجامعية ووصل أيضا إلى المعاهد المهنية المتخصصة مثل معاهد الإدارة العامة وإدارة الأعمال والقانون ومن أجل تحقيق اتصالات أوسع و أعمق للعاملين في العمل التطبيقي يجب أن تكون لغته في التخاطب مع أصحاب القرار مفهومة ومقبولة ومثل هذه المهارات يمكن اكتسابها عبر التدريب والممارسة الحلقية وكذلك تتطلب الفطنة والذكاء أول ومن ثم الاكتساب ثانياً..

٣- اختلاف مواضيع الاهتمام بينهما

تذهب كافة أعمال علم الاجتماع التطبيقي إلى التركيز على العناصر التي يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر داخل الظاهرة وهذا هو جوهر الاختلاف بين العمل التطبيقي والنظري..

مثال على ذلك : أن العمل الأكاديمي يركز على الأداء الأكاديمي بشكل ثقيل غير ملتفت ومنتبه للعمل التطبيقي لأنه لا يقدم له فائدة أو لينتفع منه في الأداء العملي.. وأن السياسة الاجتماعية لا تؤثر على العمل الأكاديمي بقدر ما يؤثر على الأداء الفردي داخل أسرته أو اهتمام العمل التطبيقي بكيفية استطاعة المدرسة المساهمة في إرقاء الأداء الأكاديمي..

إن متغيرات البحوث الأكاديمية لا تمثل أية أهمية في البحوث التطبيقية , وإن هناك العديد من متغيرات البحوث التطبيقية لا تلعب أي دور في البحوث الأكاديمية.

مثال: متغير الجنس والعمر والمكانة الاجتماعية والاقتصادية تمثل متغيرات أساسية في دراسة الجريمة والتعرف على الهوية الاجتماعية للمجرمين لكنها لا تلعب أي دور في السياسة الاجتماعية ولا تمثلها وذلك بسبب أنها لا تحتل حيزاً مهماً في تغيير أو تعديل تطبيق الأحكام العقابية , بمعنى آخر أن هذه المتغيرات لا تنفع في تفهم الجريمة..

اذن يمكن القول بأن البحوث الأكاديمية تهتم بشرح التباينات والاختلافات الحاصلة داخل الظاهرة المدروسة , بينما تهتم بحوث السياسة الاجتماعية بكمية وبمقدار التباينات والاختلافات التي يمكن أن تتغير من خلال تعديل وتطوير السياسة الاجتماعية أو روتين المؤسسة.. هذا الاهتمام يميز العمل التطبيقي عن المهندسين الاجتماعيين والمستشارين والعياديين أيضاً , علاوة على ذلك , يتطلب من المهندس الاجتماعي أن يطرح نماذج جديدة يستطيع المجتمع أن يتبناها ...

٤- تداخل التخصصات:

المشاكل التي يواجهها علم الاجتماع التطبيقي تقبع في تفاعله مع السياسة العامة لدراسة مشكله أو ظاهرة تحتاج إلى تضافر جهود متنوعه في نظرياتها ومعرفتها ومنهجها.

فعالم الاجتماع التطبيقي عليه أن يلم ويعرف بشكل كاف عن الإدارة العامة لكي يفهم محدودات البيروقراطية العامة . وبالنسبة للمهندس الاجتماعي عليه أن يمتلك العمل الماهر الذي يتضمن معرفة لا بأس بها عن الاقتصاد والحسابات والكلفة والخسارة والربح .. والمستشارون العياديون عليهم أن يلمون ببعض الشيء عن علم النفس الفردي وإدارة الأعمال والضمان الاجتماعي.

يتطلب من عالم الاجتماع التطبيقي الدراية بكفاية في الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم النفس والتربية والخدمة الاجتماعية . لكن الحقيقة الثابتة هي أن العمل التطبيقي يمثل عملاً منظماً وعلى الاجتماعي التطبيقي أن يكون قادراً على التعامل مع الاختصاصيين في اختصاصات أخرى لكي يفهم مساهماتهم الاختصاصية ويستخدم المعرفة المتخصصة والمهارات المتعلقة بها..

ويمكن القول بأن علم الاجتماع التطبيقي يحتاج إلى تضافر معارف متخصصة تجاوز حدود العلوم الاجتماعية..

مثال على ذلك:

الباحث الاجتماعي الذي يدرس مشكلة او ظاهرة ريفية داخل المجتمع الريفي فإنه يحتاج الى المعلومات الزراعية التي يستطيع الحصول عليها من المهندسين الزراعيين والفنيين والفلاحين والموظفين الحكوميين في دائرة التنمية الزراعية لكي يستفاد من معارفهم المتخصصة والتي هي بعيدة عن المعلومات الاجتماعية حيث قد تتناول معلومات عن المزارع والمحاصيل الزراعية وعن الحيوانات وانواعها وكميتها وامراضها وهنا يتطلب من الاجتماعي التطبيقي أن يحضر محاضرات

عن العلوم الزراعية والبيطرية ويكتسب معرفة جديدة من خلال مناقش ته لهؤلاء المتخصصين لانه لا يمتلك خلفيه معرفيه تقنيه فيها.

والحالة مشابهة إذا عمل الاجتماعي التطبيقي في المجال الصحي والطبي والقانوني والاجراءات الجنائية , انما هذا الاحتياج غير مطلوب من الاجتماعي الاكاديمي..

بختصار :العمل التطبيقي يتطلب معرفه عامة عن الحياة خارج حدود العمل الحرم الجامعي وهذا يتطلب من الباحث التطبيقي أن يكون متدرب على اخذ المعلومات وجمعها عن طريق المقابلات والملاحظات بأنواعها المنهجية التي تشير الى المنهجية الكمية-الرقمية اكثر من النوعية- الكيفية , وان يكون ملما بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية وان يتعاون مع اصحاب هذه الاختصاصات من معرفته العامة والمتنوعة بألوانها المترابطة معها بحكم العمل الذي يقوم به..

تنوع العمل التطبيقي

ينحصر تنوع العمل التطبيقي لعلم الاجتماع في فرعين رئيسيين هما:

- أدوار يؤديها علماء الاجتماع
- أدوار يؤديها المشرفين والمرشدين

الأنماط الرئيسة للجانب التطبيقي لعلم الاجتماع:

أ- البحوث الاجتماعية التطبيقية Applied Social Research

ب-الهندسة الاجتماعية Social Engineering

ج -علم الاجتماع العيادي Clinical Sociology

أ- البحوث الاجتماعية التطبيقية:

الدراسات الوصفية

الدراسات التحليلية

البحث التقييمي

١- الدراسات الوصفية Descriptive Studies

أبسط الأنواع وتتضمن المعلومات الأساسية الضرورية للدراسات التجريبية التي تخص المشكلات الاجتماعية, انتشارها حسب نسب مئوية إحصائية يعالجها الإحصاء الوصفي
دراسات يقوم بها باحثون اجتماعيون بتوجيه من المجتمع المحلي كمراكز الصحة والشركات التجارية لتقييم مستوى الأداء والمعنوية لدى العمال لخدمة العملية الإنتاجية.
تغطي البحوث الوصفية مواضيع مختلفة كالمناخ السياسي والاقتصادي -رغبة الأفراد الذاتية- الخريطة الاستهلاكية مثلا لسلعة في منطقة جغرافية معينة.

٢- الدراسات التحليلية Analytical Studies

تقوم بربط متغيرات الدراسة ببعض مع طرح تصميم نموذجي للظاهرة المدروسة يكون على شكل مخطط أو مرتسم يوضح علاقة وارتباط متغيرات الدراسة بعضها ببعض.

الحدود بين الدراسات الوصفية وتحليل البحوث الاجتماعية التطبيقية ليست واضحة وليست منفصلة تماما - كدراسة "كولمان" للفرص التعليمية والمشاكل العرقية والأقليات في المجتمع.

يمكن معرفة البحوث التحليلية من خلال نموذجها التجريبي التصميمي

٣- البحث التقييمي Evaluative Research

هو محاولة منسقة ومنظمة في التثمين والتقدير لتأثير فعل اجتماعي قصدي (غرضي). كتقييم نمط إدارة جديد لشركة معينة بالنظر إلى المتغيرات المؤثرة سلباً أو إيجاباً في البرنامج

دراسة مهمة في هذا الصدد حول " دور التعليم العالي في تلبية احتياج سوق العمل السعودي" تستوضح رأي الاقتصاديين وهيئة التعليم في أسباب عدم قدرة الخريجين على تحقيق متطلبات السوق السعودي

التوصيات في البحوث التقييمية تمثل حاجة أساسية لأنها تكشف عن موازين القوى القوية والضعيفة ودرجة احتياج التوازن بينهما

المحاضرة السابعة

كينونة علم الاجتماع التطبيقي (تتمة)
تنوع العمل التطبيقي

٢- الهندسة الاجتماعية Social Engineering

- لا تقدم الهندسة الاجتماعية أو تحقق مصالح الشركات أو الوكالات أو حتى بعض الجماعات التي هي ضد البناء التنظيمي الموجود داخل المؤسسة أو الشركة.
- فعلى الرغم من عدم تكلفة الهندسة الاجتماعية إلا أنها ضرورية وموجهة في عدة مجالات، خاصة إذا كان التوجه قريبا من مراكز صناع القرار، فهي بهذا تقترب من حالة تحليل السياسة الاجتماعية.
- تخدم البناء التنظيمي لمؤسسة ما أو تنظيم مجتمعي محلي بهدف تحليل السياسة الاجتماعية
- هناك تقارب بين البحوث التطبيقية والهندسة الاجتماعية: مثال دراسة الأنشطة الشبابية لتوفير فرص العمل لهم يقلل من فرص جنوحهم
- يتم الاستفادة من خبرات علماء الاجتماع والمحللين للسياسة الاجتماعية في مجال التخطيط الحكومي وفي إدارة الشركات الأهلية لتصميم مشاريعها

٣- الاجتماع العيادي Clinical Sociology

- يشير إلى استخدام المعرفة والرؤى والتفسيرات السوسيولوجية في استشارات ومساعدات فنية متخصصة لوحدات اجتماعية مختلفة في حجمها (أشخاص-تنظيمات)
- من الصعب هنا تمييز الهندسة الاجتماعية عن الممارسة العيادية: الأولى تقدم مثلا مقترحا لتطوير صيغة وشكل عقد الزواج عند الغرب بينما الثاني يقدم نصائح ومشورات للزوجين لتنظيم عملهما في تنشئة أبنائهم
- قد تقترح الهندسة الاجتماعية مثلا صيغة جديدة لجماعة العمل في مصنع معين، في حين يقدم عالم الاجتماع برنامجا يتعلق بترقية معنوية للعمال في الشركة.
- هذا يوضح بأن المهندس الاجتماعي يطرح تصميمًا مؤسسيًا وتركيبًا هيكليًا لمؤسسة ما، بينما الاستشاري العيادي يهتم بالعمال في المؤسسة ودراسة وضعهم الاجتماعي ومعالجة المشاكل التنظيمية
- بمعنى آخر، يكون اهتمام المهندس الاجتماعي موجهًا نحو تطبيق المؤثرات البنائية على الفرد وتحجيم فعلها، بينما يقوم العيادي بمعالجة آثار هذه المؤثرات وتقديم التوصيات المأمولة بالشفاء من آثارها السلبية.

أين يكمن دور الاستشاري العيادي في المؤسسات الرسمية؟

١- معالجة المشاكل التنظيمية

٢- ترجمة هذه المشاكل لخدمة المعرفة السوسيولوجية

- ٣- هو دور مزدوج الأهمية والفاعلية: للعامل أو الموظف ولعلم الاجتماع بأن واحد حتى العيادة الأسرية (كتنظيم غير رسمي) فهي تحتاج إلى مختصين بالتنمية البشرية وعلم النفس الفردي وعلم الاجتماع والإداري للانقاع منه والاستشارة والإرشاد في موضوع الحسابات والتسويق والانتاج التكنولوجي.
- إن معرفة احتياجات الزبائن ومشاريعهم وأذواقهم وظروفهم الخاصة، كل ذلك يتطلب تعاون وتنسيق العلوم الاجتماعية في تنقيف العيادي لكي يستطيع استخدامها في تطوير مهاراته العلاجية داخل العيادات العلاجية.

القاسم المشترك الأعظم بين علم الاجتماع الأكاديمي وعلم الاجتماع التطبيقي

- المعرفة النظرية
- المعرفة العامة
- المبادئ المنهجية

إن علم الاجتماع التطبيقي هو أحد إفرازات المعارف الجديدة التي ظهرت نتاج التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الجديدة التي بدورها أثرت على علم الاجتماع الأكاديمي ومداخله الأولية. هذه التحولات تجعل ما يؤول إليه علم الاجتماع التطبيقي وما يحققه من دراسات وتوصيات وإرشادات تمثل الذخيرة الحية والمهارة البحثية لمتجددة لعلم الاجتماع الأكاديمي.

نماذج علم الاجتماع التطبيقي

علم الاجتماع التطبيقي كميدان من ميادين حقل علم الاجتماع له نماذج خاصة به تميزه عن علم الاجتماع السري الذي يتضمن الزواج- الطلاق -التفكك – التنشئة وتميزه عن علم الاجتماع الحضري الذي يتضمن نماذج الهجرة والمناطق الموبوءة والضواحي وقلب المدينة.

ومثل هذه النماذج تمثل مواضيع دراسات الميدان العلمي واهتماماته وتقوم بتحديد معالمه الميدانية والعملية لتمييزه عن باقي ميادين حقل علم

الاجتماع، ولكي لا تجعل مواضيع اهتمامه مكررة أو مشتركة من قبل ميادين مجاورة له في حقل علم الاجتماع.

نماذج علم الاجتماع التطبيقي

- نموذج الهندسة الاجتماعية
- نموذج علم الاجتماع المتطرف
- نموذج التنوير
- نموذج مشترك أو مختلط
- نموذج تنسيقي
- نموذج تخطيطي

١- نموذج الهندسة الاجتماعية

- نموذج سكوت وشور (1974)
- يدرس أوضاع العاملين في تنظيمات رسمية ذات مواقع متدرجة ومتسلسلة ومتخصصة
- هدفها الأداء المهني الدقيق
- مثال :مشكلة تنظيمية بين أصحاب المواقع يتطلب وضع مخطط جديد والمستفيد هو الموظف
- يقوم النموذج بإعادة تنظيم الهيكل المؤسسي لخدمة المجتمع في الأداء المهني -الوظيفي إلقاء الكفاءات المهنية المتخصصة

٢-نموذج علم الاجتماع المتطرف

- نموذج كولندر (1970)
- علم الاجتماع الانعكاسي
- يهتم بتحقيق حاجة المستفيد فقط
- نقيض للاتجاه التقليدي بعلم الاجتماع في الرؤية والتحليل (مفاهيم -ونظريات التكافل والبناء والاتساق) ..
- دراسة الوقائع في أي ظاهرة (سياسية) بشكل مغاير
- دراسة الحالات المرضية والخارجة عن المعايير العامة الحركات السياسية -الثورات -الاعتصامات -التظاهرات - المسيرات
- أي التمرد على السلطة المجتمعية والقانونية وكشف الفساد الإداري وفضح الخروقات والتجاوزات القانونية لأصحاب المراكز العليا في الهرم الاجتماعي

٣-نموذج التنوير

- من الداعين لهذا النموذج " جانويتز " (1970)
- يظهر علاقة الزبون بعلم الاجتماع التطبيقي
- يحقق التطابق مع علم الاجتماع التطبيقي
- يتعامل مع نخبة المجتمع وعامته بدون تمييز
- غايته المعرفة العلمية والدراسة الواقعية
- ينور المستفيد في تنظيره ورؤيته الاجتماعية
- يوسع مدارك صناع القرار عند دراسة المشكلة

- المستفيد هو الزبون وأصحاب القرار

٤- نموذج مشترك أو مختلط

- يستخدم معظم المتغيرات لجلب انتباه واهتمام صناع القرار وارضائهم
- لا يهتم بحاجة المستفيد كثيرا بل بحاجة النخبة من أصحاب النفوذ والقرار

٥- نموذج تنسيقي

- يركز على كيفية تطبيق السياسة الاجتماعية الناتجة عن نظريات العمل الأكاديمي
- مثل نظريات الانحراف والتغير الاجتماعي والتدرج الاجتماعي والبناء التنظيمي ودينامية الجماعة جميعها قادرة على تقديم معرفة تطبيقية للتخطيط الاجتماعي
- لا يطلب هذا النموذج تطبيق توصيات سياسة اجتماعية معينة أو خطط برنامج
- هذا النموذج يتناغم ويتفاعل مع نظرية الفعل الاجتماعي ويركز على إرساء قواعد التحسين الاجتماعي

٦- نموذج تخطيطي

- يشبه هذا النموذج رؤية سكوت وستور (١٩٧٩) في نموذجها عن السياسة الاجتماعية
- تقديم وصف للبرنامج وتحديد أهدافه
- استخدام النظرية الاجتماعية في التفسير والتحليل والبرهنة لإثبات النتائج
- يخدم أصحاب القرار في تقديم معلومات مبرمجة وتنظيرية
- نتائج البحث لا تتطابق 100% مع النتائج النظرية المعتمدة بالنموذج

علم الاجتماع التطبيقي كمهنة

- العمل في مجالات غير أكاديمية
- الصحف والمجلات وباقي الوسائل الإعلامية
- مراكز بحوث ميدانية تخضع لتوجيهات أرباب العمل دون النظرية الاجتماعية
- مثل هذا النوع من البحوث ليس لها قيمة علمية لأنها لا ترتبط بإطار نظري علمي بل بموقف ظرفي طارئ
- هي نوع من تجميع المعلومات يقوم به فريق متنوع التخصصات لا يعتمد على التفسير التنظيري
- معلومات تفيد نخبة معينة ولا تفيد طلبة المؤسسات الأكاديمية

هوية علم الاجتماع التطبيقي

تتخصر اهتماماته في

- المرحلة الأولى من نموه في الأروقة الأكاديمية
- بالمرحلة الثانية- انطلق لخدمة المجتمع العام ترجمة المشكلات الى بحوث ميدانية(اطروحات الماجستير والدكتوراه)
- بالمرحلة الثالثة: ايصال ما تم دراسته بشكل توصيات تقدم لصناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار في المجتمع
- تم نمو علم الاجتماع التطبيقي فساهم بوضع مفردات الخطط والبرامج التنموية لإحداث التغير الاجتماعي تجسير علم الاجتماع العام بالعلم التطبيقي تقاطع علم الاجتماع التطبيقي مع كل فروع الاجتماع والسياسة والاقتصاد والجوانب المجتمعية

استفاد المتخصصون بهذا الحقل في ما يلي:

- العمليات الكاملة التي يمر بها صناع السياسة والقرار في حل المشاكل
- طريقة تصرف صناع السياسة الاجتماعية والقرار في التوسط بين جماعات المصالح المتصارعة داخل المجتمع

سؤال:

هل غرض علم الاجتماع التطبيقي هو خدمة أصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية من أجل تحقيق هدفه الميداني؟

الجواب كلا

إن هدف التطبيقي الأول هو الذهاب إلى الأحداث الاجتماعية التي تقع تحت غطاء السياسة الاجتماعية من أجل دراستها والمساهمة مع أصحاب القرار في اتخاذ قراراتهم فيما يخص وضع السياسة الاجتماعية وليس التقرب أو التزلف أو المداينة لهم لأن هدفهم ليس الحصول على مواقع تنفيذية إنما تنوير أصحاب هذه المواقع بما ينطوي عليه علمهم من رؤى ونظريات ومهارات علمية في إيصالهم إلى هدفهم الاجتماعي في موقعه

خاتمة

إنها خطوة نحو تبصير المخططين والمشرعين في الجانب الاجتماعي عند وضع خططهم لتطوير المجتمعات المحلية إن مغزى هذا الحقل هو عدم أخذه بالأحداث الاجتماعية كمسلمات ما لم يتم التحقق منها من مكان وقوعها ومصادرها الأصلية

إن هذا العلم لا ينتعش ويتزعرع إلا في البيئة الصناعية المتقدمة والمتمدنة التي تأخذ بالنظام الديمقراطي، وليس في المجتمعات التقليدية ذات النظام السياسي الشمولي الذي يسعى لطمس مساوئ وفساد الحكم في المجتمعات المتخلفة. من أهم ملامح هوية التطبيقي إذن هو الارتقاء بمعرفته المتخصصة إلى صناع السياسة الاجتماعية ومتخذي القرار من أجل تفعيل البحوث التطبيقية وتعزيز اختصاصهم الجديد وتنوير هذه النخبة الفاعلة بالمجتمع

المحاضرة الثامنة

عقبات وصعوبات علم الاجتماع التطبيقي

انواع عقبات وصعوبات التطبيقي

يواجه الحقل التطبيقي معوقات وعقبات ومصاعب عديدة ومتنوعة عند تطبيقه منهجاً أو برنامج اجتماعياً في ميدان الواقع، وذلك بسبب تعامله مع شبكة اجتماعية منسوجة من خيوط متنوعة الأعراق ومحبوكة بضوابط اجتماعية ترجع إلى:

- أجيال وعقول مختلفة في مداركها
- وثقافة متباينة في مستوياتها
- وخبرات اجتماعية غير متساوية في نضجها
- ذو انتماءات معتقداتية غير متوازنة في قوتها
- ومصالح متأرجحة بين الذاتية والعامة

جميع هذه الأطياف الاجتماعية لا تلتقي بهدف واحد ومصلحة واحدة، ويتطلب من الباحث الاجتماعي أن ينجح في عمله. لكن على الرغم من هذا النسيج الاجتماعي المتشابك، فإن الباحث يستطيع تحقيق مراده البحثي وذلك عن طريق:

الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي أو عدم تحيزه لأي جهة معينة أو نفوذ محدد أو صاحب قرار متنفذ.

معوقات مؤسسية (بيروقراطية ومالية)

- البحوث الاجتماعية التطبيقية المكفولة مالياً من الدولة أو الجامعة تكون مقيدة بشروط مالية وإدارية
- المعاهد البحثية إما أن تكون هدفها ربحي مالي، أو مستقلة بعملها عن الجامعات ولا تهدف الربح
- تخضع أقسام البحوث الاجتماعية التطبيقية المرتبطة بتنظيمات حكومية أو تجارية لضغوط متنوعة يصعب الإفلات منها
- تخصص خلفية علماء الاجتماع العاملين في مراكز البحوث الاجتماعية التطبيقية (هل هم أكاديميون أم مجرد موظفين)

أهم المشكلات التي يعاني منها علم الاجتماع التطبيقي

- التمويل
- علاقة عالم الاجتماع مع الجهة التي تمول بحوثه، أو تكلفه بتنفيذ مشروع معين
- طبيعة الأهداف التي يسعى البحث الاجتماعي التطبيقي لتحقيقها
- صياغة المشكلات وكيفية تنفيذها
- وجود فجوة بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمي.
- ترجمة المشكلة العلمية إلى قضية علمية

١- مشكلة تمويل البحث الاجتماعي التطبيقي

لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقي في علم الاجتماع إلا على أساس تمويل من جهة ما. والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه.

الباحث يحتاج إلى تمويل مشروعه (نفقات الطباعة والتنقل والإعاشة مثلاً في حال بحوث الماجستير والدكتوراه).

٢- لقطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعي

الجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقي قد تكون

- هيئة حكومية

- مؤسسة قطاع خاص: شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودي الدخل -مساكن للمسنين- إصلاحية للأحداث..

هناك قطاع خاص يهتم ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق.

يوجد داخل بعض الشركات الغربية إدارات بحوث متخصصة للتسويق.

ودراسة الأساليب الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين.

بعض الشركات الأمريكية مثلا تعتمد على حملة الدكتوراه أو الحاصلين على درجة البكالوريوس والمتمرسين بإجراء البحوث الميدانية في علم الاجتماع.

بعض الشركات تجري بحثا لصالح شركات أخرى بل تقترح على بعض الشركات إجراء بحوث معينة، بمعنى أنها تجري عملية تسويق لبحثها بين الشركات.

بعض الشركات الغربية تنفذ مشروعات تنموية في بلاد العالم الثالث بتشغيل فرق متخصصة في علم الاجتماع (وكالة التنمية الدولية مثلا).

بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التي تقدم بموجبها إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لإحدى الدول النامية تنص أحيانا على:

- تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على حجم المشكلة توزيعها أو انتشارها
- نوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة.
- وهذه جميعا تتضمن فريق بحثي متخصص.
- بعض الاتفاقيات تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لإجراء البحوث.

٣- التمويل الحكومي للبحث الاجتماعي

قد تكون الجهة الممولة هيئة حكومية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

وهذه هي القاعدة الأغلب في كثير من الدول المستقلة حديثا، أو التي يوجد فيها قطاع عام قوي يقود الاقتصاد كله.

بدأت حكومات الدول الغربية مؤخرا (في الستينيات) أوربا وأمريكا بتمويل مشروعات البحوث الاجتماعية (الفقر- العنصرية -المشكلات الصحية).

كما بدأت الحكومات العربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل.

٤- الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعي

قد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعي التطبيقي:

هيئة عامة:

وهي ليست حكومية خاصة ولا جهة حكومية مثل: النقابات العمالية أو المهنية (نقابة الأطباء، المحامين، المهندسين)، أو

الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما، أو الجمعيات الخيرية

مؤسسات تمويل لخدمات عامة علمية أو اجتماعية

تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة تخلد ذكره، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التي يدعو لها (مثل مؤسسة الأمير سلطان). في أمريكا مثلا مؤسسة فورد، رسل، فولبرايت، في ألمانيا فريدرش إبرت، هانز زايدل.

٥- مشكلات تحديد موضوع البحث واهدافه

مثال عن هذه المشكلات:

- مضمون المشكلة المطروحة للبحث
- توقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعي (منذ البدء في التفكير بالمشروع -مرحلة متقدمة- بالنهاية لتقييم النتائج).
- طريقة صياغة المشكلة

٦- أثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به

٧- البحث الاجتماعي كمهنة:

بعض الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه يتجهوا للعمل في ميدان بحوث التسويق وبحوث الاتصال وفي ميدان الدعاية والإعلان. بدأت في الجامعات تكوين مراكز وحدات للبحوث تتلقى تكاليفات من هيئات عامة وخاصة لإجراء بحوث حول موضوعات معينة مقابل تمويل مغري. كما نشهد قيام بعض المراكز البحثية الخاصة التي يعمل بها متخصصين في بعض المراكز الحكومية (مشافي جامعية - وزارة) أحيانا بعقود مؤقتة.

٨- اخلاقيات البحث الاجتماعي

- خدمة مصالح الجهات الممولة
- خدمة العلم والمعرفة العلمية
- تحمل ضغوط الظروف الخاصة والعامة أثناء أداء عملهم
- خدمة الصالح الاجتماعي العام

٩- مشكلات ترجمة لغة البحث الى لغة الحياة اليومية

مشكلة تتعلق بالفجوة بين لغة الجهة الممولة وطريقتها في التفكير (أي لغة الواقع) ولغة المتخصص في علم الاجتماع وطريقته في التفكير الاجتماعي العلمي (أي لغة النظرية والبحث). لا بد أن تترجم قضايا المجتمع ومشكلاته إلى لغة العلم الاجتماعي، قبل أن يدرسها عالم الاجتماع. يحتتم أيضا ترجمة نتائج البحث السوسيولوجي قبل استخلاص النصائح أو الإرشادات أو البرامج العملية (التوصيات والمقترحات) وتقديمها للجهة الممولة.

أمثلة:

- من الذي يؤثر
- بأي وسيلة يستطيع التأثير
- أي تأثير يمكن تحقيقه
- على من يمكن التأثير.....

تم الاستفادة من مثل هذه التساؤلات في ميدان الدعاية والإعلان ، وكذلك في ميدان التأثير على السلوك السياسي والاجتماعي للمواطنين.

لا بد من الإشارة إلى أن هناك أشخاص "مؤثرين" (قادة الرأي) ليسوا على طبيعة واحدة ومستوى واحد من التأثير . فالشخص الذي أتأثر به مثلا في الانجذاب لموضة معينة يختلف عن الشخص الذي أتأثر به في الإيمان بفكرة معينة. هذا يعني أنه لا بد قبل البدء بأي تجربة أو مشروع في ميدان معين أن نتعرف على قادة الرأي الذين يستطيعون التأثير على من حولهم في هذا الشأن أو في مجال محدد. الأمر يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا واسعا للتواصل مع الجمهور المعني بالمشروع.

وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأي في كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه، ولا توجد له قاعدة عامة. الأمثلة في هذا الصدد كثيرة، تبدأ من الموضة مروراً بشركات الأدوية في تسويق منتجاتها إلى المجالات الأخرى. بالنهاية نشير إلى أن علم الاجتماع التطبيقي يتطلب من المشتغل به كفاءات ومهارات خاصة، قد تكون غير أساسية ولازمة لمن يعمل في مجال التدريس أو البحث العلمي. لكن من الصعب الكشف عنها إلا في الميدان الفعلي لها، فلا وصفة موحدة وثابتة لإخراج متخصص في الاجتماع التطبيقي مضمون النجاح.

الاحتياجات الملحة

عندما انتقل علم الاجتماع من مجاله النظري في الجامعات إلى المجال التطبيقي في الواقع المجتمعي، ظهرت الحاجة لمتطلبات مالية ضرورية تلبي حاجات البحث التطبيقي:

- إجراء المقابلات
- الاستبيانات
- الأجهزة الحاسوبية
- مختبرات ولوازم إحصائية ومعلوماتية

بناء على طلب منظمة اليونسكو، قدم لازرسفيلد دراسة عن احتياج البحوث التطبيقية في الكليات والجامعات الأمريكية، وخلص إلى المقترحات التالية:

- الحاجة إلى أساتذة لهم دراية بالأجهزة التقنية لإقامة البحوث
- تأسيس مراكز ومعاهد تطبيقية بحثية تواكب احتياجات المجتمع المحلي اجتماعياً
- وجود مجموعات متعددة حكومية أو أهلية تغذي الباحثين بأحدث المعلومات عن المشكلات القائمة في المجتمع، أي تكون مصدراً للمعلومات
- إن مساهمة ومشاركة الجامعة في إقامة بحوث تطبيقية له إيجابياته وله سلبياته.
- فإلسلبات تكمن في الإجراءات البيروقراطية الروتينية التي تحتاج لموافقات من الجامعة
- أما الإيجابيات فتتطوي على أنها المالكة الحق للخبرة ومنهجية البحث العلمي.
- لذا تستطيع الجامعة تعزيز دورها في البحوث من خلال فتح دورات لكل من يريد التدريب على إجراء بحث تطبيقي -ميداني.

معوق صراعي

وهو صراع يتمثل بين علماء الاجتماع ال كاديميين وعلماء الاجتماع التطبيقيين حول اس تخدام النظرية الاجتماعية في البحث الاجتماعي الميداني، أي الجمع بين النظري والتطبيقي في التحليل والتفسير للدراسة التطبيقية. ويؤكد كلارك وأخرون تطبيقيين على أهمية الإطار النظري للبحث التطبيقي في معالجة المشكلات الاجتماعية.

معوق اتصالاتي

هذا المعوق يوضح تعثر وتقطع الاتصالات المرادة بين عناصر البحث التطبيقي. أي هناك تصدع في العلاقة بين صناع السياسة الاجتماعية بالباحثين وعلماء العلوم الاجتماعية أثناء تطبيق إجراءات البحث. الاتجاه الجديد في البحوث التطبيقية يؤكد على تفاعل ثلاثة أطراف (مسؤولين -باحثين -ممول)، وهذا أبعد الجانب النقدي عن ساحة البحث الاجتماعي.

الأطراف المتفاعلة و أركان في البحث التطبيقي

- الممول
- البحث التطبيقي
- الباحث الاجتماعي - صناع السياسة والقرار

مشروع نموذجي للتوليف

- مدراء البرامج
- الباحثون الفعليون في البحث (المرشدين)
- الأكاديميون (علماء الاجتماع والنفس والإنسان والاقتصاد والسياسة والإعلام)
- المستشارون

المبرمجون Programmers

هم المتمرسون والمتخصصون في موضوع المشكلة المدروسة والمهتمون بشكل كبير بأوضاعها وحالتها وجوانبها وجوهرها. مدير البرنامج هو قائد الفريق ومهمته الربط بين أهداف البرنامج وإمكانية المالية المرصودة لإنجاز البحث. ويس تعين المدير بملاحظات وتوجيهات الباحثين الميدانيين المتخصصين.

المستشارون المتخصصون Professional Consultants

مهمة المستشارين المختصين تقديم تفسيرات وشروحات للقاعدة المعرفية والنظرية المعتمدة في البحث إلى مدير البرنامج من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات.

الباحثون Researchers

هم من يقوم بترجمة أهداف البرنامج إلى نواتج محددة تمثل متغيرات قابلة للقياس والاختبار وتقديم معلومات محددة. والباحثون هم أكثر دراية من غيرهم بمعرفة المتغيرات

المنظرون الأكاديميون Academic theorists

هو الفريق المختص بالتوليف بين النظرية والتطبيق، رغم أنه ل يحمل كامل المسؤولية في فشل أداء البحث

المحاضرة التاسعة

منهجية علم الاجتماع التطبيقي

تمهيد

طرح فرانك نيف (1965) ثلاث مراحل رئيسية و أولية يقوم بها الباحث الاجتماعي التطبيقي بشكل متباين عن باقي الباحثين الاجتماعيين وهي ما يلي:

- 1- الاستكشاف الاولي الذي يبحث عن افراد الناشطين أو الفاعلين في عملية صناعة قرارات التنظيم واجراء خطوات البحث وتشخيص أنشطتهم المهمة ومعرفة المشرفين على انجاز البحث.
- 2- تجميع المعلومات التي يتم اشتقاقها من الاجتماعات والمقابلات والاستبانات والملاحظات والمقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة لكي يتم الاستفادة منها في تشخيص وتحسين أداء العمل داخل التنظيم المراد دراسته.
- 3- تدوين أو كتابة المعلومات على شكل تقرير يمثل القناعة بما تم الحصول عليه من معلومات مفيدة في تشخيص وتطوير التنظيم المراد دراسته. بيد أنه مع مرور الزمن يتم معرفة المعلومات والتحليل المفيدة وغير المفيدة والمعتمد عليها والسالبة والضعيفة في الس ناد والبرهنة والتحليل.

نقول :انه من حيث المبدأ ل تختلف منهجية علم الاجتماع التطبيقي عن منهجية علم الاجتماع العام من حيث الجوهر. لكن هناك بعض الخصوصيات التي قد تكون مرتبطة بطبيعة الهدف الدراسات التطبيقية و أهمها ما يلي:
اولهما : انها ليست مرتبطة بالنسق الاكاديمي المتبع في اقسام علم الاجتماع والجامعة من حيث الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسة الاكاديمية .

يعني ذلك ان هذا التعامل يخضع لاهتمامات قادة المجتمع ومسؤولية القائمين على رعايته بالدرجة الاساس وما على الباحث التطبيقي الا ان يتساق مع هذا التعامل ليأخذ مكانة في فريق عمل بحثي نقصد ليس لديه سوى صوت واحد في المنظومة البحثية الامر الذي يجعله بعيدا عن الاستقلالية في اختبار المشكلة

هذا هو الفرق الجوهرى بين الاثنين الذي بدوره يبلور خصوصية تطبيقية لاختصاصه وعملة التي جعلته يستثنى بعض الاجراءات المتبعة عند الاكاديميين ومراعاة اصحاب القرار غير المختصين في العلوم الاجتماعية

هذا من جانب ومن جانب اخر فان المتطلب من الباحث التطبيقي هو ترجمة المشكلة الى موضوع يستحق الدراسة ميدانيا مبينا بانه يمثل حالة ملحة تستوجب التشخيص والمعالجة باختصار يتطلب عمل الباحث الاجتماعي التطبيقي استولاد المشكلة من جسم المجتمع المحلي الى خارجة لكي يستطيع ان ينمو ويتزعرع بسلام وعافية ، ويعطي المجال لاصحاب القرار في معالجة القرحة الاجتماعية (الاكلة) التي اصابته احد اعضاء الجسد الاجتماعي (ان جاز التشبيه) رب سائل يسأل عن كيفية تبلور السياسة الاجتماعية وكيف يعني المسؤول بحدوث وجود مشاكل (او طرح اجتماعي) في مجتمعهم ؟

الجواب على ذلك يكون من خلال كلام الناس ونقدهم وتذمرهم واحتجاجهم وتظاهرهم وهنا يمكن القول بان التطبيقي يقوم بمهمة ايجابية جديره بالتقدير والاحترام وهي تعامله مع ما يقلق ويربك راحة واستقرار حياة الناس .

نقول هي ليست رغبة فردية يتفرد بها الباحث التطبيقي كما هو الحال عند الباحث الاجتماعي الاكاديمي في دراسة لمشكلة حضرية او ريفية او تربية او سكانية

من الخطوات المنهجية الاخرى الملصقة بالتطبيقي هي عند نزول الباحث الى ميدان الدراسة عليه أن يبحث عن المؤشرات أكثر من المتغيرات وهذه صفة تميزه عن الباحث الاكاديمي الذي يبحث عن المتغيرات أكثر من المؤشرات لأنها سهله العثور عليها وملاحظتها ومتابعتها في سياقها الواقعي أيسر بكثير من العثور على المتغيرات المشكلة التي غالبا ما يحصل عليها الباحث التطبيقي من الجداول الاحصائية أو المسوحات أو نقد الناس وتذمرهم من حدث معين أو من

استنتاجات مستقاة من الاحداث الدائرة في المجتمع لأن المؤشرات في نظر التطبيقي تمثل مروازا (بارومتر) يشير الى وجود وحدث تفرح اجتماعي قبل استفحاله وانتشاره.

لاغرابة كذلك في استخدام التطبيقي مصطلح الزبون بدل من المبحوث في بحوثه المنشورة لانه (الزبون) يمثل الفرد الذي يعمل في تنظيم رسمي وهو المستفيد من انتاج سلعة معينة أو المستفيد من برنامج انمائي معين. لذلك تم النظر اليه من خلال الاستفادة من معالجات المشكلة التي يعيشها وليس لكونه خاضعا للدراسة فقط وهذا ايضا تمييز ظاهر يفرق بين الاكاديمي والتطبيقي.

أما نتائج الدراسة فقد تم تسميتها بـ (المنتج) وهذه تسمية خاضعة لتأثيرات تنظيمية انتاجية (مصانع , معامل, بنوك , شركات ,دوائر حكومية) وليس مركزا أو معهد أو كلية أو قسما ااكاديميا ليقال عنها نتائج بحث بل ما هو منتج عن الدراسة

ولما كان الباحث التطبيقي مطلوب منه صياغة توصيات لاصحاب القرار لتساعدهم في معالجة ما هو متفرح وما يواجهونه من عقبات في تنفيذ سياستهم الاجتماعية فانه يواجه حالة حرجية وهي : هل يوصي بتغيير قيم ومعايير الناس ؟ (وهذا مطلب اشبه بالمستحيل لانها متجذره بجذور النسق القيمي المتوارثة عبر الاجيال المتعاقبة والمترجمة علا تطبيقات الحياة اليومية بين الناس بشكل ظاهر وعلني) وعليه ان يقارن ايها اكثر فائدة لاغلبية المجتمع وليس للمسؤول او اصحاب القرار واذا عمل العكس فانه سوف يخسر مستقبله المهني كباحث تطبيقي بين الباحثين والعلماء وطلبة علم الاجتماع والمهتمين به .

مثل هذه الحالة الحرجية لا يواجهها الباحث الاكاديمي ولا يفوتنا التنبيه لنقطة مهمة في هذا المقام وهي لمن تكتب التوصية ؟ لان هدفها يختلف من جهة لاخرى فالتوصيات المقدمة للزبائن المستفيدين (المبحوثين) غير التي تقدم للمسؤولين بسبب اختلاف اهتماماتهم ومصالحهم فالتوصيات التي تقدم للمرضى لا تقدم للطباء (ان جاز التشبيه) بينما الباحث الاكاديمي يقدم توصيات شاملة لكل فئات المجتمع المرتبطة بموضوع الدراسة .

مجمل القول ان هذا التخصص الحديث الولادة ينمو ويتفرع في مجتمعات تحترم الراي العام وتخدم عامة الناس (وليس خواصها) وتعمل بتفكير وتخطيط علمي (وليس عشوائي رغائبي) وتأخذ برأي المتخصصين (وليس رأي الفرد الاعلا موقعا) وتتعامل مع الاحداث المستجدة ومعالجتها في وقتها (وليس قمعها وخمدتها) تلك التي تبحث عن الارتقاء والصعود الا درجات افضل (وليس البقاء في دائرة الوضع الراهن لخدمة مصلحة الحاكم وزبائنته) لكي لا تنكس انساقتها البنائية وتراوح في مكانها مستقرة في حركتها المحدودة .

اخيرا تسجل للقارئ ماهو المطلوب من الباحث التطبيقى علا شكل نقاط وهي :

- ١- الوعي بالمشكلة السائدة (التفرح الاجتماعى) فى المجتمع وادراك مخاطرها علا المحيطات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والمدرسية والاسكانية .
- ٢- الاطلاع الدقيق علا محتويات واهداف السياسة الاجتماعية والتعامل معها علا انها خطة عمل والاسهام فى معالجات متطلباتها .
- ٣- الدخول فى حوار ونقاش مع المسؤولين عن السياسة الاجتماعية وابرار وعيه بالمشكلة القائمة وطرح مهارته فى تبصيرهم عن سلايياتها وكيفية التعامل معها .
- ٤- ان لا يحمل افكارا وتصورات مسبقة عن المشكلة المراد دراستها قبل نزوله فى الميدان نقول عليه ان ينزل بشكل مجرد وخالى من التصورات والاحكام كما يريد ملاحظته وتوصيته والا فسوف تلوت مساهمته فى منظومة البحثية .
- ٥- قدرته علا الاستنتاج النابع من وعيه بالمشكلة القائمة فى جسم المجتمع .

مراحل البحث التطبيقى

عند تدريس مادة علم الاجتماع التطبيقى و أدبياتة تظهر للعيان ست مراحل يمكن الاستفادة منها فى اىصال المعرفة الاجتماعية التطبيقية بشكل بسيط ومفصل ومتربط وهي :

الخطوة الاولى: على عالم الاجتماع ان يوضح كيف تتولد المشكلة الاجتماعية فى بيئتها الاجتماعية وتشغل حيزا فعليا فى نسيج حياة قسم من أفرادها.

الخطوة الثانية: بعدها يتم الانتقال الى المعرفة الالية المعتمدة فى جمع لمعلومات عن المشكلة المجددة وبالذات المعلومات التى تلفت انتباه علماء الاجتماع لتلك المشكلة.

الخطوة الثالثة: عندئذ تبات مهمة ترجمة هذه المشكلة المجددة وصياغتها على شكل موضوع يستحق الدراسة ميدانيا كحالة ضرورية ملحه اذن المشكلة وهي فى صورتها الفجة ل تلفت انتباه المهتمين بموضوعها ال اذا تم صياغتها بأسلوب أو منهج علمي متبع فى علم الاجتماع.

الخطوة الرابعة: يتطلب معرفة كيف يمكن تحويل المعرفة المجتمعية من هذه المشكلة المدروسة الى توصيات لمعالجة المشكلة المدروسة و التنبؤ بأثارها فيما اذا أهملت.

الخطوة الخامسة: وبناء على نتائج الخطوة السابقة يستلزم معرفة كيف يمكن فعلا تطبيق هذه التوصيات وعدم تركها نصوصا منطقية مجردة.

الخطوة السادسة: وفى نهاية المطاف علينا تقييم ما تم انجازه من معارف فى المراحل الخمسة السابقة لمعرفة هل تقودنا الى الدخول مرة اخرى فى الدائرة المعرفية لمشكلة جديدة تفرعت عن المشكلة الاولى ؟

الخطوة الاولى: تحديد المشكلة:

عندما تتولد المشكلة فى المجتمع لا تكون ظاهرة بشكل واضح ولا سيما فى بداية تكوينها لذا فأن الافراد لا يحسون بها بشكل كامل الا أن وعيهم بها ينمو ويتكاثر مع نمو المشكلة بينهم ومع اتساع نشاطها السلبي عندئذ يتطلب فتح باب الحوار

و النقاش بين عالم الاجتماع التطبيقي و أصحاب القرار قبل صياغتها في موضوع بحثي يستحق الدراسة الميدانية لكي يبصروهم بأخطارها قبل ان تتفاقم و لأجل تطويقها في بداية تكونها قبل ان تتعقد.

هناك ثلاث مصادر لكشف المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع وتحديد معالمها وهي:

مؤشرات رسمية واضحة مستمرة في الوجود تتضمنها سجلات التنظيم مثل سجلات المبيعات و الارباح , أي مؤشرات جاهزة لا تحتاج الى تجميع و تنظيم أو اقامة مسح عام للموظفين لمعرفة ادائهم الوظيفي.

المصدر الثاني لمعرفة فيما اذا كانت هناك فعلا مشكلة قائمة بين الناس بادية على سلوكهم وظاهرة في منطقهم عن طريق المراسلين.

التوقعات المستقبلية المبنية على الحس في استشراف ما يحصل من مشكلات قادمة و التنبؤ بها و غالبا ما يصدر عن المستقبلين من أصحاب المهارة و الخبرة في التنبؤ ليقدموه الى المدراء و المسؤولين عن المشكلات المتوقع حدوثها للمجتمع

كما ان هناك مناصب رفيعة المستوى في العالم الغربي تقدم توقعات عن وقوع مشكلات قادمة مثل منصب المحقق في الشكاوى ضد موظفي الدولة او رئيس المشرفين على الانشطة الاقتصادية في الدولة.

• اذا يمكننا القول بان بداية ترعرع علم الاجتماع التطبيقي بدأت مع تفاقم المشكلات الاجتماعية وحديث الناس عنها على شكل نقد او تذمر او استياء أو اضراب أو احتجاج أو الكتابة عنها علانية او رمزية متخفية.

الخطوة الثانية :

تشكيل جهاز تنظيمي متكون من عدة اختصاصات لها علاقة مباشرة بموضوع المشكلة المراد دراستها: وهذه الخطوة تأتي مباشرة بعد تحديد ملامح المشكلة أي انها لا مدخل الاول لأجراء تطبيقات دراسية لاحظ هنا ان الحاجة تكون الى خبراء مختصين بحقول علمية ومعرفية دقيقة وليست الحاجة الى مستشارين لأن الفرق كبير بين الخبير والمستشار ,اذ يقوم الاول بتقديم خبرته الدقيقة في اختصاص واحد يتفاعل مع باقي الخبراء لكي يدرسوا ويبحثوا في جذور ومتن وجوانب المشكلة بينما يقدم المستشار مشورة أو رؤيا عامة غير متعمقة لصاحب القرار تمثل نظره شاملة غير مبرهنة تمثل نظره شاملة غير مبرهنة عن موضوع الاستشارة في حين يحمل صاحب القرار رؤيا كثيرة تحتاج بشكل ملّح الى تمحيص و اختبار ما تم معرفته اسبابها و علاقاتها نقول نظرات متنوعة ومتعددة تحتاج الى وضعها في اطاراتها المناسبة لها وفي هذه الحالة لا يحتاج صاحب القرار الى تشكيل لجان للمداولة او المناقشة و التحوار في صلب الموضوع أو حول جوانبه ,بل تحتاج الى فريق بحث او فريق عمل ميداني ينزل الى ميدان الواقع يتكون من اختصاصات متنوعة و متعددة وكل متخصص يدرس من زاوية اختصاصه ومن ثم يقدم فريق البحث عملا متكامل الجوانب عنها.

الخطوة الثالثة والرابعة:

البحث عن المعرفة وتلمس الطريق الى التوصيات فإذا أراد الباحث ان يختزل حلقة دائرة المنفعة المتعلقة بالمعرفة ,علية آنذاك أن يحدد كيف سيتم ترجمة المشكلة وتحويلها الى معرفة مفيدة ونافعة ؟ وكيف يمكن تجسير الفجوة التي ل يمكن تجنبها بين المعرفة والفعل العملي ؟ اذ تم تحقيق ذلك سوف يستطيع تقديم توصيات تضمن حلول للمشكلة المدروسة وعلى الباحث ان يبدأ بملاحظة كل ما هو متاح ويدور في مدار حلول المشكلة وما يمكن العثور عليه في اطارها دون أن يضع في حساباته تصورات مسبقة عن الحالة المراد دراستها لكي لا تلوث رؤيته الافعال والسلوكيات والاقوال الدائرة الناس الذين يعيشون في المشكلة.

لا غرابه من القول بأن هناك بعض الدراسات تمت بعناية فائقة لكنها لم تسطع تقديم توصيات عندئذ على الباحث ان يستخدم معرفته الشخصية في تقديم توصيات نابعة من تفكيره ورؤيته وليس من واقع لدراسة او المعلومات التي جمعها من الميدان لن اصحاب القرار يريدون ان يصل والى قرار محكم ومدرس يصوغونه في ضوء توصيات حتى لو لم تكن دراسته قادرة على طرح توصيات خاصة بها أي علية ان يقدمها نيابة عنها تصدر من معرفته لشخصية عن احداث

المشكلة ومجرياتها فحوى هاتين المرحلتين هو أن على الباحث عن المعرفة ان لا يضع تصورات و أفكار مسبقة من موضوع المشكلة لكي لا تلوث رؤيته التي تؤول فيما بعد الى تحريف او تلويث المعرفة وعلية ايضا اذا واجهه عدم قدرة دراسته في تقديم توصيات وهذا امر جائز-علية عندئذ استنباط توصيات من معرفته الشخصية لان ذلك مراد من قبل اصحاب القرار, فضلا على ان تقييمها من معرفته الشخصية لا تمثل انحرافا عن الاجراءات المنهجية لن الباحث متمرس في البحث وله دراية خاصة بعد انتهاء الدراسة بما هو متطلب في علاج او تجنب المشكلة تقدم الى اصحاب القرار للاستفادة منها

الخطوة الخامسة: التنفيذ

يمكن القول في هذه الخطوة بأنه حتى لو تم قبول التوصيات تبقى هناك عقبات معلقة غير محلولة وبخاصة اذا كان المبحوث يمثل تنظيما معقد البناء عندها تقوم قيادة الجهاز التنفيذي المركزي بأداء مهمة التنفيذ والإيعاز الى فروعه المحلية على الرغم من أن اجراءات الجهاز التنفيذي تمثل الروتين الا انها مهمة جدا في تنفيذ خطوات مشروع البحث والوصول الى نتائج سليمة بطرق ميسرة وسهلة وفي هذا الموضوع يقول والتو وليامز هناك خمسة صعاب او عقبات تواجه عملية التنفيذ يجب تجاوزها والتغلب عليها من اجل تحويل مفاهيم السياسة الاجتماعية المجردة الى معاني مفيدة وواضحة للجميع وهي:

- ١- لتوصيات.
- ٢- الدائرة المركزية في التنظيمات المدروسة التي قد تكون جاهلة في تحقيق ذلك الفعل الذي تم التوصية عليه
- ٣- تمسي الصعوبة حادة وبخاصة اذا تطلب العمل من قبل الوكالة المحلية المرونة من أجل التغير او من اجل استبدال الجهاز الاداري المجلي
- ٤- تتطلب الاجراءات التنفيذية سفر الموظفين والباحثين بين المبحوثين في الميدان والمسؤولين في اعلى الهياكل التنظيمية من اجل تقديم التغذية الراجعة وهذا يتطلب دورات تدريبية لكي يتعلم فيها الباحثون اصول الاتصال بالأدنى والأعلى وهذا مكلف ماديا ويحتاج الى جهد ووقت لبأس به.
- ٥- قد يكون التنظيم المدروس واقعا تحت ضغوط سياسة محلية ولا تعلم قيادة التنظيم بذلك لكن في نهاية المطاف وبعد قبول توصيات من قبل القوى السياسية المركزية يتبين وجود حواجز سياسية عند الدوائر المحلية تقاوم الفعل النهائي في تطبيق ما جاءت به التوصيات
- ٦- التقييم

المحاضرة العاشرة

منهجية علم الاجتماع التطبيقي

المؤشرات الاجتماعية Social Indicators

التعامل مع عامة الناس من قبل أصحاب المواقع المسؤولة في ادارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والإسكانية و الصحية والرعاية يتطلب منهم معرفة همومهم و أمالهم ومشاكلهم من خلال قنوات مباشرة وقريبة لكي يستطيعوا وضع برامج أو خطط أو سياسات لحلها أو معالجتها من اجل التعرف على حجم هذه الهموم أو الآمال بيد ان هذه المعرفة لا تتم إلا من خلال قياس حجمها بين عامة الناس.

ان الصور الاجتماعية الموجودة في المجتمع من برامج وخطط وسياسات تحتاج الى تفعيل يبادر فيها اصحاب القرار و النفوذ لتحديد وتشخيص الأوضاع السلبية , وهنا لابد من معرفة المؤشرات الاجتماعية والتي يمكن الحصول عليها في بداية

الامر من خلال المعلومات الكمية التي تم الحصول عليها من المسوحات والجداول الاحصائية وغيرها.

تعريف المؤشر الاجتماعي:

هو الذي يقيس أهمية الظاهرة الاجتماعية في تفاعلاتها وعلاقتها مع الافراد والجماعات الاجتماعية لتعطينا قيمتها الاجتماعية وهي فاعلة أو ناشطة في الحياة الاجتماعية وفي الوقت ذاته تساعدنا على فهم كيف يعيش أفراد المجتمع في حياة اليومية . ومع ذلك فإنه لا يقتصر على النسبة المئوية والمقارنة بل احساس الفرد الذاتي يرشده الى عناصر المؤشر فيقيس الظاهرة الاجتماعية على أساسها وبناء على ذلك يستنتج بعض الافكار منها .بتعبير أوضح يتضمن المؤشر الاجتماعي عناصر تحدد كيف ومتى يجب ان تحتسب المعلومات منه وكيف استخراجها منه وهل يمكن البناء عليها أو ربطها بمؤشرات أخرى ؟

فمثلا مؤشر الجريمة الذي يتضمن عناصر ساعدت على وقوعها ونسبتها امام انحراف الاحداث أو الطلاق أو بعض المشكلات الاجتماعية الاخرى ومدى حجمها داخل المجتمع ؟ كل هذه الامور تساعدنا وتقودنا للوصول لمعرفة أوسع عن مؤشر الجريمة. وعلى هذا نقول أن المؤشر الاجتماعي يقدم لنا زاوية خاصة لمعرفة جانب خاص عن الحالة المدروسة

١ - الثقافة الاجتماعية : مؤشرات

الاتجاهات الشعرية – التراث الشفوي – الوان الغناء – القصص – اساليب التفكير – الاساطير والخرافات – اساليب الفن التشكيلي – الحكم والامثال الشعبية

٢ - التمدن : مؤشرات

مستوى العيش الترفيهي – البذخ في الاستهلاك المظهري احترام الوقت في اداء النشاط الاقتصادي والاجتماعي – تقارب حقوق المواطنين من واجباتهم - تسطح العلائق الاجتماعية – تحكم القيم المادية في سلوك الفرد وتفكيره

٣ - الصداقة : مؤشرات

المودة – النجدة – النصرة – الوفاء – الأعجاب

٤ - المكانة الاجتماعية : مؤشرات

الدخل المهنة – التحصيل الدراسي – حجم الاسرة – المنطقة السكنية

٥- الحراك الاجتماعي : مؤشرات

الاداء الوظيفي – الانجاز المتقن – المنافسة الحرة – الكفاءة المهنية

وان من احد اليات علم الاجتماع التطبيقي هي انه يستخدم المؤشرات الاجتماعية من واقع الحياة الاجتماعية أو من تفكير الناس.

جملة القول:

من أحد آليات علم الاجتماع التطبيقي هي استخدامه المؤشرات الاجتماعية من واقع الحياة الاجتماعية أو من تفكير الناس حول مواضيع اجتماعية عامة ل خاصة كمقياس اجتماعي يستطيع بوساطتها الوصول الى تحديد معالم و مضمون "المفهوم الاجتماعي".

وهنا يستطيع الباحث ان يحصل على المؤشرات الاجتماعية من:

- الأرقام والإحصائية أو الجداول الإحصائية .
- المسوحات.
- أحاسيس الفرد ومشاعره.
- المفاهيم الاجتماعية

ان الشيء الذي يربط المؤشر بالمفهوم الاجتماعي هو الواقع ذاته. وهذه هي أول خطوة تطبيقية عملية يمارسها الباحث التطبيقي عند نزوله الميدان ليخوض فيه, ويتعرف على أكبر قدر ممكن من المؤشرات الاجتماعية التي لها علاقة بموضوع الدراسة. فالمؤشرات الاجتماعية لمحات و ارهصات تساعدنا في معرفة مفاهيم البحث المدروس. والمؤشر ما هو الا عبارة عن رموز لمتغيرات مسببة تحدد بشكل اجرائي مستندة على الاطار النظري الذي تخضع له دراسة الظاهرة الاجتماعية , وعلينا ان نفهم بان المؤشر الواحد لا يوضح ولا يحدد المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية بل لابد ان يكون هناك اكثر من مؤشر واحد في الدراسة وتكون المؤشرات متصلة ومتفاعلة فيما بينها .ومتصلة بنفس الوقت بجوهر الظاهرة الداخلي ومحيطها الخارجي.

ونذكر من هذه الدراسات دراسة جاين للطبقة الاجتماعية والتي ربطت بين جميع المؤشرات الاجتماعية التي ترمز للطبقة الاجتماعية وعلاقة المؤشرات ب الطبقة.

علاقة المؤشرات حسب مثال جاين
مفهوم: الثقافة الاجتماعية - الانتماء التنظيمي
مؤشر: اثاث غرفة الاستقبال -الدخل

علاقة المؤشرات حسب مثال جان

مفهوم: الثقافة الاجتماعية الانتماء التنظيمي

مؤشر: اثاث غرفة الاستقبال الدخل

الهدف الاساسي من استخراج المؤشرات من الواقع هو التعرف على جوهر المفهوم الاجتماعي وتحديد ملامح الظاهرة الاجتماعية من أجل توضيح أبعاد صورتها المجتمعية التي تختلف اختلافا جوهريا عن متغيرات البحث.

المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعية:

من المجالات التي يعمل فيها الاجتماع التطبيقي هو الاسهام في وضع برامج خاصة بالسياسة الاجتماعية التي تعتمدها الحكومة في تطوير المجتمع المحلي او الاقليمي

كيف نستخرج المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعي!!؟

بداية موضوع السياسة الاجتماعية ليس وليد الساعة ولم يرتبط بظهور علم الاجتماع التطبيقي ولا هو وليد هذا العصر , بل ترجع جذوره الى القرن 17 الى بريطانيا عندما تم تعداد السكان فيها وذلك لمساعدة الحكومة في وضع سياستها الوطنية في الاقتصاد والمجتمع .
السياسة الاجتماعية استخدمت المعلومات الكمية كمؤشر في صناعة السياسة الوطنية الاجتماعية فيما يخص البطالة والتوظيف و أسعار السلع لكي يحصلوا على تنبؤات متوقعة تساعدهم في استشراف المس تقبل.

زبدة القول:

أن السياسة الاجتماعية عند استخدامها للمعلومات الكمية لفتت انتباه الباحثين الاجتماعيين الى استعمال المؤشرات الاجتماعية بدرجة أعلى وبشكل أكثر بسبب جدواها الاستنتاجي في صياغة المفاهيم الاجتماعية لتغذي وتدعم علم الاجتماع التطبيقي
ولقد اثرت السياسة الاجتماعية بشكل ايجابي في تعزيز استخدام المؤشرات الاجتماعية من خلال تحويل المؤشرات الاقتصادية وغيرها الى مؤشرات اجتماعية.
باختصار لقد عززت السياسة الاجتماعية المؤشرات الاجتماعية ونشطتها ابان القرن الثامن والتاسع عشر

كيف يتم تطبيق المؤشرات الاجتماعية:

قبل الولوج الى موضوع تطبيق المؤشرات ندلف الى مدار عملية كيفية تصميم المؤشر بحيث يمكن ترجمة الارقام أو المعلومات الكمية الى معاني وتفسيرات يمكن فهمها وتساهم في تعريف المفهوم المرتبط به.

مفهوم الصحة مثلاً في المجتمع المحلي وهنا يمكن استخراج مؤشرات من معلوماته الكمية المتمثلة في:

- ١- عدد غيابات العامل أو الموظف عن عمله بسبب المرض.
- ٢- نوع المرض.
- ٣- عدد الأطباء.
- ٤- عدد المرضى.
- ٥- مدة حياة الفرد.

على ان لا يفهم من كلامنا أن هذه المؤشرات هي حتمية ومقفلة على هذا المفهوم ,بل هي خطوة أولى لان المفهوم الجيد هو ذلك المفهوم الذي يكون مفتوحا حيث ان هناك مؤشرات لم يغطيها الباحث ,وقد يأتي باحث اخر يستخرجها مع تطور حياة المجتمع المحلي التي تفرز مؤشرات جديدة
اضافة الى ذلك ,ان استخدام نفس المؤشرات مع نفس المفهوم في مجتمع اخر عمل خاطئ وذلك بسبب اختلاف بيئة المجتمع المحلي الثاني عن الاول واحتمال تضمن الاخير مؤشرات غير متوفرة في البيئة الاولى واذا اقحمت في التطبيق فسوف تتضمن معاني ورموز مختلفة عن البيئة الاولى.

انه يمكن القول عندما يريد الباحث أن يحدد مؤشرات دراسته يحددها في تلك الخطوات:

الخطوة الأولى : أن يحدد القيم والغايات التي يتضمنها المفهوم الاجتماعي.
الخطوة الثانية: تتعكس على معرفة العلاقة بين المؤشرات والمفهوم هل هي علاقة سببية ام غير ذلك ؟ وكما مؤشر يحتوي عليه المفهوم وهل هناك علاقات بين المؤشرات والمؤشرات الاخرى في مفهوم اخر ؟

عند صياغة المؤشر يجب مراعاة قيم عناصره وغايتها لكي لا يحصل تنافر بينهما فيؤدي الى عدم تصوير مكونات المفهوم بشكل سليم عندئذ لا ضير في عقد مقارنات بين المؤشرات من اجل استجلاء قوة وضعف كل منهما . وفي ضوء ذلك يستطيع الباحث ان يضعها على سلم تدريجي يحدد فيه تسلسل اهميتها في تشكل المفهوم.

وهنا يتطلب من الباحث ان تكون مقارنته متوازنة لكي يستطيع ان يصمم مؤشرات ويستخرجها من مجتمعها بسهولة وانسجام مع باقي مؤشرات المفهوم.

هناك ثمة حقيقة توضح أن لكل مؤشر اجتماعي مجموعة من فقرات مختلفة الواحدة عن الاخرى لكنها مرتبطة به اي ان مجموع الفقرات تكون صورة شاملة عن المؤشر وعندما يحصل تغير اجتماعي ويستجيب النظام الاجتماعي للتغير وعند تجميعها أو حصرها بحزمه واحدة عندئذ تتمثل صفه مفادها ان المؤشرات الاجتماعية يمكن الاخذ بها على شكل مجموعة كلية مجتمعة افضل مما تؤخذ بشكل منفرد أو منفصل.

بعد الحديث عن فقرات تجميع المؤشر والمؤشرات مرة واحدة ننقل الى مدار مصداقيتها التي لا تخضع لاختبار مقنن يخبرنا عن مصداقية المؤشر ومعناه ولماذا يستخدم بسبب تفاعل المعلومات والافكار وكلاهما يركز عليهما المؤشر ليبرهن على مصداقيته في الحياة الاجتماعية.

يتضح من خلال ما ذكرناه أن لكل موضوع مصداقيته الخاصة به لا يمكن استخدامها في مواضيع اخرى أو لنفس الموضوع في مجتمع اخر أو في فترة زمنية مختلفة عن المجتمع . كذلك ان جدوى وفائدة المؤشرات وهي مجتمعة تكون اعظم للدلالة على شمولية صورة المفهوم وان جمع فقرات المؤشر مرة واحدة تعطي له نكهة وعبق اذكى مما تكون كل فقرة على حدة أو لحالها بشكل منفرد.

أي كلما توفرت معلومات متصلة بالمؤشر ووجدت افكار متاحة عنه سواء كانت من قبل افراد المجتمع او المصادر النظرية في علم الاجتماع زادت مصداقيته والعكس صحيح . ثم هناك حقيقة تقول ان مصداقية المؤشرات هي مصداقية مرحلية مرهونة بزمان ومكان محددين.

وان مصداقية المؤشرات مصداقية زئقية ترتبط وتهبط حسب الافكار والمعلومات المتوفرة عنه . نقول ان مقياس المصداقية ينحصر في حالة واحدة لا يمكن سحبها على باقي الحالات.

وكالات انتاج المؤشرات الاجتماعية:

السؤال:

من اين تتبلور المؤشرات الاجتماعية ؟

قلنا في سياق حديثنا تحت هذا المبحث , ان الواقع الاجتماعي يمثل الوعاء الكبير الذي يحوي جميع المؤشرات الاجتماعية . ولكن ليس كل مؤشر له نفس المصداقية والفاعلية مع الاخر في اصفاء أو تسليط الضياء على المفهوم بل ان قسما منها يمتلك مقومات المصداقية بسبب عيشه في رحم الحدث والقسم الاخر لا يمتلك هذه المقومات.

لذلك استطاع علماء الاجتماع أن يحددوا المصادر الأكثر تضمنا للمؤشرات التي تملك مقومات المصداقية يمكن الرجوع اليها والركون عليها وهي:

- ١ . الوكالات الاحصائية مثل التعداد السكاني .
- ٢ . وكالات الادارة المركزية مثل الدائرة المالية والإدارية .
- ٣ . الدوائر الاحصائية الشبه مستقلة انما مرتبطة بمسؤولية وضع السياسة الاجتماعية
- ٤ . الدوائر الإحصائية لتشغيل الوكالات مثل فرع الاحصاء في ادارة الضمان الاجتماعي
- ٥ . دوائر الشرطة والأمن.
- ٦ . التنظيمات ذات النفع الخاص مثل مركز الدراسات الاحصائية والمسحية .
- ٧ . الجامعات والجماعات البحثية غير منتفعة مثل مركز البحوث المسحية في الجامعات العريقة والكبرى .

ثمة حقيقة نود طرحها في هذا السياق وهي ان أكثر المصادر نجاحا في بلورة المؤشرات السياسية هي وكالة الاحصاء الشبه مستقلة لانها تتضمن خبراء فنيين في التطبيق والتحليل فضلا عن كونها قريبة من اهتمامات صناع السياسة وما يدور في المجتمع من تغيرات وتحولات ومشاكل.

بيد ان الاختلاف بين هذه الوكالات هو ان وكالة الاحصاء المركزية تضع عدة اتجاهات لتقدم المعلومات الصادقة لكي تكون جاهزة في صناعة السياسة الاجتماعية وتلبي طلبات صناع القرار لكل مستجدات تحصل في سياستهم أو قبل اتخاذها

لقرارات . نقول ان مهمة جمع المعلومات لا يمثل هدفها ولا غرضها بل وسيلتها لخدمة الاداريين وصناع السياسة الاجتماعية وهي غالبا ما تملك مصداقية مستخدميها.

هذه هي ابرز الوكالات في المجتمعات الرقمية لتقديم المؤشرات الاجتماعية الرقمية من المستودع الكمي وليس من نبض الشارع الاجتماعي وبتعبير تطبيقي نستطيع تسميتها بالمؤشرات الاجتماعية الرسمية لأنها مضمونه وتركيباتها الرقمية مستوحاة من قبل مؤسسات رسمية قامت بتجميع مستلزماتها ثم تبناها حسب طرق علمية.

كيف يتم استعمال المؤشرات ؟ وماهي المجالات التي يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية؟
هناك عدة مجالات يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية مثل مجال البحث العلمي ومجال السياسة الاجتماعية عند صناعتها ووضع الخطط التنظيمية من قبل الحكومة.

ولكي نكون دقيقين في حديثنا عن المجالات التطبيقية نحددها بالنقاط التالية:

- ١- موضوع مقارنة الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال تطوير التعليم وتضمين الاسكان.
- ٢- الاثار الاجتماعية للتغير كالاغتراب والحراك الاجتماعي والبنية الاسرية والعمليات الاجتماعية.
- ٣- قاعدة النموذج السببي الذي يسود التنظيمات الرسمية لأنها تتضمن تسلسلا وظيفيا وعلاقة سطحية لا قرابية.
- ٤- المجال الحسابي المالي كالنسق التجاري الذي يتضمن المدخلات والمخرجات التي تساهم في رفاهية المواطن
- ٥- مجال قياس نوعية العيش من قبل مراكز المعلومات عن المجتمع المحلي والعام لمعرفة مدى رضا المواطنين عن مستوى عيشهم وبيئتهم.
- ٦- عملية صناعة القرارات العامة.
- ٧- البحوث العامة وتقديم تقارير للحكومة حول تطوير سياستها الاجتماعية.
- ٨- في صناعة السياسة الاجتماعية مثل بناء مساكن شعبية
- ٩- المشكلات الاجتماعية

ماذا حققت المؤشرات الاجتماعية؟

ان انجازات المؤشرات الاجتماعية غير متوقعة على الصعيد المادي انما على الصعيد العنوي لانها تعطي تبصيرا اكثر وتفسيرا اوسع وتحليلا اعمق للمفهوم الاجتماعي الخاضع للدراسة والبحث , الجدير بالملاحظة هو ان علماء الاجتماع القدامى لم يلتفتوا اليها على الرغم من وجودها ,انما مع ظهور المعلومات الكمية وحاجة أصحاب النفوذ لها في وضع السياسة الاجتماعية لتطوير مجتمعهم , ومع تقدم أساليب البحث العلمي ومع تعدد اسباب ظهور المشكلات الاجتماعية وتشابك اسباب التغير الاجتماعي , التفت اليها علماء الاجتماع فاستخدموها في بحوثهم.

فأضحت المؤشرات الية مجدية في صناعة القرار وبات لها قيمة عالية في نظر الناس لانها تساهم في تنويرهم بالاحداث المستجدة والمشكلات التي يعيشونها فأُمدت ركائز مهمة يستند عليها أصحاب المصالح والرأي العام والاعلاميين في وسائلهم لدرجة انها باتت وسيلة اقناعيه عند علماء الاجتماع في اقناع معارضيه عند تقييمهم لحداث الاجتماعية واس تخدموها كوسيلة لتنبؤاتهم عن التغير الاجتماعي ينبهون فيها اصحاب النفوذ عن وقوع أزمات أو تهديدات مشرفة على الوقوع.

نستنتج من كل ما تقدم ان المؤشرات الاجتماعية يتجلى دورها وترتقي اهميتها كلما تسارعت وتأثر التغير الاجتماعي وتكاثر نبضاته وكما تغيرت مفاهيمه الاجتماعية.

أخيرا نستطيع ان نستجلي بعض الصفات الايجابية للمؤشرات الاجتماعية في الوقت الراهن وهي:

- انها آلية منهجية في استخراج المعلومات.
- تعمل على غربلة المواقع التي تعج بالمعلومات .
- انها قاسم مشترك بين الباحثين الاجتماعيين وصناع السياسة الاجتماعية والاحصائيين والفلاسفة والاقتصاديين ومحلي السياسة.
- تمثل دلائل لمعان متنوعة.

- واقعية في تصويرها.
- لا تترجم إلى أرقام احصائية.
- لا تمثل السبب ولا النتيجة في البحث المقام.
- تساعد الباحث في تحديد المعاني الدقيقة للمفهوم الاجتماعي.
- تعطي وجهاً إضافياً لوجه المفهوم المدروس.
- تكشف عن تمرس الباحث في علم الاجتماع التطبيقي.
- إنها مقياس نوعي وليس كمي، أولي وليس نهائي.
- لمع نجمها مع استخدام المعلومات الكمية في السياسة الاجتماعية لخدمة أصحاب النفوذ والقرار.

في معرض حديثنا عن المؤشرات الاجتماعية نود لفت انتباه القارئ العربي إلى بعض المراكز البحثية الاجتماعية في الوطن العربي لكي يطلع عليها لاسيما أن هذه المراكز تقدم بحثاً لأصحاب القرار والمسؤولين في وزارات حكومية مثل:

- مركز بحوث الجريمة الأردني – جامعة اليرموك.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية – أبوظبي.
- مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية – السعودية.
- مركز البحرين للدراسات والبحوث- البحرين

والملاحظ على هذه المراكز البحثية في الوطن العربي، أن أغلبها تنتمي إلى مؤسسات رسمية أو مرتبطة بجامعات أكاديمية أو بوزارات تحتاج إلى بحوث ودراسات ميدانية لتتعرف على ما يحدث في مجتمعنا من ظواهر ومشاكل اجتماعية، وهذا شيء إيجابي وجيد فهي تمثل حالة صحية في المؤسسات

الأكاديمية والرسمية العربية. فضلاً عن كونها تجمع بين الأكاديمية والتطبيقية في ذات الوقت. أي أن الجامعة العربية تمتلك مراكز للبحوث الميدانية تخدم المجتمع في استقراء أحداثه المتأزمة أو ما تحصل من تفرحات اجتماعية داخل المجتمع

التحليل الاجتماعي Social Analysis :

بعد أن ينتهي الباحث من استخراج نتائج دراسته يحتاج بعدئذ الى تحليلها , وعملية التحليل تتطلب منه ثقافة معمقة في موضوع الدراسة وثقافة عامة في تخصصه لكي يبرهن على فرضياتها أو يرفضها ثم يحلل النتائج في ضوء الاطار النظري الذي وضعه في بداية دراسته ومقارنة نتائج بحثه بنتائج الدراسات السابقة التي اعتمد عليها في اطار النظري.

• بمعنى آخر يتضمن تحليل الباحث دعم أو رفض لفرضيات الدراسة معتمد ا بذلك على الاطار النظري مع مقارنة نتائجه بنتائج دراسات أخرى مشابهة لدراسته أو مخالفة لها..

• بعد أن ينتهي من تحليل كل نتيجة على انفراد ,يعمد بعدها الى تشكيل صورة كاملة عن البحث من خلال نتائجه.

أي يسجل درجة اتساق نتائج البحث ,وماهي ثغراته النظرية والمنهجية , وهل حققت نتائج الدراسة أهدافها ؟ وهل عكست موضوع البحث ؟ أي وضع المسارات العامة لمجموعة متغيرات خاصة بمتغير واحد , وعلاقة مجموعة متغيرات معتمدة بمتغير مستقل . أو كشف العلاقة التبادلية بين المؤشرات أو توضيح المسار التاريخ لموضوع الدراسة بحاضرها ودرجة قدرتها في مساعدة الباحث بالتنبؤ بمستقبل الدراسة خلال فترة زمنية معينة..

التحليل إذن يتطلب تفكيك شبكة العلائق التي تربط وحدات الدراسة لمعرفة أسباب ترابطها بعضها ببعض، وترابط الكل بالمحيط بها ثم تشخيص وجود الوحدات الاجتماعية داخل مجتمع الدراسة وعلاقة بعضها ببعض ومعرفة المؤثرات الداخلية والخارجية على استمرار وجودها داخل المجتمع.

تتجلى أشكال التحليل الاجتماعي بالأمور التالية:

- أ - تبدأ بتحليل الجزئيات لتصل إلى الكليات مثل : التحليل السببي والثقافي والمقارن.
- ب - وأخرى تبدأ بتحليل الكليات لتصل إلى الجزئيات مثل : التحليل البنائي – الوظيفي والمادي التاريخي والمقارن..
- ج - وأخرى تبدأ بتحليل النتائج الجزئية لتنتهي بها ولا يتم تعميمها على الكليات مثل : تحليل المضمون والتحليل المقارن،

تبدأ بتحليل الجزئيات لتصل إلى الكليات مثل:

- التحليل السببي
- التحليل المقارن..
- التحليل الثقافي

تحليل الكليات لتصل إلى الجزئيات مثل:

- التحليل البنائي الوظيفي
- التحليل المقارن التحليل
- المادي التاريخي

وأخرى تبدأ بتحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الأجزاء مثل:

- تحليل المضمون
- التحليل المقارن

أولاً : تحليل الجزئيات ليصل إلى الكليات:

- ١ - التحليل السببي..
- ٢ - التحليل المقارن..
- ٣ - التحليل الثقافي..

ثانيا ١ :تحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات:

- ١ - التحليل البنائي الوظيفي..
- ٢ - التحليل المقارن ..
- ٣ - التحليل المادي التاريخي..

ثالثا ١ :تحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الجزء:

- ١ - تحليل المضمون ..
- ٢ - التحليل المقارن..

هناك ملاحظة يجب ذكرها في هذا المقام وهي أنه:

إذا استخدم الباحث أدوات ميدانية معينة فلا يمكن استخدام تحليل لا يتناسب معها .خذ مثال على ذلك ؛ إذا استخدم الباحث أدوات احصائية تجريبية فلا يمكن استخدام التحليل البنائي - الوظيفي لتفسير نتائج دراس ته وذلك راجع لعدم انسجامها و لن لكل منهج ادوات خاصة به ول يمكن دمج نوعين من الادوات في منهج واحد.

أخيرا مهما تنوعت التحاليل الاجتماعية فهي لا تهمل إحدى النقاط التالية في توضيحها لنتائج الدراسة وهي:

- تشخيص الارتباط بين المتغيرات..
- تحديد أبعاد المقارنة بين فئات مجتمع الدراسة..
- توضيح درجة ارتباط الأجزاء بالكل..
- توضيح درجة ارتباط الكل بالأجزاء..
- تبين مكونات ثقافة معينة وأثرها على أنماط سلوك أفرادها..

بعد هذه المقدمة التعريفية بمفهوم التحليل نرجع إلى توضيح الأنواع الثلاثة له وهي:

تحليل الجزئيات لكي يتم الوصول إلى الكليات:
ينطوي تحت هذا النوع من التحاليل ما يلي:

- ١ - التحليل السببي: Causal Analysis
- ٢ - التحليل المقارن: Comparative Analysis
- ٣ - التحليل الثقافي: Cultural Analysis

أ -تبدأ بتحليل الجزئيات لتصل إلى الكليات مثل::

- ١ - التحليل السببي
- ٢ - التحليل المقارن..
- ٣ - التحليل الثقافي

١ - التحليل السببي: Causal Analysis

يستخدم هذا التحليل في دراسة الظواهر والمشاكل الاجتماعية ذات الحجم الصغير أو ذات المدى القريب مثل / جنوح الأحداث أو الطلاق أو تغيب الطلبة عن المدرسة أو اشتغال الصبية المبكرة في سوق العمل أو هجرة المثقفين أو الهجرة الموسمية للفلاحين والعمال أو العنف الاسري أو العنف المدرسي وسواها.

يعتمد هذا التحليل على المعطيات الاحصائية وتشخيص أسباب الظاهرة أو المشكلة ,ونادر ا ما يستخدم الوثائق التاريخية في تحليله لانه يركز على تحليل الوثائق المعاصرة المستخلصة من أقوال و أفكار وسلوك المبحوثين (زبائن) عن طريق الاستبيان أو المقابلة مستخدم ا الطرق الاحصائية المتقدمة كالاحصاء الاستنتاجي-

الاستقرائي مقسما مجتمع الدراسة إلى صفاته الاجتماعية (فئات اجتماعية) معبرا عنها بمصطلحات رياضية كالمتغير المستقل (السبب) والمتغير التابع (النتيجة) ومتغيرات متداخلة بين السبب والنتيجة التي تزيد أو تقلل من درجة ارتباطها

..

يتلخص هذا التحليل اذن بتصنيف متغيرات الدراسة وكشف علاقتها وارتباطها ومؤثراتها الداخلية والخارجية. ليس هذا فحسب بل يخضع- هذا التحليل -الى تفاسير دقيقة جدا لتحديد موقع كل متغير داخل الظاهرة أو المشكلة مستخدما الرسوم أو الاشكال التوضيحية للتعبير عن موقع كل متغير واتجاه حركته نحو المتغير الاخر وارتباطاته ببقية المتغيرات.

ان هذا التحليل ليس بحدیث العهد , فقد كان مستخدما من قبل اميل دوركهيم في دراسته لمشكلة الانتحار , حيث ربط هذه المشكلة بعدة عوامل محيطية متصلة بها كالحالة الزوجية. اذ وجد معدل الانتحار عند العزاب أعلى من معدل الانتحار عند المتزوجين و أرجع ذلك الى الاستقرار النفسي الذي يفتقر اليه العزب و الى تمتعه بحرية فردية مطلقة نسبيا. وربط دوركهيم الحالة الزوجية بقانون الطلاق المعمول به في البلد, ووجد أيضا البلدان التي تسمح بالطلاق يكون معدله فيها أعلى بكثير من البلدان التي يكون فيها قانون الطلاق معرقلا لعملية الطلاق. وهنا أظهر دوركهيم قانون الطلاق كمتغير في تحليله السببي و أوضح لنا أيضا أن تأثير متغير واحد يؤثر على متغير آخر بشكل غير ثابت حيث يتأثر هذا المتغير بعامل الزمن والمكان الجغرافي لانه يتغير في فترة زمنية أخرى ومن مكان الى آخر..

لا مریة اذن من القول بأن هذا النوع من التحليل يوضح لنا حقيقة مفادها ما يلي:

أن الافراد الذين يتصفون بصفات واحدة يتصرفون بشكل متباين عندما يخضعون لتأثيرات اجتماعية ومحیطية مختلفة . بمعنى آخر , ان معدل الانتحار بالمجتمع العراقي أو الايطالي- على سبيل المثال لا الحصر -ليس واحد ا بل يعتمد على الجماعات الاجتماعية التي ينتم اليها المنتحرون , و الى طبيعة المحيط الذي يعيشون فيه , و الى نوع العلاقات الاجتماعية السائدة و الى قانون الطلاق المعمول فيه في كل بلد. ولا غرور من القول بأن الباحث الذي يستخدم هذا التحليل ينظر الى موضوع الدراسة من زاوية تعدد المتغيرات المستقلة التي تمارس تأثيرها على المتغيرات التابعة لمعرفة فيما اذا كان الافراد الذين يتصفون بصفات مشتركة ومتشابهة يتصرفون بشكل مختلف عندما يخضعون الى وضعيات اجتماعية مختلفة ام لا .. فمثلا دراسة ألن ولسن التي استخدمت لمعرفة لماذا يدرس الطلبة في الجامعة ؟ أي لماذا لا يذهب الطلبة للحصول على عمل يش تغلون فيه بعد انتهائهم من المرحلة الاعدادية بدلا من الذهاب للجامعة ؟ لاحظت هذه الدراسة وجود عوامل متعددة تلعب دورها في احداث هذه الظاهرة: كقابلية الطالب العلمية وتطلعه نحوها والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع لها عائلة الطالب ودرجة التحصيل الدراسي لحد أبويه ومدى حث أبنائهم على الانجاز الاكاديمي ودفعه في التخصص في احدى مجالات العلم والمعرفة . اضافة الى عامل المحيط في تحقيق طموح الطالب وتقدمة العلمي .. • نلاحظ على هذه الدراسة أنها لم تؤكد فقط مدى صدق العلاقة السببية بين المتغيرات , بل على تفاعلها أيضا.. • مثال آخر يربط الظاهرة بجذورها الاصلية ومدى تأثيرها في احداثها (أي احداث الظاهرة) وهي دراسة جيمس دنفر عندما وجد عدم تفوق بعض الطلبة في الجامعات التي تحمل اسما لمعالم مثل : هارفرد وكولومبيا وتفوق بعض الطلبة في الجامعات التي تحمل اسما لمعا . • فقد وجد ان الجماعة الاولى من الطلاب كانوا من المتفوقين في دراستهم الثانوية لكن عند تسجيلهم في جامعات كبيرة ذات اسم لامع يصبحون غير قادرين على تحقيق نفس التفوق الدراسي والتنافس المس تمر مع بقية الطلبة في جامعات نشطة علمي لشدة التنافس بين الطلبة في مثل هذه الجامعات.. • بينما وجد ان الطلبة المتفوقين في الجامعات الصغيرة والغير لامعة والتي لا تتصف بتنافس شديد بين طلبتها , كانوا غير متفوقين في دراستهم الاعدادية وربط ذلك بتأثير المحيط الجامع و أثره على تقدم وانجاز الطالب العلم.. في دراسة أخرى حول أدوار الام الموظفة في المجتمع البغدادي أرجع الباحث أسباب تضارب هذه الادوار الى سيادة القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي كسيادة الرجل على المرأة والانجاب في السنه الاولى من الزواج , كذلك زيادة الانجاب لتوسيع حجم الاسرة يؤدي الى الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة , حيث كان ولا يزال يستخدمه البعض لقياس مكانة الاسرة من خلال عدد افرادها في مثل هذا النمط , اضافة الى متطلبات العمل الجهدية والزمنية , وكذلك متطلبات الحياة العصرية المادية والمعنوية . جميع هذه الادوار المتداخلة أدت الى تضارب أدوار الام الموظفة في مجتمع انتقالي (من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحضرية) مثل المجتمع البغدادي .

•لحظ هنا ارجاع وجود الظاهرة الى جذورها الاجتماعية والقيمية وربطها بواقعها الانتقالي وبمتطلبات المرأة المستقبلية في الحياه العصرية

•هذه مجرد أمثلة توضيحية للتحليل السببي الاولى.

•اذن التحليل السببي المتقدم يتضمن تشعبات وارتباطات وتفاعلات متعددة وتخضع لعمليات احصائية متقدمة و أحسن من أوضح ذلك موريس روزنبرغ.

و اذا اطلعنا على الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع الحديث نجد أن النظريات الاجتماعية القريبة المدى تركز بشكل أساسي على التحليل السببي وذلك راجع الى اهتمام أنصار النظريات القريبة المدى للكشف عن السبب والنتيجة بين المتغيرات على العلاقات الحقيقية الاصلية بينها.

بيد أنه ليس كل صلة بين المتغيرات تسمى علاقة أو ارتباط ,وليس كل عامل اجتماع يسمى متغيرا ,فقد يكون (هذا العامل)يمثل مؤشرا لمتغير وليس المتغير نفسه .وقد تبدو للبعض أن هناك علاقة أصلية بين متغيرين الا أن واقع الحال يمثل علاقة غير اقترانية , أي علاقته وهمية . لكن اهتمام علماء الاجتماع يتمركز حول العلاقات الاقترانية ولا يهتم بالعلاقات الوهمية الظاهرة أو العلاقات المبنية على الصدفة .الا أن روزنبرغ يقول " :أنه لا توجد علاقة وهمية بين المتغيرات بل يوجد تفاسير وهمية."

ويضرب روزنبرغ مثال على ذلك فيقول : يعتقد أفراد المجتمع السويدي مجيء طائر اللقلق الى أي منطقة يزداد مع مجيئه انجاب ا لطفال ,أي أن هناك علاقة بين وجود طائر اللقلق مع زيادة معدل الانجاب ,فيسم البعض أن هذه العلاقة وهمية وليست حقيقية . بيد ان روزنبرغ يقول : ان هذه العلاقة ليست وهمية انما تفسيرها وهميا لن اللقلق لا يجلب الاطفال معه , بل ان اللقلق يهاجر الى المناطق الريفية وتمتاز المناطق الريفية بزيادة معدل الولادات اكثر من معدل المناطق الحضرية وهذا هو التفسير الحقيقي في نظر روزنبرغ.

ويؤكد روزنبرغ بمثال آخر على عدم وجود علاقة وهمية ظاهرية بل هناك تفسير ظاهري فيقول : يعتقد البعض بأ نه كلما زاد حجم النار المشتعلة زادت الحاجة الى عدد كبير من رجال المطافئ لإخمادها وبالتالي تزيد أضرار المنطقة المحروقة.

نلاحظ هنا انه لا يوجد ارتباط بين حجم النار وعدد رجال المطافئ ولا توجد علاقة سببية بينهما الا انه كلما زاد توهج النار المشتعلة زادت الحاجة الى عدد اكبر من رجال المطافئ وبالتالي تزيد اضرار المنطقة المحروقة وهذا يشير الى أن العلاقة بين عدد رجال المطافئ وكمية اضرار المنطقة المحروقة ليست وهمية وظاهرية بل سماها روزنبرغ بالعلاقة المبنية على المصادفة • .. وهناك مثال آخر يقدمه روزنبرغ ليوضح نوعا آخر ا من العلاقات وهي العلاقة المترامنة . وهي العلاقة بين المتغيرات التي تكون ناشئة ومتطورة مع نشوء وتطور علاقة المتغيرات .

•مثل قراءة المسنين للكتب تكون أقل من قراءة الشباب. أي كلما تقدم عمر المسنين قل ميلهم لقراءة الكتب على عكس الشباب.

ان مثل هذه العلاقة تحدث بمحض التزامن بين متغير العمر ومتغير قراءة الكتب لانه من الطبيعي أن يكون المسن معرضا لأمراض الشيخوخة ,وتقل قوة بصره وتحدد مواضيع قراءته لذلك سماها روزنبرغ بالعلاقة المترامنة لأنها ليست سببية وليست وهمية في نظره.

كذلك م ي روزنبرغ بين نوعين من العلاقة السببية غير الحقيقية هما العلاقة المبنية على المصادفة والاخرى علاقة مترامنة , وهذا تحديد دقيق يخدم التحليل السببي.

أنواع العلاقات بين المتغيرات كما حددها " روزنبرغ " في كتابه (منطق التحليل المسحي)هي:

- العلاقة المتناظرة
- العلاقة غير المتناظرة
- العلاقة التبادلية

اولا العلاقة المتناظرة

والمقصود أن هناك علاقة بين متغيرين أو أكثر لكن لا يؤثر أحدهما على الآخر لكنهما مترابطان ويخضع ترابطهما إلى عدة عوامل مترابطة ومتداخلة ولا يمكن تشخيصها أي لا يمكن تشخيص المتغير المستقل عن المتغير التابع بشكل واضح وقاطع.

ويصعب استخدام هذا النوع من التحاليل في الدراسات البنائية -الوظيفية , لان التحليل السببي يهتم ب:

- ١- إبراز متغيرات الدراسة السببية دون الخوض بتبعيات متداخلة
- ٢- دراسة المشاكل والظواهر الصغيرة الحجم أو القريبة المدى

امثلة على تلك العلاقة

- ١- الجهاز الاداري البيروقراطي يتكون من عدة قواعد وأدوار ومراكز وظيفية وجميعها تخضع لمؤثرات بنائية تكون وظيفة هذا الجهاز الإداري حصيلة وظائف مكونات هذا الجهاز. لأنها خاضعة لارتباطات جزئية وكلية داخلية وخارجية فيدخل المحلل في تشعبات متداخلة تبعده عن موضوع الدراسة وبالتالي لا يخرج بنتيجة واضحة و أكيدة.
فمعرفة لماذا وظيفة الدور
(أ) مرتبطة بوظيفة الدور
(ب) غير ممكنة
- ٢- إذا أراد أحد الباحثين تحليل طريقة عيش إحدى الطبقات الاجتماعية فلا يمكنه تحليل ذلك بسبب واحد لأن هناك عدة عوامل تلعب دورها في تحديد طريقة عيشها كالمصالح والدخل والمنطقة السكنية ووسائل الترفيه والمستوى الثقافي والانتماء السياسي وسواها ، إن طريقة العيش لإحدى الطبقات الاجتماعية تمثل وحدة اجتماعية كبيرة الحجم لا يستطيع التحليل السببي حصرها ودراستها وتحليل وحداتها.
- ٣- أكل الشرقيين للرز فإذا أراد أحد الباحثين دراسة لماذا يأكل الشرقيون في آسيا الرز أكثر من أي أكلة أخرى فإنه لا يستطيع تشخيص سبب أو أسباب ذلك إنما فقط يرجعها إلى المصادفة التاريخية كما يسميها روزنبرغ.

ثانيا : العلاقة التبادلية

تتشابه وتختلف مع النوع الاول فيما يلي :

- تشابة مع النوع الاول في عدم تشخيص أيهما المتغير المستقل وأيهما المتغير التابع
- تختلف مع النوع الاول في من حيث مجتمع الدراسة أي انها موجودة في الدراسات الصغيرة الحجم كالأسرة والمدرسة والجماعات الصغيرة والظواهر الاجتماعية القريبة المدى ، كما ان هذا النوع لا يخضع للمصادفة التاريخية بل الى تأثيرات متبادلة ودورية بين متغيرين متفاعلين بشكل جدلي لا يدخل في تشعبات وتفاعلات متداخلة بين عدد كبير من المتغيرات .

سبب تسميتها بالعلاقة التبادلية

أنه في داخل نفس الظاهرة يصبح المستقل تابعا والتابع يمسي مستقلا، فمتغير الشخصيات عند الباحث بحيث لا يستطيع تحديد بشكل واضح وقاطع المتغير المستقل والمتغير التابع، فالأول يؤثر بالثاني والثاني وفي الوقت نفسه يؤثر الثاني في الأول لذلك سميت بالعلاقة التبادلية. أي تبادل التأثيرات بين متغيرات الدراسة.

مثال على ذلك:

نزاع الزوج العصبي المزاج مع زوجته النحسة ، حيث يسبب انفعال الزوج زيادة في نحاسة الزوجة، وزيادة نحاسة الزوجة يؤدي إلى زيادة انفعال الزوج العصبي وهكذا، فهي عملية دورية لا يستطيع الباحث تحديد السبب والنتيجة مهمة

ثالثا : العلاقة غير المتناظرة

المقصود بها : أن هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) وهنا يستطيع الباحث أن يحدد أيهما المستقل وأيهما التابع وتشخيص درجة تأثير الأول على الثاني.
ونادرا ما نجد النوع الأول من التحليل السببي (العلاقة المتناظرة) والنوع الثاني (العلاقة المتبادلة) وهذا هو هدف أصحاب التحليل السببي إن تحديد المتغير المستقل والتابع ليس بالأمر السهل عند الباحث لأن المتغيرين يخضعان لعدة

حالات اجتماعية حدد منها روزنبرغ أربعة أنواع وهي ما يلي: المحفزات والاستجابات : أي أن هناك مؤثرات تمثل المحفزات وأخرى تمثل الاستجابات تعمل هذه المؤثرات على تشكيل علاقة السبب والنتيجة لذلك يتطلب من الباحث في مثل هذه الحالة معرفة المحفزات والاستجابات ضمن تشخيصه للعلاقة السببية غير المتناظرة. الضرورات المستقبلية : أي هناك عوامل أو ظروف أو شروط أساسية تسبق وجود علاقة المتغير المستقل بالتابع لها تأثير على تشكيل علاقة المتغير وضرورة الانتباه إليها عند تشخيص العلاقة.

الظروف الشرطية : إذ لكل متغير ظروف مؤقتة تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتعمل على تشكيل علاقة سببية بينهما مرهونة بالظروف الشرطية المؤقتة ، لذا يتطلب من الباحث أن يستقصي تلك الظروف لكي يشخص نوع ودرجة العلاقة غير المتناظرة بين المتغير العلاقة المستكنة : أي هناك ظروف أو شروط أو بذور داخل الظاهرة أو المشكلة المدروسة تساعد على تشكيل المتغيرات ولا يمكن فصلها عن هذه العلاقة ، لذا يتطلب أيضا من الباحث الانتباه إليها وإبرازها عند دراسته.

باختصار

- ١- العلاقة المتناظرة : أي أن هناك علاقة بين متغيرين أو أكثر لكن لا يؤثر أحدهما على الآخر، لكنهما مترابطان ويخضع ترابطهما إلى عدة عوامل مترابطة ومتداخلة لا يمكن تشخيصها. أي لا يمكن تشخيص المتغير المستقل عن المتغير التابع بشكل واضح وقاطع.
- ٢- العلاقة التبادلية ففي داخل نفس الظاهرة يصبح المستقل تابعا والتابع يسمى مستقلا ، فتتغير التشخيصات عند الباحث بحيث لا يستطيع تحديد بشكل واضح وقاطع المتغير المستقل والمتغير التابع ، فالأول يؤثر بالثاني وبالوقت نفسه يؤثر الثاني بالأول.
- ٣- العلاقة غير المتناظرة : أي أن هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) واستطاع الباحث أن يحدد أيهما المستقل وأيها التابع ، وتشخيص درجة تأثير الأول على الثاني.

بعد أن عرفنا المؤثرات العامة على علاقته المتغير المستقل على المتغير التابع ، ننتقل إلى توضيح مرحلة أخرى من مراحل إجراء التحليل السببي وهي تحديد موقع المتغير المس ت قل والمتغير التابع داخل الدراسة ، أي بعد أن شخص البحث السبب والنتيجة وتعرف على العوامل المؤثرة في تشكيلها ، ننتقل إلى تحديد نوع العلاقة بين المتغيرين هل هي مباشرة أم غير مباشرة؟ ف إذا كانت مباشرة فبواسطة أي متغير ظهرت هذه العلاقة؟ وما هو موقع هذا المتغير الوسيط بينهما؟ حيث هناك عدة حالات للعلاقات غير المباشرة بين المتغير المستقل والتابع.

أهم حالات العلاقات غير المباشرة بين المتغير المس ت قل والتابع ما يلي:

- ١- العلاقة المشروطة المؤقتة : أي أن هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) لكن هذه العلاقة لا تتم إلا بحضور متغير مستقل آخر (ج) وإذا غاب هذا المتغير تختف علاقة المتغير (أ) بالمتغير (ب) وهذا يعني أن علاقة (أ) ب (ب) مشروطة بحضور المتغير (ج) وتكون مؤقتة لأنها تغيب بغياب المتغير (ج) ويسمى المتغير (ج) بالعامل الاختباري ، أي الذي يختبر حقيقة علاقة المتغير المستقل بالتابع
- ٢- علاقة سببية : أي التي تتم بالوساطة نعني هناك علاقة سببية بين السبب (أ) والنتيجة (ب) .ال أن هذه العلاقة لا تحدث إلا من خلال المتغير (ج) الذي يجب أن يكون موقعه بين المتغير المستقل (أ) والمتغير التابع (ب) وأن أي تغير يحدث في المتغير (ج) يؤثر على المتغير (أ) فهو إذن متغير اختباري والمتغير (ج) يؤثران على المتغير (ب) التابع.

خذ مثلا على ذلك : علاقة قيمه المهر بتأخر سن الزواج عند الشباب ، هذه علاقة سببية غير مباشرة لان قيمة المهر تتأثر بطبيعة الاستهلاك الظاهري لأفراد المجتمع ، فكلما زاد الاستهلاك الظاهري عند الافراد (أي شراء كماليات وحاجيات مترفة بقصد المفاخرة والتباهي أمام الآخرين ف ان ذلك يعكس مكانة الفرد الاقتصادية والاجتماعية) زادت قيمة المهر (لاحظ هنا أن الاستهلاك المظهري أصبح متغيرا اختباريا يؤثر على المتغير التابع (تأخر سن الزواج عند الشباب) وقد يبدو للبعض أن هذا النوع من العلاقة يشبه النوع الاول (المشروطة المؤقتة) لكن في واقع الحال ليس كما يبدو لأن قيمة المهر غير مرتبطة ارتباطا ميكانيكيا بالاستهلاك المظهري ، بل هناك متغيرات أخرى تؤثر على قيمة المهر . أي هناك عوامل مؤثرة على المتغير المستقل والمجتمع ، والجميع يؤثر على المتغير التابع .

نلاحظ أن هناك علاقة غير مباشرة بين المتغيرات تتم عن طرق متغير ثالث إلا أن هناك نوعا آخر من العلاقات وهو العلاقات المباشرة التي تتم بين المتغير المستقل والتابع لكن هناك متغيرات تحاول أن تحجب أو تمنع استمرارية هذه العلاقة من السلب إلى الإيجاب.

نأتى الآن لشرح المفاتيح التحليلية التي يتم بواسطتها توضيح دقائق المتغيرات وهي ما يلي:

١- متوقف على : Implication

ان هذا المفتاح التحليلي يعني علاقة المتغيرات داخل وخارج موضوع الدراسة معا فمثلا ان نوع ودرجة العلاقة الاجتماعية تتوقف على نوع ودرجة التفاعل الاجتماعي الحاصلة بين الافراد وليس العكس مثال على ذلك , ان ظاهرة (ج) تحدث بنسبة 50% تحت ظرف (أ) عندما تكون ظاهرة (د) غير موجودة , لكنها موجودة تحت ظرف (ب) أي أن ظاهرة (ج) متوقفة على ظرف (أ) وتكون ظاهرة (د) متوقفة على وجود ظاهرة (ب).

الظاهرة	(ظرف أ)	(ظرف ب)
ج	٥٠	٠
د	٠٠	٤٠

نوع الجنس	فقدان أحد الأبوين	الهجرة من الريف إلى المدينة
ذكر	٥٠	٠
أنثى	٠٠	٤٠

وهناك نوعان من مفتاح (التوقف على):

هما التوقف الأولي – البسيط ، مثلا يتوقف حدوث ظاهرة (أ) على وجود ظاهرة (ب) فانحراف الأحداث يتوقف على عامل تفكك الأسرة ، ولا يمكن اعتبار العائلة المفككة متوقفة على جنوح الأحداث. أما النوع الثاني فهو التبادلي : أي أن المتغير المستقل متوقف على وجود المتغير التابع وبالعكس يتوقف المتغير التابع على وجود المتغير المستقل. نقول هناك اعتماد متبادل بين متغيرات الدراسة .خذ مثلا على ذلك كلما زادت درجة الحراك الاجتماعي تغيرت مكانة الفرد الاجتماعية، وكلما تغيرت مكانة الفرد الاجتماعية زادت درجة الحراك الاجتماعي، أي اعتماد متبادل بين مكانة الفرد والحراك الاجتماعي.

٢- الاشتمال على : Inclusion

ي احتواء الظاهرة على عدة متغيرات دون الاعتماد عليها. بمعنى آخر , أن متغيرات الظاهرة ل تسبب حدوثها ول تتغير بتغيرها . مثال على ذلك : اشتغال المرأة خارج المنزل تتضمن هذه الحالة عدة متغيرات منها : قلة الانجاب , ارتفاع دخل الاسرة , تغير نوع تربية الابناء , هبوط في معدل الخصوبة الجنسية العام وسواها. جميع هذه المتغيرات تتضمنها حالة اشتغال المرأة خارج المنزل , بيد ان اشتغالها خارج المنزل ل يتوقف على المتغيرات المذكورة أنفا . وهذا مفتاح تحليلي سببي ثان يساعد الباحث على تفسير مكنونات المتغير.

٣- العلاقة:

وهي المفتاح التحليلي الثالث وتعني اتصال متغير السبب بمتغير النتيجة واتصال متغير السبب بمتغيرات سببية أخرى , وقد شرحنا أنواع العلاقات فلا داع لتكرارها ثانية

يفيد التحليل السببي الدراسات الاجتماعية التطبيقية – الميدانية ذات الحجم السكاني الصغير حيث يبحث في الوصول الى معرفة جذور الظاهرة أو المشكلة المدروسة ومعرفة مكنوناتها من خلال تشخيص متغيراتها وكشف علاقات هذه المتغيرات . بيد أن هذا التحليل غير قادر على دراسة المواضيع التي تهتم بحجم سكاني كبير أو مواضيع تاريخية وذلك لتعدد متغيراتها وتشعب ارتباطاتها ومؤثراتها وسعة أبعاد حجمها الاجتماع , لذلك تأتي تعميمات نتائج التحليل السببي مقتصرة فقط على حجم دراستها وليس على كافة المجتمع الانساني ثانية وعلى مر الزمن . نقول نتائج محلية تعكس زمن وموضوع الدراسة ليس الا..

التحليل المقارن والتحليل الثقافي

٢- التحليل المقارن: Analysis Comparative

يستخدم هذا النوع من التحاليل من قبل كافة التحاليل المستخدمة في علم الاجتماع العام والتطبيقي وذلك بسبب حاجتهم اليه في ابراز التشابهات والتباينات بين مؤشرات أو متغيرات أو فئات أو طبقات أو انساق أو انظمة المجتمع الواحد , أو مع مجتمع آخر في مرحلة تاريخية واحدة , أو مجتمع واحد في مراحل تاريخية مختلفة.

وفي الواقع يساعد هذا التحليل على تقريب الباحث من هدفه الموضوعي والحقيقة الواقعية (النسبية) وذلك عن طريق:

- ١ - تشخيص التباينات الواقعة بين وحدات الدراسة الداخلية (أو مع خارجها)
- ٢ - تشخيص التشابهات الواقعة بين وحدات الدراسة الداخلية (أو مع خارجها)
- ٣ - حصر المفارقات بين وحدات المقارنة من أجل تحديد الاختلافات والتشابهات
- ٤ - حصر التشابهات بين وحدات المقارنة من أجل تحديد الاختلافات والتشابهات
- ٥ - تحديد المرحلة التطويرية التي تمر بها الحالة المدروسة..
- ٦ - للبرهنة على افتراض معين..

وقد ميز دوركهايم بين ثلاثة استعمالات لطريقة المقارنة في البحث الاجتماعي وهي:

- ١ - تحليل التباينات والاختلافات الحاصلة أو الموجودة داخل المجتمع الواحد في فترة زمنية واحدة. وقد سمي هذا النوع من المقارنة بالمقارنة الاجتماعية الداخلية مثل مقارنة جنوح احدات الطبقة العاملة مع جنوح الطبقة المتوسطة , أو مقارنة تنظيمات معقدة التركيب داخل المجتمع الواحد , أما هدف هذا النوع من المقارنة هو حصر التباينات والتشابهات ضمن حدود مدى ضيق وهذا ما يميل اليه علماء الاجتماع المعاصرين اكثر من المقارنة الظاهرية (الظاهر) للعيان.
- ٢ - مقارنة عدة مجتمعات متشابهة بشكلها العام لكنها تختلف في بعض أوجه حياتها مثل مجتمعات مختلفة في نوعها (ريفي - حضري) أو نفس المجتمع الواحد انما في مراحل تاريخية مختلفة..
- ٣ - مقارنة مجتمعات غير متشابهة بشكلها العام لكنها تشترك فيما بينها ببعض وجوه الحياة , أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة في حياة المجتمع تتضمن تغيرات حادة ومتطرفة.

يقوم هذا التحليل بتفسير وتفكيك وقائع للجوانب الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي الواحد ,مثل:

تحليل نتائج رسوب ابناء الأسر المتعلمة ومقارنتها مع نتائج رسوب ابناء الأسر الجاهلة (الامية)

أو تحليل نتائج الرضا الوظيفي عند موظفي دوائر الدولة داخل المجتمع الواحد أو تحليل وقائع مقارنة الوحدات الاجتماعية لظاهرة واحدة في مجتمعين يمثلان مرحلة تطورية متشابهة مثل :دراسة البناء الاجتماعي في المجتمع الفرنسي ومقارنته مع البناء الاجتماعي الياباني, أو مقارنته مع وحدات اجتماعية لظاهرة واحدة في مجتمعين يمثلان مرحلتين مختلفتين في التطور مثل مقارنة النظام التربوي في المجتمع المغربي مع النظام التربوي في المجتمع الالمانى..

يستخدم هذا التحليل الارقام والسجلات والوثائق والمواد التاريخية ونتائج البحوث السابقة والجديدة عند التحليل سواء كان ذلك للدعم أو للرفض.

كذلك يستخدم طريقة تصنيف وترتيب وحدات الدراسة حسب تسلسلها وأهميتها بشكل منظم.

أما أهمية هذا التصنيف فتتطوي على اجراء عملية المقارنة من اجل الوصول الى أو التعرف على أكثر الوحدات أهمية.

ان تصنيف وترتيب الوحدات الدراسية لا يعني التحليل المقارن بذاته , بل هو أحد خطوات هذا التحليل لتحديد أي من الوحدات ذات أهمية أكثر من الاخرى بالمقارنة معها وتسمى هذه ب(المقارنة الضمنية) وهدفها الخروج بوحدة مصنفة على سلم متدرج حسب أهميتها داخل نظامها , ويعمل نفس الشيء مع النظام الريفي التقليدي ثم يعقد مقارنة مع وحدات الدراسة عند النظامين حسب درجاتهما بالأهمية وتسمى هذه العملية بالمقارنة المنظمة..

يخضع هذا التحليل إلى أربع حالات من المقارنة وهي:

- ١- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة كدراسة مارك ابراهامسون تتكون من ثمانية وثلاثين مجتمع يمثلون مرحلة ما قبل التصنيع، إذ صنف المتغير إلى ست وحدات اجتماعية متسلسلة ومتراصة في تلك المجتمعات وهي:
البناء الاجتماعي .. البناء السياسي .. البناء السكاني .. النمو الاقتصادي والاجتماعي .. النسق القرابي .. الاضطهاد الخارجي
- ٢- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة كدراسة مارفن اولسن للتطور السياسي وخمسة عشر بلداً أمياً وصنف متغير التطور السياسي إلى خمس وحدات اجتماعية هي:

الوظيفة الإدارية - الوظيفة الحزبية - التنظيم الحزبي - السلطان والسلطة - تأثير المواطنين.

ثم صنف كل وحدة اجتماعية إلى ثلاث وحدات أصغر فأصبح لديه خمسة عشر متغير خاضعاً للمقارنة في مئة وخمسة عشر بلداً نامياً.

٣- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد مثل دراسة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في المجتمع الصناعي، أو دراسة علاقة معدل الانجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية، ريفية) في المجتمع الصناعي.

٤- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي وانتقالي.

إن المثاليين الآخرين يعتبران من أعقد أنواع التحاليل لأنهما يحتاجان إلى جهد كبير وثقافة عميقة وواسعة عند الباحث وخبرة لمثل هذا النوع من التحليل لكن على الرغم من ذلك، فإن مثل هذا التحليل يعطي اتساعاً أكبر من الفكر النظري ومثانه للأسلوب المنهجي في دراسته إضافة إلى اغناء المعرفة العلمية.

ومن الجدير ذكره في هذا المقام هو أن التحليل المقارن يستخدم نوعين من المعلومات والبيانات عند التحليل هما:

- ١- معلومات وبيانات موجودة مسبقاً في أدبيات علم الاجتماع.
 - ٢- معلومات وبيانات جديدة خرجت من الميدان العلمي من قبل بحوث حديثة بيد أن لكل نوع من هذه المعلومات والبيانات مشاكل تحليلية تقترب منها. فالمشاكل المقترنة مع النوع الأول هي: اختلاف هدف جمع المعلومات والبيانات المتعلقة ببلد أو مجتمع الدارسة الخاضع للمقارنة.
- من المعلوم أن هناك دوائر ومراكز تهتم بجمع المعلومات حول تركيب وطبيعة وتوزيع السكن داخل البلد وعمل المسوحات حول مواضيع مختلفة لكن هذا الاهتمام يختلف من بلد إلى آخر ومن مركز بحوث إلى آخر وقد تجمع هذه المعلومات من قبل دوائر رسمية وأهلية ومن الطبيعي أن هذه دوائر تختلف حول هدف جمعها للمعلومات وتختلف في طريقة جمعها، فمنها ما تجمع عن طريق المقابلة ومنها ما تجمع عن طريق الاستبيان أو الاثنين معاً ولكل طريقة محاسن ومساوئ.
- وقد تخضع هذه الدوائر أو مراكز البحوث لسياسات حكومية خاصة ومختلفة الواحدة عن الأخرى، إضافة إلى اختلافهم في المستويات العلمية والإحصائية في جمعهم للمعلومات وهذا يؤثر على طريقة المقارنة وأسلوب تحليلها وقد يضطر الباحث إلى تعديل بعض هذه المعلومات والبيانات لكي تكون صالحة للتحليل وهذا يؤثر على درجة علمية تحليل الباحث ويشوه نتائج المقارنة.
- المشكلة الأخرى التي تؤثر على عملية التحليل المقارن هي اختلاف عينة المسح المستخدمة في الدراسة المقامة مسبقاً من حيث الكم والنوع والجهة التي قامت بالمسح الاجتماعي، لذا يجب على الباحث الذي يستخدم هذا النوع ممن التحليل أن يعرف الجهة التي قامت بالمسح وظروف تحديد حجم عينة البحث.
- لأن مقارنة نتائج بحوث مستخرجة من عينات متباينة في حجمها يؤدي إلى تباين في التحليل المقارن لذا يجب على الباحث أن يحلل نتائج مستخلصة من بحوث ذات عينات واحدة أو متقاربة في حجمها.
- فدراسة بندكس ولبست للحراك الاجتماعي كانت مبنية على دراسات سابقة مستخلصة من بحوث ذات عينات متشابهة اعتمدت على مقارنة الجيل الثاني مع الجيل الأول، أي مقارنة مهن جيل الأبناء مع مهن جيل الآباء ومعرفة الفرق بينهما من خلال ذلك توصلنا إلى اتجاه الارتقاء الاجتماعي ودراسة لبست وزيتربرج للحراك الاجتماعي لبناء المهن اليدوية مع أبناء المهن غير اليدوية حيث سحبنا عينتين متشابهتين من الجماعتين وحللاً نتائج مقارنتهما.
- أخيراً يجب على الباحث أن يفهم هدف أو أهداف المعلومات المجمعة مسبقاً فإذا كانت مجمعة لأغراض غير علمية، فإنه من الخطورة استخدامها في هذا التحليل خوفاً من تحيزها وعدم موضوعيتها.

أما النوع الثاني من المعلومات المجمعة والتي تكون حديثة وذات هدف علمي يخدم التحليل الاجتماعي وصممت من أجل الدراسات المقارنة فإنها تكون ذات فائدة علمية أكثر من أجل التوصل إلى تعميمات أكثر من النوع الأول ويمكن تصنيف هذا النوع من المعلومات الجديدة إلى نوعين هما:

- معلومات جمعت لغرض المقارنة العلمية منذ البداية لذا يجب على الباحث الذي يستخدم التحليل المقارن أن ينتبه إلى أنواع المعلومات المجمعة وهدف وزمن جمعها لكي يصل إلى تحليل عميق ومنظم وقام على معلومات رصينة.
- نفس المعلومات، أجريت أكثر من مرة على عدة مجتمعات وثقافات مختلفة من أجل التوصل إلى تعميمات أكثر دقة وعمق في الواقع الاجتماعي.

بقي أن نشير في نهاية مطاف حديثنا عن التحليل المقارن والذي قلنا عنه بأنه يمكن استخدامه في ثلاثة أنواع رئيسية من التحليل وهي:

- تحليل الجزئيات من أجل الوصول إلى الكليات مثل مقارنة النسق السياسي مع النسق الاجتماعي وعلاقته بالبناء الاجتماعي (هنا البناء يمثل الكل والنسق يمثل جزء).
- وتحليل الكليات من أجل الوصول إلى الجزئيات مثل مقارنة الثقافة الألمانية مع الفرنسية (الكليات) لمعرفة الشخصية الثقافية (الجزئية) الفرنسية والألمانية.
- وتحليل الجزئيات للوصول إلى جزء الكامل مثل تحليل سلوكيات و أحوال ومذكرات وعلاقات قائد سياسي (وهذه جزئيات) للوصول إلى شخصية القائد (التي هي الجزء الكامل).

هذه الاستخدامات الثلاثة تعطي التحليل المقارن قوة مؤثرة وفعالة في كافة أنواع التحاليل الاجتماعية التطبيقية النظرية.

٣- التحليل الثقافي

استخدمت الثقافة من قبل الكثير من الباحثين الاجتماعيين لتفسير العمليات والظواهر والمشكلات الاجتماعية، لأنها تمثل طريقة و أسلوب عيش أفراد مجتمع الذي ينتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية (الأسرية، المدرسية، الأصدقاء، الاعلامية، السياسية، العسكرية و الدينية).

قبل عرض هذه الأداة التحليلية نتعرف على مفهوم الثقافة كما رأى تايلور: Taylor هي الكل المركب الذي يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والآداب العامة والقانون والأعراف المادية التي ابتكرها الإنسان لخدمة أغراضه داخل المجتمع .

وعرفها كلايد كلكهون : Kluckohn بأنها طريقة عيش مميزة من الافراد تحدد نمط حياتهم الخاصة.

أما صفاتها وكيفية مساعدتها للباحث الاجتماعي في تفسيره وتحليله للظاهرة والمشاكل الاجتماعية فتعرف كما يلي:

١ - العمومية :

أي إن جميع أفراد المجتمع يمارسون نمطا ثقافيا واحدا كتكلمهم لغة واحدة ولبسهم زيا معيناً خاصاً بهم أو ممارسة أنشطة دينية واحدة (: كذب أضحى عيد الأضحى) و(صوم شهر رمضان) و(ختان الذكور) كما هو موجود في المجتمع الإسلامي.

أو ممارستهم قيما اجتماعية واحدة مثل: الكرم والنخوة والشهامة والاهتمام بعلاقة الجيرة كما هو موجود في المجتمع العربي.

إن هذا العامل المشترك بين أفراد المجتمع يساعد الباحث على استخدامه لتفسير بعض الأنشطة الثقافية وتفسير الاطار العام لشخصية الفرد وتفسيره الطابع القومي للمجتمع الخاضع للدراسة.

٢- الخصوصية:

أي أن هناك صفة مميزة تطبع أفراد مجتمع معين بنمط ثقافة خاص . فتقسيم العمل والتخصص الوظيفي في مجتمع من المجتمعات يعملان على تحديد عيشتهم وحياتهم حيث يكون هناك منطق وسلوك وعقلية خاصة بالأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة , واخرى خاصة بالمتقنين , وهناك منطق وسلوك وعقلية خاصة , بالفلاحين... وهكذا فإن هذه الخصوصيات (السلوك والمنطق والعقلية) تعكس علاقة أفراد الجماعة الواحدة للجماعات الاخرى المختلفة عنها , وهذا يساعد الباحث على استخدامها كأداة لتحليل سلوك الأفراد ودوافع سلوكهم. فيما يتعلق بخصوصيات الثقافة : نجد أن كل جماعة اجتماعية تستخدم رموزاً ثقافية تعكس قيمهم وتفكيرهم وسلوكهم التي تساعد الباحث الاجتماعي في التحليل الثقافي في معرفة طريقة الاتصال بالأفراد ودوافعهم واستجاباتهم وتعبيراتهم الاجتماعية والوجدانية فهناك رموز خاصة بأداب التحية في كل مجتمع تختلف من واحد الى آخر أو رمز يعبر عن الألم. • نلاحظ دائماً اختلافاً في رموز التعبير بين أفراد المجتمع العربي مثلاً عن الألم الذي يصيب الإنسان رغم خضوعهم لثقافة عربية واحدة.

٣- التغيير:

من صفات الثقافة أيضاً التبدل والتغير الذي يشير الى سلوك الإنسان في تغير وتبدل مستمر و أن أفكاره ومعتقداته و أسلوب حياته في تغير مستمر ايضاً مثل حجاب المرأة في العراقي والسوري والمصري والاردني وختان البنات , تغير مكانة المرأة العربية احتقار الحرف أو الأعمال الحرفية- اليدوية, نظام تعدد الزوجات بوقت واحد وزيارة المقابر. تساعد هذه الصفة الثقافية على معرفة التغيرات والتبدلات السلوكية والعقلية والقيمية الخاصة بالفرد والمجتمع في فترة زمنية معينة وجيل معين.

٤- الانتشار والتلاقح الثقافي بين الثقافات الإنسانية مثل اخذ الثقافة العربية لبعض العادات الغربية مثل أعياد الميلاد وشهر العسل واستخدام العبارات الأجنبية في اللغة اليومية والأثاث المنزلي والمرافق العامة وموضة الملابس ويوم عيد الحب valentine day

ان هذه الصفة الثقافية تساعد الباحث على معرفة أثر هذه الاستعارة الثقافية على أذواق الناس وطرق عيشتهم وفن الزيارة وأداب التحية والمائدة عند أفراد المجتمع المستعير (وهذا أحد أوجه تحليل الجزء من أجل الوصول الى الكل) إضافة الى صفات الثقافة و امكانية استخدامها في التحليل الثقافي , نقدم بعض المفاهيم الثقافية والاجتماعية التي درست وحددت بواسطة هذا النوع من التحليل لأهمية تأثير الثقافة على صياغة عناصرها الأساسية مثل: مفهوم الامومة والابوة في المجتمع المرتبط بقيم ومعتقدات المجتمع وقواعد الاخلاقية والعلاقات القانونية التي تربط أعضاء الاسرة. ففي مجتمع التروبرياندي يعتبر الزوج شخصاً غريباً بالنسبة لأولاده وليس له الحق في تأديبهم وتربيتهم, و انما الشخص الذي يقوم بهذه المهمة هو خالهم والاب لا يجد غضاضة في ذلك لان له دوره الابوي والتربوي على أولاد أخته.

وفي قبائل الدنكا والنوير في المجتمع السوداني هناك ظاهرة الزواج بالميت , ف اذا مات الشاب دون زواجه فان أهله يخشون غضب روحه ان لم يزوجه بعد وفاته ففي هذه الحالة يجدون للمرحوم زوجة ينسب أطفالها اليه ويحملون اسمه . أما المنجب فانه شخص اخر لا علاقة له بذلك لأنه مؤجر , وعادة ما يكون ثمنه عدة أبقار ولا يكون لهذا الاب الفسيولوجي أية حقوق والتزامات مادية أو تربوية نحو الاطفال.

وفي نفس المجتمع السوداني ظاهرة زواج امرأة بأمرأة اخرى فالمرأة الغنية والعاقرة يكون لها حق بأن تتزوج أي عدد تشاء من النساء لتؤلف عائلة باسمها , فتقوم باستئجار عاشق أو تكون عاشق لهن ولكنها هي الزوج لهن وهي (الأب الاجتماعي) للأولاد الذين يأتون من زوجاتها عن طريق العاشق المستأجر و اذا كبر أولادها الاجتماعيون غير الفسيولوجيين فانها تعمل على تزويجهم وتقدم لهم المساعدات المادية و اذا شاءت احدى زوجاتها أن تتزوج عاشقها دون مال و أولاد . أما الرجل المنجب فليس له شرف الأبوة لانه يتقاضى أجراً نظير مقدرته على الانجاب. نلاحظ هنا أن مفهوم الامومة والابوة يصاغ ثقافياً ويختلف من مجتمع الى آخر ومن الممكن تحليل هذه الظاهرة استناداً الى محرّماته ومفاسلته لبعض الممارسات السلوكية والاجتماعية والى معتقداته الاجتماعية والدينية (أيضاً يمكن القول بأن هذا التحليل يمثل تحليل الجزء ليصل الى الكل.)

اضافة الى ذلك يستطيع الباحث دراسة مشاعر وطريقة تفكير والتعبيرات الوجدانية لدى الافراد من خلال معرفة نمط ثقافتهم . كما في دراسة وين ومكرا نهات ل 45 مسرحية مشهورة في المجتمع الامريكي والالمانى لمعرفة أذواق المشاهدين في كل من هذين المجتمعين والتوصل الى معرفة اثر الثقافة على مشاعر وتفكير الناس الذين يخضعون لها. نستنتج من ذلك أن التعبيرات الوجدانية كالشعور بالخوف والكره والحب والغضب وغيره يمكن دراستها من خلال الاطار الثقافي و بإمكان الباحث استخدام الثقافة لتفسير والتحليل والتعبير الوجداني ونمط حياة الأفراد. وفي امكان الباحث دراسة تبعيات وآثار الصراعات على المجتمع التي تنتج عن صراع الأدوار الاجتماعية والعصرية , ومن خلال تطبيق مناهج تعليمية تختلف عن الوضع الاجتماعي القائم في المجتمع من خلال تطبيق قوانين حكومية ضد المعتقدات الاجتماعية.

كما حدث في المجتمع الهندي في بداية السبعينات خلال فترة حكم اندريا غاندي عندما ألزمت عقم الرجال رسميا من اجل تحديد نسل المجتمع الهندي من خلال صراع قيم الاجيال (قيم جيل الالباء والابناء).

واستنادا الى ما تقدم , فان الثقافة تقدم للباحث مجموعة من التفسير والتحليل العامة والخاصة من خلال دراسة طرق حياة الناس المختلفة ودراسة طبيعة الانسان المرنة.

• جميع ذلك يساعد الباحث التطبيقي على تحليل الجزء ليصل الى الكل (الكل هنا الثقافة الاجتماعية والجزء هو ما يتم التأثير عليه من قبل اجزاء الثقافة).

واذا نظرنا من زاوية المجال المكاني الثقافي فإننا نجده تحدد برقعة جغرافية معلومة الابعاد يعيش عليها أناس يمارسون نشاطهم الاجتماعي والثقافي كالمراكز الصناعية والتجارية والسكنية والزراعية والطلابية ومعرفة هذه المراكز تعرف الباحث على نوع النشاط الثقافي والاجتماعي

أما اذا نظرنا من زوايا المجال الزماني فإننا لو اخذنا الثقافة العربية الاسلامية سنجد هناك مراسيم خاصة بمولد النبي (ص ,) وعيد الفطر وعيد الاضحى ومراسيم خاصة بشهر رمضان وهناك مراسيم غير دينية كمراسيم عيد الشجرة ويوم الطالب وهناك ثقافات تحدد عمر الفرد الذي يريد الحصول على رخصة قيادة السيارة والعمر القانوني للزواج وبداية عمر اشتغال المرأة خارج المنزل والعمر المحدد للأطفال المعفيين من أجور المواصلات الحكومية وهكذا.

ان معرفة هذه المناسبات تساعد الباحث على تفسير سلوك الافراد في هذه المناسبات و أثرها على طرق عيشهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

فمثلا مقارنة المراكز المنسوبة للرجال والنساء في ثقافات مختلفة نجد أن الثقافة هي التي تقرر جميع المراكز الاجتماعية المنسوبة للجنسين حيث تضع توقعات اجتماعية (التزامات وحقوق وواجبات) لكل دور اجتماعي يتوجب على الفرد ممارسته , أما ممارسة هذه التوقعات من قبل الفرد فانها تعكس مركزه الاجتماعي الذي يكون أحد مكونات البناء الاجتماعي.

فاذا نظرنا الى قبائل الايركوس نجدها تنتظر الى النساء و كأنها بارعات في التعذيب وينزعن الى السادية ويستمتعن بممارسة القسوة ويذكر لانتون أيضا أن النساء الارابش يحملن عادة أثقال أكثر مما يحمل الرجال لأن رؤوسهن أشد صلابة وقوة من رؤوس الرجال .وفي بعض المجتمعات تقوم النساء بمعظم الاعمال اليدوية بينما البعض الآخر كما هو الحال في جزر الماركيز نجد حتى الطبخ والاشراف على البيت ورعاية الاطفال من المهن التي يختص بها الذكور بينما تقضي النساء معظم أوقاتهن في التأنيق والتبرج . وعلى عكس ذلك فهناك مجتمعات تقوم المرأة فيها بالمهام الحياتية الصعبة كثقافة تسمياني.

ومن هنا نرى ضرورة استخدام الثقافة كأداة لتفسير العمليات والظواهر والمشاكل الاجتماعية و أثرها في المجتمع العام . ينبغي التنويه أنه بإمكان الباحث استخدام التحليل الثقافي في تفسير المواقف الاجتماعية لكي يكون صورة ذهنية واضحة التفاصيل عن العناصر الداخلية في عملية التفاعل الاجتماعي عنده وكيفية تأثير هذه العملية على تشكيل جوانب معينة في سلوك الافراد وهذا بدوره يساعد الباحث على تصميم تجارب تمتاز بتحلل عميق ذي مدلولات ثقافية لتغيير عملية التفاعل الاجتماعي.

ان ادوار الفرد في المجتمعات الصناعية تكون متنوعة ومتباينة ومتخصصة بشروطها ومستلزماتها وواجباتها التي صاغتها ثقافة المجتمع ومؤثرة على شخصية الفرد وهذا يساعد الباحث على تحليل شخصية الفرد في المجتمع الصناعي واثرة على التصنيع على سلوك الفرد.

و أخيرا هناك دراسات علمية وميدانية استخدمت الثقافة كأداة في تفسير وتحليل الكثير من العمليات والظواهر والمشاكل الاجتماعية ومنها:

- ١- كدراسة أثر الثقافة على السلوك الاجتماعي في تفسير الشخصية البدوية .
- ٢- التحليل الثقافي في دراسة ظاهرة الحروب في المجتمعات .
- ٣- استخدام الثقافة في دراسة تنظيم الاسرة.
- ٤- عملية التفاعل الاجتماعي في ضوء الثقافة.
- ٥- التكامل الاجتماعي من خلال دراسة الثقافة.
- ٦- استخدام الثقافة في تفسير القلق النفسي ومشاكل تكيف الانسان للأنظمة الجديدة.
- ٧- استخدام التحليل الثقافي في تفسير الفروق الجنسية في المجتمع العربي .

باختصار:

يستطيع الباحث استخدام الثقافة بكثير من المجالات البحثية كمعرفة مدى تكيف الناس للاستخدام التكنولوجي الحديث وما يسبب ذلك من تخلف ثقافي. واذن فالثقافة أداة غنية بالمعلومات وعميقة الدلائل وذات قيمة عملية اساسية في تفسير وتحليل العمليات والظواهر والمشاكل الاجتماعي

أخير ا: لا بد من الإشارة الى أن الثقافة لا تستعمل في تحليل ككل بل كجزء مثل القيم أو المعايير أو المعتقدات أو التوقعات الدورية أو النفوذ الاجتماعي أو الدور الجنسي أو القرابة وجميعها تمثل أجزاء ثقافية تستخدم في التحليل للوصول الى تفسير سلوكية جزئية مطبوعة بهذا الجزء الثقافي , لذلك لا نعتبر هنا (الثقافة) ككل لأن المحلل الاجتماعي لم يستخدمها ككل بل جزءا منها فهي وبهذا الاعتبار تدخل تحت باب التحليل الجزئي للوصول الى الجزء وليس الى الكل.

التحليل الاجتماعي

أولاً: تحليل الجزئيات ليصل إلى الكليات:

1- التحليل السببي- 2 .. التحليل المقارن- 3 .. التحليل الثقافي..

ثانياً: تحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات:

1- التحليل البنائي الوظيفي- 2 .. التحليل المقارن- 3 .. التحليل المادي التاريخي..

ثالثاً: تحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الجزء:

1- تحليل المضمون- 2 .. التحليل المقارن..

تحليل الكليات لتصل إلى الجزئيات مثل:

- التحليل البنائي الوظيفي
- التحليل المادي التاريخي
- التحليل المقارن

وأخرى تبدأ بتحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الأجزاء مثل:

- تحليل المضمون
- التحليل المقارن

ب: تحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات:

1- التحليل البنائي – الوظيفي: Structure- Functional Analysis

يستند هذا التحليل على معطيات طريقة الملاحظة بالمعايشة في جمع المعلومات من ميدان الدراسة، الا أن ذلك لا يمنع من استخدام البيانات الاحصائية والاستبيان والمقابلة في جمع المعلومات اذا اقتضت حاجة البحث.

ادوات الدراسة المستخدمة

- الملاحظة
- المقابلة
- الاستبيان
- جمع المعلومات

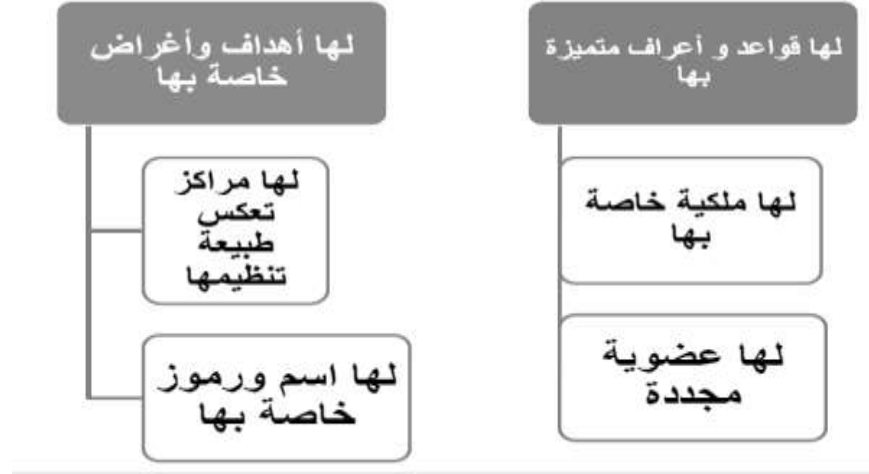
يهتم هذا التحليل بتفسير المواضيع التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع والمواضيع التي لها جذور عميقة في حياة الناس كالعقائد والمعتقدات ومراسيم الزواج والعزاء والقيم والانساق والانماط ، أي انه لا يبدأ بتفسير جزئيات المجتمع بقدر اهتمامه بتفسير الظواهر الكلية والشاملة.

كنظام الزواج مثلاً، لذلك لا يستخدم مفاتيح التحليل السببي بل لديه مفاتيح خاصة به يوضح بها مكونات الظواهر العامة والشاملة لكي يصل الى أجزائها الصغيرة مثل البناء والمؤسسات والانظمة والانساق والفعل الاجتماعي والوظيفة والتنظيمات الاجتماعية يهتم أيضا بارتباط مكونات البناء الاجتماعي الا أنه لا يركز بشكل جوهري على سبب تشكيل البناء بقدر اهتمامه بحاجة ووظيفة البناء الاجتماعي.

مفاتيح هذا التحليل الرئيسية هي:

- التوازن
- التضامن
- تقسيم العمل
- الصراع نادرا
- التنافس

اضافة الى ذلك يوضح هذا التحليل التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية على أنها:



فهو يفسر كيف يستمر النظام الاجتماعي في الوجود، ونادرا ما يستخدم مفتاح الصراع الاجتماعي لأنه ينظر إليه على أنه حالة طارئة غير مستمرة في الوجود والحدوث لكنه يستخدم مفتاح التنافس ليوضح كيف تتطور وحدات النظام الواحد.

اضافة الى ذلك ف ان هذا التحليل لا يستخدم الفرد كوحدة أساسية ينطلق منها في التفسير والتعليل، و أحيانا يستخدم الطرق الاحصائية وصفه أو برهنه للوقائع الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم البراهين المنطقية الواقعية المستخلصة من واقع الدراسة الميدانية.

وقد يعتقد البعض بأن هذا التحليل يصف وحدات دراس ته أكثر مما يشخصها لكن هذا الاعتقاد غير صحيح لانه يوضح مكونات الدراسة وعلاقتها ببعضها البعض وتأثير المحيط الخارجي عليها والتنبؤات المستقبلية للدراسة مع وصف عام لطبيعة للدراسة لتعريف القارئ بها وتحديد اطار الدراسة.

هذه صورة عامة وشاملة للتحليل البنائي الوظيفي.

نبدأ الآن بتوضيحه بشكل مفصل. ينقسم هذا التحليل إلى نوعين رئيسيين هما:

- التحليل البنائي
- والتحليل الوظيفي.

يتضمن النوع الأول

عرض وتفسير مكونات البناء الاجتماعي الذي يتكون من مجموعة أنساق:

(اجتماعية ،سياسية، اقتصادية ، دينية، تربية)، وكل نسق يتكون من مجموعة أنماط وكل نمط يتكون من سلوكيات اجتماعية والذي يربط بين جميع هذه القدرات البنائية هو النظام الاجتماعي social order موضحا العلاقات التبادلية بين الانساق والانماط لصالح البناء الاجتماعي وليس فقط لصالح مكوناته.

يتضمن النوع الثاني

الوظائف الاجتماعية تبعيات وأثار معطيات كل نسق وعلاقتها بتبعيات معطيات الانساق الأخرى مستخدماً مفتاح الحاجة الاجتماعية لتفسير وجود النسق داخل البناء معتمداً على المبدأ الغائي teleology لتفسير علاقات مكونات البناء.

إضافة إلى هذا التباين بين التحليل البنائي والوظيفي فإنهما يتباينان أيضاً في نظرتهما للمجتمع العام حيث ينطلقان من ثلاث زوايا مختلفة وهي:-

أصحاب ودعاة هذه الزوايا:

- الزاوية الأولى : هربرت سبنسر – بيرتانغين
- الزاوية الثانية : ببيتريم سوروكين
- الزاوية الثالثة : تالكوت بارسونز – كلايد كلوكهون – باريتو

- ١- تحليل المجتمع من خلال زاوية تطورية حيوية (بيولوجية) متأثرة بالنظرية الدورانية في تفسير نمو ارتفاع الإحياء وكيف تتكيف للمحيط الذي تعيش فيه ومن دعاء هذه الزاوية التحليلية هربرت سبنسر و بيرتانغين.
- ٢- تحليل المجتمع من خلال زاوية ميكانيكية متأثرة بتطور التكنولوجيا موضحاً كيف ترتبط أجزاء ميكانيكية إلية متأثرة بتطور التكنولوجيا ببقية وظائف الأجزاء الأخرى ومن أنصار هذه الزاوية التحليلية ببيتريم سوروكين .
- ٣- تحليل المجتمع من خلال زاوية اقتصادية متأثرة بنظرية المنفعة لتفسير المنفعة القصوى والدنيا والحدية للسلوك الاجتماعي عند الفرد وعلاقته بالبناء الاجتماعي أمثال تالكوت بارسونز وكلايد كلوكهون باريتو (صاحب نظرية الفعل الاجتماعي):

هل المعلومات المجتمعة توضح الوظائف الاجتماعية التي يفرزها البناء الاجتماعي ؟

- ماهية الوحدات الاجتماعية المتأثرة بعملية الصيرورة التي يفرزها البناء الاجتماعي.
- ماهية الاعتلالات الوظيفية الموجودة داخل البناء الاجتماعي نتيجة عدم انسجام أقسام البناء الذي بدوره يؤدي إلى التغيير الاجتماعي.

إن مفهوم الحاجة الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في هذا التحليل لأنه ينظر إليه كدافع أساسي في أحداث التكامل و التضامن الاجتماعي الذي بدوره يعمل على تشكيل النسق الاجتماعي داخل البناء ، ويركز هذا التحليل على معرفة درجة تكامل وظائف مكونات البناء الاجتماعي.

أما تحقيق وظائف البناء يكون بواسطة الاعراف والعادات والنواميس ويوضح روبرت ان هذ الحاجات الاجتماعية لا تؤدي بالضرورة إلى التكامل الاجتماعي، بل أحياناً تسبب اختلال النظام الاجتماعي وإحداث مشاكل اجتماعية وثقافية لنسق البناء الاجتماعي بشكل مستتر مثال ذلك :

نظام الزواج من الاقارب الذي يظهر للعيان انه يمثل النظام القرابي لكن وظيفته المستترة هي المحافظة على ممتلكات الاقارب داخل النسق .

ويوضح ببيتريم بلاو نوعاً آخر من الحاجات الاجتماعية تظهر داخل البناء تحت ظروف مفروضة من المحيط الاجتماعي . ولو حدث ان ظهرت حاجات اجتماعية جديدة فهناك ثلاث احتمالات:

- أنها تبقى دون إشباع
- تختفي نتيجة تغير يحصل في اتجاه القيم.
- تعمل على إبراز أنماط اجتماعية جديدة.

ينظر هذا التحليل إلى أن وجود الفرد في المحيط الاجتماعي يخلق ظهور حاجات اجتماعية يتطلب إشباعها من أجل بقائه داخل المجتمع تعكس تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها ومرحلة تطوره الاجتماعي

الموضوع الثاني :

الذي يلتقي به التحليل البنائي بالوظيفي (با لاضافة الى دراسته للبناء والوظيفة الاجتماعية) هو موضوع التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية.

فهو يهتم بدراسة بناء ووظيفة الاسرة والقبيلة والعشيرة أكثر من دراسة الروتين الاداري وعملية اتخاذ القرارات والجماعات الضاغطة في التنظيمات الرسمية . ويهتم أيضا بمنظمات سلوك أفراد التنظيمات غير الرسمية من خلال وسائل الضبط الاجتماعي كالأعراف والعادات والطرق الشعبية والاداب العامة والمحرمات والموضة والطقوس والمراسيم الدينية

يعتبر هذا التحليل أن المجتمع الانساني لا يخلو من ضوابط اجتماعيه غير مكتوبة تنتقل من جيل الى آخر عن طريق المشافهة لتجدد سلوك الفرد الاجتماعي في الحياة اليومية . وتكون هذه الضوابط ذات تأثير معنوي أكثر من التأثيرات المادية على افراد المجتمع و أقوى من الضوابط الرسمية المكتوبة .

فنبذ الفرد من مجتمعه (بسبب مخالفته لمحرماته مثلا) أقسى من فصل الموظف من مكتبه الرسمي.

فالتحليل البنائي – الوظيفي يقوم اذن بشرح وتفسير هذه الضوابط ليبين وظائفها الاجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع والبناء الاجتماعي بالوقت نفسه .

ان المجال لهذا النوع من التحليل لا يذكر أو يشخص كيف وحدثت هذه الضوابط بل يفسر لماذا وجدت ويوضح معطياتها الاجتماعية الايجابية للفرد والمجتمع والبناء الاجتماعي.

اضافة الى ذلك يوضح هذا التحليل التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية على أنها:

1-لها أهداف و أغراض خاصة.

2-لها قواعد و أعراف متميزة بها.

3-لها مراكز تعكس طبيعة تنظيمها.

4-تتضمن سلطة تعكس نوع تنظيمها

5.لها ملكية خاصة بها.

6-لها عضوية محددة.

7-لها اسم ورموز خاصة بها.

ففي التنظيم الاسري يهتم هذا التحليل بأعراف وآداب ومحرمات وقيم الاسرة، وتوضيح ترتيب مراكز أفراد الاسرة وسلطة الاب والام والذكر والانثى داخل الاسرة وطريقة تربية الابناء وطريقة الزواج والطلاق والمهر ونظام الملكية الإرث وشجرة نسب الأسرة.

الموضوع الثالث:

الذي يلتقي به التحليل البنائي بالوظيفي هو موضوع (التكافل الاجتماعي) وهو يضم المفاهيم الثلاثة(الاستقلال و التبادل و التوازن الاجتماعي)

يوضح هذا الموضوع ألفن كولدر عند تفسيره لمفهوم التبادل الاجتماعي الذي يحصل بين أقسام البناء الاجتماعي.

حيث يتم تبادل وظائف كل قسم مع وظائف الاقسام الاخرى للبناء الاجتماعي على الرغم من أن كل قسم مستقل بوظيفته ، الا انها لا تعني أي شيء ما لم تتصل بوظائف الاقسام الاخرى لكي تكمل الوظيفة العامة للبناء.

الموضوع الرابع

الذي يلتقي التحليل الوظيفي هو موضوع الوظائف البنائية الذي قدمه تالكوت بارسونز:

لتكيف: أي تفاعل النسق الاجتماعي مع محيطه العام وخلق قواعد خاصة تسهل استمرار وجوده فالنسق الاقتصادي يبيلور

نظام تقسيم العمل متأثراً بالمحيط الاجتماعي. ونسق الزواج يعكس درجة تفاعل النسق الاجتماعي مع البناء واذا حدث

التفاعل بشكل سلبي بين النسق والمحيط فإن ذلك يؤدي الى عدم تكيف النسق للمحيط.

تحقيق الاهداف: لكل نسق هدف أو أهداف يرمي إلى تحقيقها من خلال تكيفه للبيئة أو للمحيط أو من خلال صراعه

وكفاحه أو تعاون مع بقية الأنساق الأخرى . فالنسق التربوي مثلا يستطيع انجاز أهدافه من خلال ممارسته أنشطة من قبل

شاغلي مراكز الوظيفة

التكامل: الذي يهتم من خلال اشباع حاجات كل نسق من قبل النسق الآخر من أجل تكامل وظائف البناء العامة .

الاختفاء: هناك بعض وظائف النسق تكون مستترة لا تظهر بشكل واضح وجلي وتأتي عادة بعد وظائف الظاهرة.

إضافة الى ما تقدم ، يميز بارسونز بين نوعين من الأنساق الاجتماعية هما النسق المفتوح والنسق المغلق. يكون الأول متفاعلاً مع البيئة المحيطة به ، بينما لا يكون الثاني متفاعلاً مع المحيط الخارجي ، بل منعزلاً عن بقية الأنساق الاخرى ، ويكون الأول مغيراً على مر الزمن بينما يكون الثاني ثابتاً ومستقر أ.

ان هذا التحليل يوضح ماذا يجب ان يحدث في المجتمع أكثر من كيف حدثت الظاهرة أو الوقائع الاجتماعية داخل المجتمع

(التحليل المقارن): لقد تم توضيح هذا النوع من التحليل في القسم الاول وهو تحليل الاجزاء ليصل الى الكل فلا داعي لتكراره في هذا الباب.

(التحليل المادي التاريخي): بالنظر لعدم استخدامه في الدراسات التطبيقية الميدانية فلا داعي لطرحه في هذا المجال إلا ان الضرورة العلمية تقتضي الإشارة إليه على انه احد التحاليل التي تستخدم في تحليل الكليات لتصل إلى الأجزاء.

ج :تحليل الأجزاء من أجل الوصول إلى تكامل الجزء:

١- تحليل المضمون: Content Analysis

بعض الظواهر الاجتماعية والانماط السلوكية لا تساعد الباحث على الوصول الى مصادر ها البشرية بسبب وفاتها أو بعدها الجغرافي أو علو مركزها البنائي الوظيفي (كالفائد أو الزعيم أو الرئيس.) لذلك يذهب الباحث الى استخدام الوثائق والمستندات والمذكرات والمحاضرات من أجل الوصول الى المعلومات أكيدة و أصيلة تمكنه من الوصول الى كتابه بحث علمي موضوعي.

لا تدرس هذه الاداة المنهجية السلوك الانساني بشكل مباشر (بل بشكل غير مباشر) أي عن طريق مصادر غير بشرية والفرق بين هذه الاداة و الاداة التاريخية هو أنهما يستخدمان نفس المصادر لكن الفرق الاساسي بينهما هو أن المضمون يدرس معطيات و انتاجات السلوك البشري ل أفراد المعاصرين الذين هم على قيد الحياة أو الذين توفوا حديثا.

تعريف تحليل المضمون

ان استخدام تحليل المضمون في البحوث التطبيقية يشير الى تقنية من تقنيات تحليل البيانات .فهي العملية التي يتمكن الباحث بواسطتها من القيام بعملية تفكيك النص و ارجاع اللفاظ الى أصولها ا لولية وتحديد معانيها ثم اعادة تركيب النص في ضوء المعاني التي تم التوصل اليها خلال عملية التفكيك، كسلوب

لتحليل البيانات لا يقتصر على تحليل المعنى بل يشمل أيضا بعض الارقام الكمية أو استخدام الاحصاء .ويتم تحليل النصوص والمواقف من خلال استخدام العبارات والرموز والتعليقات المتضمنة والمتكررة وربطها بعنوان الموضوع أو بصفات شخصية القائل وبالمحيط الاجتماعي الذي يعيشه وبالفترة الزمنية التي حدثت بها

الخطوات الأساسية التي يقوم بها المحلل المضموني:

- التعرف على أكبر عدد من الصفات ذات العلاقة
- تكتب الصفات في عبارات واضحة ومختصرة
- وضع تعريفات يمكن تحويلها إلى إجرائية
- اختيار الصفات التي تتوفر فيها صفة الاستقلالية
- تقاس مصداقية الإجراءات عن طريق اتفاق عدد من الخبراء
- ترتيب الفقرات التي نالت درجة المصداقية في شكل نموذج للقياس
- تتطلب طبيعة الدراسة أن تضاف إلى الفترة توصيفا يميز بين عدد الدرجات

تمر عملية تحليل البيانات الكيفية بمراحل تميز من بينها ما يلي:-

اختصار البيانات توجد البيانات الكيفية مبعثرة وهي لا تختلف عن البيانات الكمية لذلك يتطلب الامر في المرحلة الاولى ايجاد طريقة تجمع بها الكمية الكبيرة من البيانات المبعثرة وتختصر في صور يمكن استخدامها في المراحل التالية وتوظيف النماذج المتعلقة بمختلف المجالات أو الجوانب التي تهتم البحث من شأنه أن يساعد على انجاز هذه المهمة

تنظيم البيانات بعد ايجاد طريقة لتجميع البيانات ووضعها في صورة مختصرة يحتاج الباحث الى عرضها في شكل يجعل استعراض محتوياتها أمرا ميسرا يتم هذا بالنسبة للبيانات الكمية عن طريق عرضها في جداول احصائية وملحق بها بعض المقاييس الاحصائية التي من اجلها تقدم فكرة سريعة عن محتوى البيانات طبعا الشيء نفسه يصعب تنفيذه في حالة البيانات الكيفية لكن نمطا من العرض المشابه للجداول الاحصائية يمكن التفكير به فالبيانات يمكن أن تعرض في شكل جداول متقاطعة وتحمل تصنيفا بدلا من أرقام كما في الجدول الذي يوضع نوعا من تصنيف الاقطار كالعربية صنف هذه الاقطار بالنسبة لمتغيري حجم السكان ومتوسط دخل الفرد.

تفسير البيانات يقوم الباحث في هذه المرحلة بتحديد المعاني الكامنة وراء الافعال والاقوال فالتفسير عملية هامة في حالة البيانات الكيفية لو كانت البيانات كمية الطابع لا يكتفى الباحث بتعليق محدود حول الارقام الواردة في الجداول الاحصائية أو الرسوم البيانية قد يكتفى الباحث بتعليق مختصر حول الارقام الدالة على العلاقات بين المتغيرات بل أن بعض الباحثين الذين يوظفون ما يمكن تسميته بالامبريقية الفجة وهي التي يفخر المنتمون اليها بالتمسك الشكلي بحدود النهج العلمي قد لا يكتب أي تعليق يتجاوز حدود معاني الارقام يبذل الباحث الذي يستخدم البيانات الكيفية جهدا كبيرا في محاولة اكتشاف المغزى الذي يمكن

ان يفهم من البيانات فالفهم في هذه الحالة مهم جدا ويسخر الباحث جميع قدراته ليقنع القارئ بالمعاني التي توصل الي فهمها.

مثال على تحليل المضمون قام كل من روبرت ستاين وباربرا بولك ببحث عن طلبة جامعة وبن الحكومية متشكن في الولايات المتحدة الامريكية حول التمايز الجنسي بين الطلبة ذكور و اناث بشكل متساوي ووزعا عليهم اس تبيان تتعلق بتحديد أراءهم حول محاسن أو ايجابيات دور الرجل والمرأة وطالبين أيضا من الاناث الميزات الحسنة والسيئة للذكور وللاناث وبعد جمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها حللا عبارات المبحوثين وما تتضمن من معان اجتماعية رابطين ذلك بدور المبحوث الجنسي فوجدوا ما يلي:-





استنتج الباحثان بأن دور المرأة يشير الى الخضوع والانصياع بينما أشار دور الرجل الى التسلط والقيادة و يخضع لضغوط كبيرة للالتزام بمسؤوليات اجتماعية من أجل اثبات رجولته أمام الناس و أمام نفسه أما الضغوط الموجودة على دور المرأة فهي الالتزام بعدم فقدان أنوثتها في المجتمع الأمريكي

ولا يغرب عن بالنا من أن نذكر بان هذه الأداة المنهجية يمكن استخدامها في المجالات التالية:

- دراسة شخصيات القادة والزعماء والمصلحين الاجتماعيين وسجلاتها.
- دراسة درجة تحضر امة من الأمم من خلال وثائقها وسجلاتها.
- دراسة اتجاهات وسائل الاتصال بال جماهير.
- دراسة أدواق الناس ومواقفهم.
- دراسة التباين الثقافي الموجود في أدبيات وفلكلور الشعوب.
- لمعرفة الاتجاه القومي والوطني في الكتب المدرسية المقررة لطلبة المرحلة الابتدائية والثانوية.
- لدراسة طبيعة القيم الاجتماعية في قصص الأطفال.
- لمعرفة الحياة اليومية لمجتمع من المجتمعات من خلال دراسة نكاته التي يطلقها ايجابيات تحليل المضمون.

ولهذا النوع من التحليل ايجابيات تتمثل في الحالات التالية:

- ١- إمكانية الوصول إلى الفاعلين على وضعهم الطبيعي
- ٢- الاهتمام بالتفسير والتأكيد اعلى المعاني لأن للفعل الاجتماعي معنى فإن الاهتمام بالمعنى من شأنه يعكس صورة أكثر فاعلية .
- ٣- إمكانية الوصول إلى أعماق النفس البشرية والتعرف على النوايا التي تكون وراء الأفعال الظاهرة للعيان
- ٤- توفير درجة عالية من المرونة بسبب التخلص من الكثير من الرسميات التي تفرضها على الباحث أساليب تحليل أخرى

أما ساليب تحليل المضمون فهي كالتالي:-

- ١- تدني درجة مصداقية النتائج يتميز تحليل المضمون بارتفاع الدرجة الذاتية فكثيراً ما يعتمد الباحث على تقديره الشخصية وعلى مشاعره
- ٢- قد يؤدي الاعتماد فقط على البيانات الجاهزة في جمع البيانات كثيرة غير مفيدة بنسبة لموضوع البحث.
- ٣- من الصعب تعميم النتائج
- ٤- ضعف درجة الموضوعية أوحى غيابها بالأمل وخيار الباحث واتصافه بدرجة الموضوعية عالية من بين أهم الصفات التي يحرص الباحث المدقق على الاتصال بها.
- ٥- إمكانية ارتكاب أخطاء ذات طابع قيمي أخلاقي إذ تتم هذه التقنية فرصة أمام البحث للوصول إلى بعض الحقائق التي يحرص الفرد على الاحتفاظ بها لنفسه.

التحليل السببي	التحليل المقارن	التحليل الثقافي	التحليل البنائي- الوظيفي	تحليل المضمون
متوقف على	مقارنة ضمنية	التخلف الثقافي	التوازن	الدلالات
مشتمل على	مقارنة بينية	التثاقف	التضامن	النعاني
علاقة تبادل	تشابهات	الشخصية الثقافية	الغائية	الرموز
	تباينات	الضبط	الوظيفة	التفكير
	مضاهات	الاجتماعي	الوظيفة المستترة	المكان
		الخصوصية	الوظيفة الظاهرة	الزمان
		الثقافية	الوظيفة	
		الأدب الشعبي	الاجتماعية	
		التراث الشفوي	الاعتلال الوظيفي	
		التراث المكتوب	النمط	
		الجزر الثقافية	النسق	
		الثقافة الفرعية	التكافل الوظيفي	

المحاضرة الرابعة عشر

مفهوم علم الاجتماع التطبيقي

علم الاجتماع التطبيقي هو استخدام المعرفة السوسولوجية في حل المشكلات الاجتماعية إذ يدرس هذا العلم مدى إمكانية وضع حقائق علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية في مجال التطبيق العملي ومحاولة الارتقاء بالنظم والأوضاع القائمة ومحاولة معالجة المعئل منها. ويدخل في إطار هذا العلم الدراسات المتعلقة بالتنظيم والتنسيق والمسح الاجتماعي والرقابة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والهندسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، وما إلى هذا من الأمور التي ينطوي عليها الإصلاح الاجتماعي.

انتبهو

مواضيع اهتمام علم الاجتماع التطبيقي

المادة الاجتماعية والمظلة الاجتماعية لعلم الاجتماع التطبيقي التي تغذي معرفته التخصصية موضحة بالشكل الآتي:

علم الاجتماع التطبيقي

الهندسة الاجتماعية

الاجتماع العيادي

المشكلات الاجتماعية

التغير الاجتماعي

قياس الاتجاهات

مفاهيم علم الاجتماع التطبيقي الرئيسية

انتبهو

انتبهو

لكل ميدان علمي مفاهيمه الخاصة به، تستخدم كمفاتيح رئيسية في تفسير وتحليل مشاكله وظواهره وحالاته. ولذلك سعى علم الاجتماع التطبيقي لوضع المفاهيم والاصطلاحات الخاصة به. وأهمها:

الزبون (المستفيد)

المنتج

التطبيقي

اتخاذ القرار

السياسية الاجتماعية

النظرية الاجتماعية

المنظر الاجتماعي

الباحث التطبيقي

انتبهو

الزبون: Client

وهو ذلك الفرد المتأثر بمتغيرات المشكلة المدروسة، وهو المستفيد الأول من نتائج إجراء الدراسة التطبيقية عليه. تم اشتقاق هذا الاسم نتيجة لاهتمام الباحث التطبيقي بالمؤسسات والتنظيمات التي تستعمل أصلا هذا المصطلح.

المنتج: Product

ويقصد به المعرفة الاجتماعية المتزايدة من خلال تكاثر المختصين فيه والمحددة بحدود محيطها الاجتماعي والواقعة بحدود دقته.

كما يقصد به نتائج البحث التطبيقي المستنبطة من الواقع الفعلي المعاش. وهي كلمة بديلة لعبارة «نتائج الدراسة»

التطبيقي: Applied

ويشير إلى كل فعل اجتماعي معاش يمارسه الفرد ويخضع لمؤثرات اجتماعية فيتحول إلى مشكلة أو ظاهرة داخل المجتمع يمكن ملاحظته ودراسته بشكل مباشر. والتطبيقي إذن هو توظيف آليات البحث الاجتماعي في الميدان الواقعي لتعزيز الإطار النظري بما فيه المصطلحات والمفاهيم والنصوص النظرية.

السياسة الاجتماعية: Social policy

عبارة عن اتجاهات منظمة تنطوي على مجموعة قرارات صادرة عن الهيئات المختصة وملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي. وتتمثل خصائص السياسة الاجتماعية في جوانب عديدة، أهمها:

١ - وضوح الأهداف والغايات القريبة والبعيدة

٢ - شمولية مجالات وميادين السياسة الاجتماعية

٣ - ديناميكية السياسة الاجتماعية وقدرتها على التعامل مع مختلف المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٤-توازن عناصر ومكونات السياسة الاجتماعية

٥ - تكامل وترابط السياسة الاجتماعية من حيث الأهداف والوسائل والغايات مع السياسات القطاعية الأخرى في المجتمع

- ٦ - قدرة السياسة الاجتماعية لقبولها مبدأ التغيير
- ٣ - وجود أجهزة فنية وبشرية كفؤة قادرة على تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي تعترض العمل والتنفيذ.

مركزات السياسة الاجتماعية:

ابنولوجية المجتمع

الدين

الأهداف البعيدة للمجتمع

حقوق الإنسان الاجتماعية

مبادئ العمل الاجتماعي في المجتمع

الاتجاهات السائدة في المجتمع

طموحات وآمال المجتمع

أيدولوجية المجتمع:

هي عبارة عن أفكار وآراء متماسكة تشرح الواقع وتنتظر للمستقبل ويؤمن بهما الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. والأيدولوجيا عبارة عن فلسفة توجه سلوك المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته المختلفة.

النظرية الاجتماعية: Social Theory

مجموعة قوانين يستنبط منها استنتاجات دقيقة تسهم في تفسير وتحليل سلوك وتفكير الناس من واقعها الفعلي. مجموعة ملاحظات دقيقة ومفاهيم وقضايا مترابطة منطقياً ومتسلسلة بانتظام تعمل على تفسير وتحليل علاقة الأحداث الاجتماعية فيما بينها وتعكس قدرة المنظر على التنبؤ الاجتماعي

المنظر الاجتماعي: Social Theorist

هو عالم اجتماع يساهم في طرح مجموعة مفاهيم يمكن استخدامها بشكل عام في بناء نواة المعرفة الاجتماعية ، إضافة إلى إسهامه في تطوير و اغناء علم الاجتماع في تطبيق الشروط العلمية عن طريق الدراسات الاستقصائية

الباحث التطبيقي: Applied Scholar

متخصص في ميدان علم الاجتماع يتموقع بين قطبين متناقضين، يمثل الأول أهداف وغايات تخدم مصالحه الذاتية؛ ويمثل الثاني أخلاقية البحث الموضوعية والحياد الأخلاقي وتنمية المؤثرات الذاتية والشخصية

عصرية علم الاجتماع وقرابته المجتمعية

تعد الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الفرد والمجتمع المحلي والعام والأسرة والجماعة انعكاساً لتفاعلات وعلاقات أفرزتها أحداث اجتماعية وظروف متنوعة (اقتصادية أو سياسية أو دينية أو ثقافية أو تكنولوجية أو أسرية أو تربوية). وهذه ميزة جوهرية يتميز بها علم الاجتماع المعاصر وهي التي جعلت منه حقلاً مهماً في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تجسدت هذه الميزة في التخصص الجديد علم الاجتماع التطبيقي. وتتكون هذه الميزة من عناصر رئيسية:

- ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث
- التجديد في الأدوار العلمية
- التوثيق على التفاعل مع المحيط الاجتماعي

أ- أنواع المشكلات الاجتماعية

– 1مشكلات تخص التنظيمات الرسمية داخلياً وخارجياً (مثل عدم رضا الموظفين عن العمل أو عن سياسة التقاعد/ مشاكل التسويق)

٢ – مشاكل تخص المجتمع المحلي (الجنوح والإدمان)

٣ - مشاكل تهدد مستقبل المجتمع (مشكلة الاحتياجات التربوية للحكومة مشاكل عرقية بين الأقليات الرسمية والقومية- قضايا طلابية –العنف)

أنواع المشكلات الاجتماعية:

الأمثلة كثيرة في هذا الصدد:

مشكلة الاحتياجات التربوية أو مشاكل المعلمين وتدني رواتبهم الشهرية أو العنف المدرسي وارتفاع المهور في المجتمع العربي والقنوات الفضائية ، ومشكلة التنشئة الأسرية الراجعة ، مشكلة العنوسة أو التعصب الإقليمي الإرهاب و هشاشة النظام التربوي أو عقم المثقف العرب أو الاتجار في الشهادات العليا من قبل الجامعات (أي حملة الشهادات العليا دون دراستهم بل انتسابهم لجامعة تجارية يتخرجون منها دون أن يدرسوا فيها) وغيرها من المشاكل التي يعيشها المجتمع بشكل مزمن مثل الطلاق و الجنوح والتشرد والتفكك والجرائم بأنواعها .

ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث:

وتتم عملية ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث :

يجب على الباحث الاجتماعي "اختيار المشكلة الاجتماعية" المراد البحث عنها. ثم يبدأ بالمرحلة الأساسية وهي "وصف الخواص" أو الشكل العام للمشكلة من أجل تعريفها والتأكد من أنها فعلاً تمثل مشكلة يعاني منها المجتمع.

وذلك بتحديد :

النقاط الرئيسية والفرعية التي تشتمل عليها المشكلة
تحديد الأهداف والغايات المرجو تحقيقها من البحث

ب- التجديد في الأدوار العلمية

- دور الملاحظ
- دور المخطط
- دور التحليل
- الدور التنويري
- دور المؤثر
- دور المفعّل

انتبهو

دور الملاحظ أو المكتشف

رصد الظروف المسببة للمشكلة الاجتماعية وجمع البيانات اللازمة عن انتشارها في المجتمع
تأثيرها في حياة أفراد المجتمع رصد المؤشرات والمتغيرات من خلال قياس اتجاهات التغيير الاجتماعي
تدوين السلوكيات الاجتماعية الناتجة عن المشكلة
دور التحليل

تفكيك السلوك الاجتماعي لمكوناته الأساسية
تحليل السياسة الاجتماعية والبرامج التنموية دون أي تعديل لها
دوره كفني متخصص (استشاري لا تنفيذي) تقديم الاستشارات لصناع القرار والسياسة
تطبيق خطط ومشاريع لتغيير وتطوير المجتمع

الدور التنويري

تقديم فهم جديد للحياة الاجتماعية يعكس المنطلقات والرؤى السوسولوجية
يساهم في صياغة السياسة والتغيير الاجتماعي بالكشف عن المشكلات المتوقعة حدوثها
يطرح فهماً خالياً من الأوهام والأخطاء لصناع القرار وواضعي السياسة الاجتماعية
يقدم دراسة تنويرية تنقيفية لواقع السياسة

الادور المخطط أو المهندس الاجتماعي

تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة
توعية المجتمع المحلي وتهيئته لتقبل السياسة
اختيار استراتيجية لبرامج قانونية و تبادل معلومات عن الخطط والبرامج
إشراك المواطنين في وضع برامج وبلورة إجراءات تنزل الصعوبات الاجتماعية

دور المفعّل أو المعالج العيادي

يتخذ موقفاً واضحاً تجاه القضايا والسياسة العامة التي لا تعترف بوجود حياد أخلاقي أو موضوعية من مواقف الناس
ينخرط في فعل موجه وحيوي مع برنامج هادف
حل ومعالجة المشكلات والسعي نحو التقدم الاجتماعي
دفع عجلة التغيير نحو أهداف اجتماعية مرغوب بها
دور المؤثر

رسم وصناعة السياسة الاجتماعية (أرنولد

روس- US)

تعتيم كبير على هذا الدور بسبب طغيان العمل السياسي والإداري معاً

تنوع العمل التطبيقي

ينحصر تنوع العمل التطبيقي لعلم الاجتماع في فرعين رئيسيين هما:

أدوار يؤديها علماء الاجتماع

أدوار يؤديها المشرفين والمرشدين

الأنماط الرئيسية للجانب التطبيقي لعلم الاجتماع:

أ- البحوث الاجتماعية التطبيقية Applied Social Research

ب- الهندسة الاجتماعية Social Engineering

ج- علم الاجتماع العيادي Clinical Sociology

انتبهو

أ- البحوث الاجتماعية التطبيقية:

الدراسات الوصفية الدراسات التحليلية البحث التقييمي

١- الدراسات الوصفية Descriptive Studies

أبسط الأنواع وتتضمن المعلومات الأساسية الضرورية للدراسات التجريبية التي تخص المشكلات الاجتماعية، انتشارها حسب

نسب مئوية إحصائية يعالجها الإحصاء الوصفي

دراسات يقوم بها باحثون اجتماعيون بتوجيه من المجتمع المحلي كمراكز الصحة والشركات التجارية لتقييم مستوى الأداء

والمعنوية لدى العمال لخدمة العملية الإنتاجية.

تغطي البحوث الوصفية مواضيع مختلفة كالمناخ السياسي والاقتصادي- رغبة الأفراد الذاتية- الخريطة الاستهلاكية مثلا لسلعة في منطقة جغرافية معينة.

٢- الدراسات التحليلية Analytical Studies

تقوم بربط متغيرات الدراسة ببعض مع طرحة تصميم نموذجي للظاهرة المدروسة يكون على شكل مخطط أو مرسم يوضح

علاقة وارتباط متغيرات الدراسة بعضها ببعض

الحدود بين الدراسات الوصفية وتحليل البحوث الاجتماعية التطبيقية ليست واضحة وليست منفصلة تمام أ- كدراسة "كولمان"

للفرص التعليمية والمشاكل العرقية والأقليات في المجتمع.

يمكن معرفة البحوث التحليلية من خلال نموذجها التجريبي التصميمي

٣- البحث التقييمي Evaluative Research

هو محاولة منسقة ومنظمة في التثمين والتقدير لتأثير فعل اجتماعي قصدي غرضي). كتقييم نمط إدارة جديد لشركة معينة

بالنظر إلى المتغيرات المؤثرة سلبا أو إيجابا في البرنامج

دراسة مهمة في هذا الصدد حول "دور التعليم العالي في تلبية احتياج سوق العمل السعودي" تستوضح رأي الاقتصاديين وهيئة

التعليم في أسباب عدم قدرة الخريجين على تحقيق متطلبات السوق السعودي

التوصيات في البحوث التقييمية تمثل حاجة أساسية لأنها تكشف عن موازين القوى القوية والضعيفة ودرجة احتياج التوازن

بينهما

نماذج علم الاجتماع التطبيقي

علم الاجتماع التطبيقي كميدان من ميادين حقل علم الاجتماع له نماذج خاصة به تميزه عن علم الاجتماع السري الذي يتضمن

الزواج- الطلاق- التفكك- التنشئة

وتميزه عن علم الاجتماع الحضري الذي يتضمن نماذج الهجرة والمناطق الموبوءة والضواحي وقلب المدينة .

ومثل هذه النماذج تمثل مواضيع دراسات الميدان العلمي واهتماماته وتقوم بتحديد معالمه الميدانية والعملية لتمييزه عن باقي

ميادين حقل علم الاجتماع، ولكي لا تجعل مواضيع اهتمامه مكررة أو مشتركة من قبل ميادين مجاورة له في حقل علم الاجتماع.

نماذج علم الاجتماع التطبيقي

نموذج الهندسة الاجتماعية

نموذج علم الاجتماع المتطرف

نموذج التنوير

نموذج مشترك أو مختلط

نموذج تنسيقي

نموذج تخطيطي

انتبهو

نموذج الهندسة الاجتماعية

نموذج سكوت وشور (١٩٧٤) يدرس أوضاع العاملين في تنظيمات رسمية ذات مواقع متدرجة ومتسلسلة ومتخصصة هدفها الأداء المهني الدقيق مثال: مشكلة تنظيمية بين أصحاب المواقع يتطلب وضع مخطط جديد والمستفيد هو الموظف يقوم النموذج بإعادة تنظيم الهيكل المؤسسي لخدمة المجتمع في الأداء المهني- الوظيفي إلقاء الكفاءات المهنية المتخصصة

نموذج علم الاجتماع المتطرف

- نموذج كولندر (١٩٧٠)
- علم الاجتماع الانعكاسي
- يهتم بتحقيق حاجة المستفيد فقط
- نقيض للاتجاه التقليدي بعلم الاجتماع في الرؤية والتحليل (مفاهيم- ونظريات التكافل والبناء والاتساق) ..
- دراسة الوقائع في أي ظاهرة (سياسية) بشكل مغاير
- دراسة الحالات المرضية والخارجة عن المعايير العامة
- الحركات السياسية- الثورات- الاعتصامات- التظاهرات- المسيرات
- أي التمرد على السلطة المجتمعية والقانونية وكشف الفساد الإداري وفضح الخروقات والتجاوزات القانونية لأصحاب المراكز العليا في الهرم الاجتماعي

نموذج التنوير

- من الداعين لهذا النموذج "جانويتز" (١٩٧٠)
- يظهر علاقة الزبون بعلم الاجتماع التطبيقي
- يحقق التطابق مع علم الاجتماع التطبيقي
- يتعامل مع نخبة المجتمع وعامته بدون تمييز
- غابته المعرفة العلمية والدراسة الواقعية
- ينور المستفيد في تنظيره ورؤيته الاجتماعية
- يوسع مدارك صناع القرار عند دراسة المشكلة
- المستفيد هو الزبون وأصحاب القرار

نموذج مشترك أو مختلط

- يستخدم معظم المتغيرات لجلب انتباه واهتمام صناع القرار وارضائهم
- لا يهتم بحاجة المستفيد كثيرا بل بحاجة النخبة من أصحاب النفوذ والقرار

نموذج تنسيقي

- يركز على كيفية تطبيق السياسة الاجتماعية الناتجة عن نظريات العمل الأكاديمي مثل نظريات الانحراف والتغير الاجتماعي والتدرج الاجتماعي والبناء التنظيمي ودينامية الجماعة جميعها قادرة على تقديم معرفة تطبيقية للتخطيط الاجتماعي لا يطلب هذا النموذج تطبيق توصيات سياسة اجتماعية معينة أو خطط برنامج
- هذا النموذج يتناغم ويتفاعل مع نظرية الفعل الاجتماعي ويركز على إرساء قواعد لتحسين الفعل الاجتماعي

نموذج تخطيطي

- يشبه هذا النموذج رؤية سكوت وستور (1979) في نموذجها عن السياسة الاجتماعية
- تقديم وصف للبرنامج وتحديد أهدافه
- استخدام النظرية الاجتماعية في التفسير والتحليل والبرهنة لإثبات النتائج
- يخدم أصحاب القرار في تقديم معلومات مبرمجة وتنظيرية
- نتائج البحث لا تتطابق % 100 مع النتائج النظرية المعتمدة بالنموذج

علم الاجتماع التطبيقي كمهنة

- العمل في مجالات غير أكاديمية
- الصحف والمجلات وباقي الوسائل الإعلامية
- مراكز بحوث ميدانية تخضع لتوجيهات أرباب العمل دون النظرية الاجتماعية
- مثل هذا النوع من البحوث ليس لها قيمة علمية لأنها لا ترتبط بإطار نظري علمي بل بموقف ظرفي طارئ
- هي نوع من تجميع المعلومات يقوم به فريق متنوع التخصصات لا يعتمد على التفسير التنبؤي
- معلومات تفيد نخبة معينة ولا تفيد طلبة المؤسسات الأكاديمية

إن هدف التطبيقي الأول هو الذهاب إلى الأحداث الاجتماعية التي تقع تحت غطاء السياسة الاجتماعية من أجل دراستها والمساهمة مع أصحاب القرار في اتخاذ قراراتهم فيما يخص وضع السياسة الاجتماعية وليس التقرب أو التزلف أو المداينة لهم لأن هدفهم ليس الحصول على مواقع تنفيذية إنما تنوير أصحاب هذه المواقع بما ينطوي عليه علمهم من رؤى ونظريات ومهارات علمية في إيصالهم إلى هدفهم الاجتماعي في موقعه

معوقات مؤسسية (بيروقراطية ومالية)

- البحوث الاجتماعية التطبيقية المكفولة مالياً من الدولة أو الجامعة تكون مقيدة بشروط مالية وإدارية
- المعاهد البحثية إما أن يكون هدفها ربحي مالي، أو مستقلة بعملها عن الجامعات ولا تهدف الربح
- تخضع أقسام البحوث الاجتماعية التطبيقية المرتبطة بتنظيمات حكومية أو تجارية لضغوط متنوعة يصعب الإفلات منها
- تخصص خلفية علماء الاجتماع العاملين في مراكز البحوث الاجتماعية التطبيقية (هل هم أكاديميون أم مجرد موظفين)

أهم المشكلات التي يعاني منها علم الاجتماع التطبيقي

- التمويل
- علاقة عالم الاجتماع مع الجهة التي تمول بحوثه، أو تكليفه بتنفيذ مشروع معين
- طبيعة الأهداف التي يسعى البحث الاجتماعي التطبيقي لتحقيقها
- صياغة المشكلات وكيفية تنفيذها
- وجود فجوة بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمي.
- ترجمة المشكلة العلمية إلى قضية علمية
- ١ - مشكلة تمويل البحث الاجتماعي التطبيقي

لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقي في علم الاجتماع إلا على أساس تمويل من جهة ما. والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه.

الباحث يحتاج إلى تمويل مشروعه: نفقات الطباعة والتنقل والإعاشة مثلاً في حال بحوث الماجستير والدكتوراه

٢ - القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعي

الجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقي قد تكون هيئة حكومية مؤسسة قطاع خاص:

شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودي الدخل- مساكن للمسنين- إصلاحية للأحداث....

هناك قطاع خاص يهتم ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق.

يوجد داخل بعض الشركات الغربية إدارات بحوث متخصصة للتسويق ودراسة الأساليب الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين.

بعض الشركات الأمريكية مثلاً تعتمد على حملة الدكتوراه أو الحاصلين على درجة البكالوريوس والمتمرسين بإجراء البحوث الميدانية في علم الاجتماع

بعض الشركات تجري بحثاً لصالح شركات أخرى بل تقترح على بعض الشركات إجراء بحوث معينة، بمعنى أنها تجري عملية تسويق لبحثها بين الشركات.

بعض الشركات الغربية تنفذ مشروعات تنموية في بلاد العالم الثالث بتشغيل فرق متخصصة في علم الاجتماع (وكالة التنمية الدولية مثلا).
بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التي تقدم بموجبها إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لإحدى الدول النامية تنص أحيانا على:

- تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على حجم المشكلة
 - توزيعها أو انتشارها
 - نوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة.
 - وهذه جميعا تتضمن فريق بحثي متخصص.
 - بعض الاتفاقيات تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لإجراء البحوث.
- ٣- التمويل الحكومي للبحث الاجتماعي

قد تكون الجهة الممولة هيئة حكومية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

وهذه هي القاعدة الأغلب في كثير من الدول المستقلة حديثا، أو التي يوجد فيها قطاع عام قوي يقود الاقتصاد كله.

كما بدأت الحكومات العربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل.
بدأت حكومات الدول الغربية مؤخرا (في الستينيات) أوروبا وأمريكا بتمويل مشروعات البحوث الاجتماعية (الفقر - العنصرية - المشكلات الصحية).

٤- الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعي

قد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعي التطبيقي:

هيئة عامة:

وهي ليست حكومية خاصة ولا جهة حكومية مثل: النقابات العمالية أو المهنية (نقابة الأطباء، المحامين، المهندسين)، أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما، أو الجمعيات الخيرية

مؤسسات تمويل لخدمات عامة علمية أو اجتماعية

تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة تخلد ذكره، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التي يدعو لها (مثل مؤسسة الأمير سلطان). في أمريكا مثلا مؤسسة فورد، رسل، فولبرايت، في ألمانيا فريدرش إبرت، هانز زايدل.

مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه

مثال عن هذه المشكلات:

- مضمون المشكلة المطروحة للبحث
- توقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعي (منذ البدء في التفكير بالمشروع - مرحلة متقدمة - بالنهاية لتقييم النتائج)
- طريقة صياغة المشكلة
- ٦ - أثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به.
- 7 البحث الاجتماعي كمهنة:

بعض الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه يتجهوا للعمل في ميدان بحوث التسويق وبحوث الاتصال وفي ميدان الدعاية والإعلان.
بدأت في الجامعات تكوين مراكز وحدات للبحوث تتلقى تكاليفات من هيئات عامة وخاصة لإجراء بحوث حول موضوعات معينة مقابل تمويل مغري.
كما نشهد قيام بعض المراكز البحثية الخاصة التي يعمل بها متخصصين في بعض المراكز الحكومية (مشافي جامعية - وزارة) أحيانا بعقود مؤقتة.

٨ أخلاقيات البحث الاجتماعي

- خدمة العلم والمعرفة العلمية
- خدمة مصالح الجهات الممولة
- خدمة الصالح الاجتماعي العام
- تحمل ضغوط الظروف الخاصة والعامة أثناء أداء عملهم

- ٩- مشكلات ترجمة لغة البحث إلى لغة الحياة اليومية
- مشكلة تتعلق بالفجوة بين لغة الجهة الممولة وطريقتها في التفكير أي لغة الواقع (ولغة المتخصص في علم الاجتماع وطريقته في التفكير الاجتماعي العلمي) أي لغة النظرية والبحث.
 - لابد أن تترجم قضايا المجتمع ومشكلاته إلى لغة العلم الاجتماعي، قبل أن يدرسها عالم الاجتماع.
 - يتحتم أيضاً ترجمة نتائج البحث السوسيولوجي قبل استخلاص النصائح أو الإرشادات أو البرامج العملية (التوصيات والمقترحات) وتقديمها للجهة الممولة.
 - إن مساهمة ومشاركة الجامعة في إقامة بحوث تطبيقية له إيجابياته وله سلبياته.
 - فالسلبيات تكمن في الإجراءات البيروقراطية الروتينية التي تحتاج لموافقات من الجامعة
 - أما الإيجابيات فتتطوي على أنها المالكة الحق للخبرة ومنهجية البحث العلمي.
 - لذا تستطيع الجامعة تعزيز دورها في البحوث من خلال فتح دورات لكل من يريد التدريب على إجراء بحث تطبيقي- ميداني

الاطراف المتفاعلة و أركان في البحث التطبيقي

- الممول
- البحث التطبيقي
- الباحث الاجتماعي
- صناع السياسة و القرار
- مشروع نموذجي للتوليف
- مدراء البرامج
- الباحثون الفعليون في البحث (المرشدين)
- المستشارون
- (الأكاديميون) علماء الاجتماع والنفس والإنسان والاقتصاد والسياسة والإعلام

انتبهو

المبرمجون Programmers

هم المبرمجون والمتخصصون في موضوع المشكلة المدروسة والمهتمون بشكل كبير بأوضاعها وحالاتها وجوانبها وجوهرها. مدير البرنامج هو قائد الفريق ومهمته الربط بين أهداف البرنامج والامكانية المالية المرصودة لانجاز البحث. ويس تعين المدير بملاحظات وتوجيهات الباحثين الميدانيين المتخصصين.

المستشارون المختصون Professional Consultants

مهمة المستشارين المجتصين تقديم تفسيرات وشروحات للقاعدة المعرفية والنظرية المعتمدة في البحث الى مدير البرنامج من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات.

الباحثون Researchers

هم من يقوم بترجمة أهداف البرنامج الى نواتج محددة تمثل متغيرات قابلة للقياس والاختبار وتقدم معلومات محددة. والباحثون هم أكثر دراية من غيرهم بمعرفة المتغيرات

المنظرون الأكاديميون Academic Theorists

هو الفريق المجتص بالتوليف بين النظرية والتطبيق، رغم أنه لا يحمل كامل المسؤولية في فشل أداء البحث

ما هي مراحل البحث التطبيقي؟

عند تدريس مادة علم الاجتماع التطبيقي وأدبياته تظهر للعيان ست مراحل يمكن الاستفادة منها في إيصال المعرفة الاجتماعية التطبيقية بشكل بسيط ومفصل ومتربط وهي :

انتبهو

مراحل البحث في التطبيقي

الخطوة الاولى : على عالم الاجتماع ان يوضح كيف تتولد المشكلة الاجتماعية في بيئتها الاجتماعية وتشغل حيزاً فعلياً في نسيج حياة قسم من أفرادها.

الخطوة الثانية : بعدها يتم الانتقال إلى المعرفة الالية المعتمدة في جمع المعلومات عن المشكلة المحددة وبالذات المعلومات التي تلفت انتباه علماء الاجتماع لتلك المشكلة.

الخطوة الثالثة : عندئذ تبات مهمة ترجمة هذه المشكلة المحددة وصياغتها على شكل موضوع يستحق الدراسة ميدانيا كحالة ضرورية ملحه اذن المشكلة وهي في صورتها الفجة لا تلفت انتباه المهتمين بموضوعها إلا اذا تم صياغتها بأسلوب أو منهج علمي متبع في علم الاجتماع

الخطوة الرابعة: يتطلب معرفة كيف يمكن تحويل المعرفة المجتمعة من هذه المشكلة المدروسة إلى توصيات لمعالجة المشكلة المدروسة و التنبؤ بآثارها فيما اذا أهملت

الخطوة الخامسة: وبناءً على نتائج الخطوة السابقة يستلزم معرفة كيف يمكن فعلاً تطبيق هذه التوصيات وعدم تركها نصوصاً منطقية مجردة.

الخطوة السادسة: وفي نهاية المطاف علينا تقييم ما تم انجازه من معارف في المراحل الخمسة السابقة لمعرفة هل تقودنا إلى الدخول مرة أخرى في الدائرة المعرفية لمشكلة جديدة تفرعت عن المشكلة الأولى ؟

تعريف المؤشر الاجتماعي:

هو الذي يقيس أهمية الظاهرة الاجتماعية في تفاعلاتها وعلاقتها مع الأفراد والجماعات الاجتماعية لتعطينا قيمتها الاجتماعية وهي فاعلة أو ناشطة في الحياة الاجتماعية وفي الوقت ذاته تساعدنا على فهم كيف يعيش أفراد مجتمع في حياته اليومية .

انتبهو

ومع ذلك فإنه لا يقتصر على النسبة المئوية والمقارنة بل احساس الفرد الذاتي يرشده الى عناصر المؤشر فيقيس الظاهرة الاجتماعية على أساسها وبناءً على ذلك يستنتج بعض أفكار منها: بتعبير أوضح يتضمن المؤشر الاجتماعي عناصر تحدد كيف ومتى يجب ان تحتسب المعلومات منه وكيف استخراجها منه وهل يمكن البناء عليها أو ربطها بمؤشرات أخرى ؟

المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعية:

من المجالات الاجتماعية التي يعمل فيها علم الاجتماع التطبيقي هو الاسهام في وضع برامج خاصة بالسياسة الاجتماعية التي تعتمد الحكومة في تطوير المجتمع المحلي او الاقليمي
السياسة الاجتماعية استخدمت المعلومات الكمية كمؤشر في صناعة السياسة الوطنية الاجتماعية فيما يخص البطالة والتوظيف و أسعار السلع لكي يحصلوا على تنبؤات متوقعة تساعد في استشراف المستقبل .

زبدة القول:

أن السياسة الاجتماعية عند استخدامها للمعلومات الكمية لفتت انتباه الباحثين الاجتماعيين الى استعمال المؤشرات الاجتماعية بدرجة أعلى وبشكل أكثر بسبب جدواها الاستنتاجي في صياغة المفاهيم الاجتماعية لتغذي وتدعم علم الاجتماع التطبيقي
ولقد اثرت السياسة الاجتماعية بشكل ايجابي في تعزيز استخدام المؤشرات الاجتماعية من خلال تحويل المؤشرات الاقتصادية وغيرها الى مؤشرات اجتماعية .
باختصار لقد عززت السياسة الاجتماعية المؤشرات الاجتماعية ونشطتها ابان القرن الثامن والتاسع عشر

كيف يتم تطبيق المؤشرات الاجتماعية؟

قبل اللولج الى موضوع تطبيق المؤشرات ندلف الى مدار عملية كيفية تصميم المؤشر بحيث يمكن ترجمة الارقام أو المعلومات الكمية الى معاني وتفسير يمكن فهمها وتساهم في تعريف المفهوم المرتبط به.

كيف يتم استعمال المؤشرات ؟

وماهي المجالات التي يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية؟

هناك عدة مجالات يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية مثل مجال البحث العلمي ومجال السياسة الاجتماعية عند صناعتها ووضع الخطط التنظيمية من قبل الحكومة ولكي نكون دقيقين في حديثنا عن المجالات التطبيقية نحددها بالنقاط التالية:

انتبهو

- ١ موضوع مقارنة الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال تطوير التعليم وتضمين الاسكان.
- ٢ الآثار الاجتماعية للتغير كالاغتراب والحراك الاجتماعي والبنية الاسرية والعمليات الاجتماعية .
- ٣ قاعدة النموذج السببي الذي يسود التنظيمات الرسمية لأنها تتضمن تسلسلاً وظيفياً وعلاقة سطحية لا قوابيه .
- ٤ المجال الحسابي المالي كالنسق التجاري الذي يتضمن المدخلات والمخرجات التي تساهم في رفاهية المواطن
- ٥ مجال قياس نوعية العيش من قبل مراكز المعلومات عن المجتمع المحلي والعام لمعرفة مدى رضا المواطنين عن مستوى عيشهم وبيئتهم .
- ٦ عملية صناعة القرارات العامة .
- ٧ البحوث العامة وتقديم تقارير للحكومة حول تطوير سياستها الاجتماعية.
- ٨ -في صناعة السياسة الاجتماعية مثل بناء مساكن شعبية
- ٩ المشكلات الاجتماعية .

ماذا حققت المؤشرات الاجتماعية؟

ان انجازات المؤشرات الاجتماعية غير متوقعة على الصعيد المادي انما على الصعيد العنوي لانها تعطي تبصيرا اكثر وتفسيرا اوسع وتحليلا اعمق للمفهوم الاجتماعي الخاضع للدراسة والبحث ، الجدير بالملاحظة هو ان علماء الاجتماع القدامى لم يلتفتوا اليها على الرغم من وجودها، انما مع ظهور المعلومات الكمية وحاجة أصحاب النفوذ لها في وضع السياسة الاجتماعية لتطوير مجتمعهم ، ومع تقدم أساليب البحث العلمي ومع تعدد اسباب ظهور المشكلات الاجتماعية وتشابك اسباب التغير الاجتماعي ، التفت اليها علماء الاجتماع فاستخدموها في بحوثهم.

فأضحت المؤشرات الية مجدية في صناعة القرار وبات لها قيمة عالية في نظر الناس لا لأنها تساهم في تنويرهم با لأحداث المستجدة والمشكلات التي يعيشونها فأُست ركائز مهمة يستند عليها أصحاب المصالح والرأي العام والاعلاميين في وسائلهم لدرجة انها باتت وسيلة اقناعيه عند علماء الاجتماع في اقناع معارضيههم عند تقييمهم لأحداث الاجتماعية واستخدامها كوسيلة لتنبؤاتهم عن التغير الاجتماعي ينبهون فيها أصحاب النفوذ عن وقوع أزمات أو تهديدات مشرفة على الوقوع . نستنتج من كل ما تقدم ان المؤشرات الاجتماعية يتجلى دورها وترتقي اهميتها كلما تسارعت وتأثر التغير الاجتماعي وتكاثر نبضاته وكلما تغيرت مفاهيمه الاجتماعية.

أخيرا نستطيع ان نستجلي بعض الصفات الايجابية للمؤشرات الاجتماعية في الوقت الراهن وهي:

- انها آلية منهجية في استخراج المعلومات.
- تعمل على غريلة المواقع التي تعج بالمعلومات.
- انها قاسم مشترك بين الباحثين الاجتماعيين وصناع السياسة الاجتماعية والاحصائيين والفلاسفة والاقتصاديين ومحلي السياسة.
- تمثل دلائل لمعان متنوعة.
- لا تقبل الافتراض أو الاحتمال.
- واقعية في تصويرها.
- لا تترجم إلى ارقام احصائية.
- لا تمثل السبب ولا النتيجة في البحث المقام.
- تساعد الباحث في تحديد المعاني الدقيقة للمفهوم الاجتماعي.
- تعطي وجها اضافيا لوجه المفهوم المدروس.
- تكشف عن تمرس الباحث في علم الاجتماع التطبيقي.
- إنها مقياس نوعي وليس كمي، أولي وليس نهائي.
- لمع نجمها مع استخدام المعلومات الكمية في السياسة الاجتماعية لخدمة أصحاب النفوذ والقرار.

التحليل الاجتماعي Social Analysis:

انتبهو

التحليل إذن يتطلب تفكيك شبكة العلائق التي تربط وحدات الدراسة لمعرفة أسباب ترابطها بعضها ببعض، وترابط الكل بالمحيط بها ثم تشخيص وجود الوحدات الاجتماعية داخل مجتمع الدراسة وعلاقة بعضها ببعض ومعرفة المؤثرات الداخلية والخارجية على استمرار وجودها داخل المجتمع.

تتجلى أشكال التحليل الاجتماعي بالأمور التالية:

- أ- تبدأ بتحليل الجزئيات لتصل إلى الكليات مثل: التحليل السببي والثقافي والمقارن .
 - ب- وأخرى تبدأ بتحليل الكليات لتصل إلى الجزئيات مثل: التحليل البنائي – الوظيفي والمادي التاريخي والمقارن ..
 - ج- وأخرى تبدأ بتحليل النتائج الجزئية لتنتهي بها ولا يتم تعميمها على الكليات مثل: تحليل المضمون والتحليل المقارن، وأخرى تبدأ بتحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الأجزاء مثل:
- تحليل المضمون
 - التحليل المقارن

أولا : تحليل الجزئيات ليصل إلى الكليات:

1- التحليل السببي .. ٢ - التحليل المقارن..

ثانيا : تحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات:

1- التحليل البنائي الوظيفي ٢ - التحليل المقارن..

ثالثا : تحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الجزء:

1- التحليل المضمون.. ٢ - التحليل المقارن..

٣ - التحليل الثقافي..

٣ - التحليل المادي التاريخي..

أخيرا مهما تنوعت التحاليل الاجتماعية فهي لا تهمل إحدى النقاط التالية في توضيحها لنتائج الدراسة وهي :

- تشخيص الارتباط بين المتغيرات ..
- تحديد أبعاد المقارنة بين فئات مجتمع الدراسة ..
- توضيح درجة ارتباط الأجزاء بالكل ..
- توضيح درجة ارتباط الكل بالأجزاء ..
- تبين مكونات ثقافة معينة وأثرها على أنماط سلوك أفرادها..

بعد هذه المقدمة التعريفية بمفهوم التحليل نرجع إلى توضيح الأنواع الثلاثة له وهي:

تحليل الجزئيات لكي يتم الوصول إلى الكليات

ينطوي تحت هذا النوع من التحليل ما يلي:

- ١- التحليل السببي: Causal Analysis
- ٢- التحليل المقارن: Comparative Analysis
- ٣- التحليل الثقافي: Cultural Analysis

١- تعريف التحليل السببي: Causal Analysis

يستخدم هذا التحليل في دراسة الظواهر والمشاكل الاجتماعية ذات الحجم الصغير أو ذات المدى القريب مثل/ جنوح الأحداث أو الطلاق أو تغيب الطلبة عن المدرسة أو اشتغال الصبية المبكرة في سوق العمل أو هجرة المثقفين أو الهجرة الموسمية للفلاحين والعمال أو العنف الاسري أو العنف المدرسي وسواها.

يعتمد هذا التحليل على المعطيات الإحصائية وتشخيص أسباب الظاهرة أو المشكلة، ونادر أ ما يستخدم الوثائق التاريخية في تحليله لأنه يركز علو تحليل الوثائق المعاصرة المستخلصة من أقوال وأفكار وسلوك المبحوثين (زبانن) عن طريق الاستبيان أو المقابلة مستخدم أ الطرق الإحصائية المتقدمة كالإحصاء الاستنتاجي - الاستقرائي مقسما مجتمع الدراسة إلى صفاته الاجتماعية (فئات اجتماعية) معبر أ عنها بمصطلحات رياضية كالمتغير المستقل (السبب) والمتغير التابع (النتيجة) ومتغيرات متداخلة بين السبب والنتيجة التي تزيد أو تقلل من درجة ارتباطها ..

يتلخص هذا التحليل إذن بتصنيف متغيرات الدراسة وكشف علاقتها وارتباطها ومؤثراتها الداخلية والخارجية . ليس هذا فحسب بل يخضع -هذا التحليل- إلى تفاسير دقيقة جداً لتحديد موقع كل متغير داخل الظاهرة أو المشكلة مستخدماً الرسوم أو الأشكال التوضيحية للتعبير عن موقع كل متغير واتجاه حركته نحو المتغير الآخر وارتباطاته ببقية المتغيرات.

أنواع العلاقات بين المتغيرات كما حددها " روزنبرغ " في كتابه (منطق التحليل المسحي) هي:

• العلاقة المتناظرة

• العلاقة التبادلية

• العلاقة غير المتناظرة

- ١- العلاقة المتناظرة :أي أن هناك علاقة بين متغيرين أو أكثر لكن لا يؤثر أحدهما على الآخر, لكنهما مترابطان ويخضع ترابطهما إلى عدة عوامل مترابطة ومتداخلة لا يمكن تشخيصها. أي لا يمكن تشخيص المتغير المستقل عن المتغير التابع بشكل واضح وقاطع.
- ٢- العلاقة التبادلية ففي داخل نفس الظاهرة يصبح المستقل تابعا والتابع يسمى مستقلا , فتتغير التشخيصات عند الباحث بحيث لا يستطيع تحديد بشكل واضح وقاطع المتغير المستقل والمتغير التابع , فالأول يؤثر بالثاني وبالوقت نفسه يؤثر الثاني بالأول.
- ٣- العلاقة غير المتناظرة :أي ان هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) واستطاع الباحث أن يحدد ايهما المستقل وايهما التابع , وتشخيص درجة تأثير الأول على الثاني.

باختصار

وهناك نوعان من مفتاح (التوقف على):

هما التوقف الأولي – البسيط ، مثلا يتوقف حدوث ظاهرة (أ) على وجود ظاهرة (ب) فانحراف الأحداث يتوقف على عامل تفكك الأسرة ، ولا يمكن اعتبار العائلة المفككة متوقفة على جنوح الأحداث.

أما النوع الثاني فهو التبادلي: أي أن المتغير المستقل متوقف على وجود المتغير التابع وبالوقت نفسه يتوقف المتغير التابع

على وجود المتغير المستقل

٢- الاشتغال علي Inclusion :أي احتواء الظاهرة على عدة متغيرات دون الاعتماد عليها.

بمعنى آخر ، أن متغيرات الظاهرة لا تسبب حدوثها ولا تتغير بتغيرها. مثالا على ذلك : اشتغال المرأة خارج المنزل تتضمن هذه الحالة عدة متغيرات منها : قلة الانجاب ، ارتفاع دخل الاسرة، تغير نوع تربية الابناء، هبوط في معدل الخصوبة الجنسية العام وسواها. جميع هذه المتغيرات تتضمنها حالة اشتغال المرأة خارج المنزل ، بيد ان اشتغالها خارج المنزل لا يتوقف على المتغيرات المذكورة أنفا. وهذا مفتاح تحليلي سببي ثان يساعد الباحث على تفسير مكونات المتغير .

٣- العلاقة:

وهي المفتاح التحليلي الثالث وتعني اتصال متغير السبب بمتغير النتيجة واتصال متغير السبب بمتغيرات سببية أخرى ,وقد شرحنا أنواع العلاقات فلا داعي لتكرارها ثانية.

التحليل الثقافي Cultural Analysis:

انتبهو

قبل عرض هذه الأداة التحليلية نتعرف على مفهوم الثقافة كما رأى تاييلور Taylor: هي الكل المركب الذي يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والآداب العامة والقانون والأعراف المادية التي ابتكرها الإنسان لخدمة أغراضه داخل المجتمع.

وعرفها كلايد كلكهون Kluckohn: بأنها طريقة عيش مميزة من الأفراد تحدد نمط حياتهم الخاصة.

أما صفاتها وكيفية مساعدتها للباحث الاجتماعي في تفسيره وتحليله للظاهرة والمشاكل الاجتماعية فتعرف كما يلي:

١- العمومية :

أي إن جميع أفراد المجتمع يمارسون نمطا ثقافيا واحدا كتكلمهم لغة واحدة ولبسهم زيا معينا خاصا بهم أو ممارسة أنشطة دينية واحدة : (كذبح أضحية عيد الأضحى) و (صوم شهر رمضان) و (ختان الذكور) كما هو موجود في المجتمع الإسلامي . أو ممارستهم قيما اجتماعية واحدة مثل : الكرم والنخوة والشهامة والاهتمام بعلاقة الجيرة كما هو موجود في المجتمع العربي .

٢- الخصوصية :

أي أن هناك صفة مميزة تطبع أفراد مجتمع معين بنمط ثقافة خاص . فتقسيم العمل والتخصص الوظيفي في مجتمع من المجتمعات يعملان على تجديد عيشهم وحياتهم حيث يكون هناك منطق وسلوك وعقلية خاصة بالأميين الذين لا يعرفون القراءة الكتابة ، وأخرى خاصة بالمتقنين ، وهناك منطق وسلوك وعقلية خاصة ، بالفلاحين ...

٣- التغيير :

من صفات الثقافة أيضاً التبدل والتغير الذي يشير الى سلوك الانسان في تغير وتبد مستمر و أن أفكاره ومعتقداته و أسلوب حياته في تغير مستمر أيضاً مثل حجاب المرأة في المجتمع العراقي والسوري والمصري والاردني وختان البنات ، تغير مكانة المرأة العربية احتقار الحرف أو أ لعمال الحرفية -اليدوية ، نظام تعدد الزوجات بوقت واحد وزيارة المقابر . تساعد هذه الصفة الثقافية على معرفة التغيرات والتبدلات السلوكية والعقلية القيمة الخاصة بالفرد و المجتمع في فترة زمنية معينة وجيل معين .

٤- الانتشار والتلاقح الثقافي بين الثقافات الإنسانية

مثل اخذ الثقافة العربية لبعض العادات الغربية مثل أعياد الميلاد وشهر العسل واستخدام العبارات الأجنبية في اللغة اليومية والأثاث المنزلي والمرافق العامة وموضة الملابس ويوم عيد الحب valentine day .

ان هذه الصفة الثقافية تساعد الباحث على معرفة أثر هذه الاعارة الثقافية على أذواق الناس وطرق عيشهم وفن الزيارة وأداب التحية والمائدة عند أ أفراد المجتمع المستعير (وهذا أحد أ أوجه تحليل الجزء من أجل الوصول الى الكل)

انتبهو

ب: تحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات :

١- التحليل البنائي – الوظيفي Structure- Functional Analysis

مفاتيح التحليل البنائي الوظيفي الرئيسية هي:

- تقسيم العمل
- التضامن
- التوازن
- التنافس
- الصراع
- نادرا

فهو يفسر كيف يستمر النظام الاجتماعي في الوجود، ونادرا ما يستخدم مفتاح الصراع الاجتماعي لأنه ينظر إليه على أنه حالة طارئة غير مستمرة في الوجود والحدوث لكنه يستخدم مفتاح التنافس ليوضح كيف تتطور وحدات النظام الواحد .

التحليل السببي	التحليل المقارن	التحليل الثقافي	التحليل البنائي- الوظيفي	تحليل المضمون
متوقف على	مقارنة ضمنية	التخلف الثقافي	التوازن	الدلالات
مشمتمل على	مقارنة بينية	الثقافة	التضامن	النعاني
علاقة تبادل	تشابهات	الشخصية الثقافية	الغائية الوظيفية	الرموز
	تباينات	الضبط الاجتماعي	الوظيفة المستترة	التفكيك
	مضاهات	الخصوصية الثقافية	الوظيفة الظاهرة	المكان
		الأدب الشعبي	الوظيفة الاجتماعية	الزمان
		التراث الشفوي	الاعتلال الوظيفي	
		التراث المكتوب	النمط	
		الجزر الثقافية	النسق	
		الثقافة الفرعية	التكافل الوظيفي	

مهم

المسح الاجتماعي Social Survey

المسح الاجتماعي:

هو ألية تشخيصية للمشاكل الدائرة في التنظيم الاجتماعي وألية تطويرية للتنظيم في ذات الوقت. كما أنه يُعد ألية تشخيص تقوم بتجديد ألسباب وجود مشاكل اجتماعية قائمة في حقل الدراسة (التنظيم) وتساعد الباحث في صياغة توصيات تخدم تطوير التنظيم .

مهم

ما هي مواضيع دراسة المسح الاجتماعي؟

- ١ - مواضيع تتعلق بالصفات السكانية للمجتمع و تهدف هذي المواضيع الى معرفة التوزيع العمري والجنسي (ذكر وانثى) والحالة الزوجية والخصوبة الجنسية ونسبة ربات البيوت والوفيات .
- ٢ - مواضيع تتعلق بلمحيط الاجتماعي التي تهدف الى معرفة احوال السكن وكيفية توزيع الدخل والمهنة ومعرفة كيفية يعيش الناس .
- ٣ - مواضيع تتعلق با أ لنشطة الاجتماعية التي تهدف الى معرفة ماذا يفعل الناس في حياتهم اليومية وما هو سلوكهم اليومي وكيف يقضون وقت فراغهم ونوع الصحف التي يقرؤونها ونوع البرامج ا لاذاعية والتلفزيونية المفضلة لديهم ونوع الاخبار التي يستمعون اليها وما شابه ذلك .
- ٤ - مواضيع تتعلق بالرأ ي العام ومواقفته لمعرفة اتجاهه امام الاحداث السياسية والدينية والتربوية لأفراد

ما هي خصائص المسح الاجتماعي؟

- ١ - دراسة الواقع الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون الحاضر أي الواقع الاجتماعي عند جمع البيانات .
- ٢ - جمع بيانات متعددة ومتنوعة كثيره عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة.
- ٣ - تجمع البيانات عادة عن طريق استمارة مقابلة او استمارة استبيان . فلما نستخدم الملاحظة في الدراسات المسحية كما ان المقابلة هي اكثر وسائل جمع البيانات شيوعا ويليهما الاستبيان المسلم باليد او بالبريد وبد ا في بعض محتمعات اخيرا استخدام الاستبيان الهاتفي
- ٤ - يمكن ان تختبر الدراسة صحة الفروض .
- ٥ - تستند الدراسة عادة الى قاعدة واضحة .
- ٦ - تستخدم البيانات التي جمعت عن الوقت الحاضر في تفسير علاقات بين متغيرات اجتماعيه حدثت في وقت سابق .
- ٧ - توظف البيانات المتوفرة اصلا في شكل احصائيات وتقارير في تطوير الفروض او في تفسير النتائج .
- ٨ - يمكن الجمع بين انواع مختلفة من المتغيرات كالمتغيرات المتعلقة بوقائع او حقائق والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات السلوكية .
- ٩ - يمكن التأكد من صدق البيانات باستخدام محكات خارجيه ويصدق هذا بصوره اوضح في حالة المتغيرات بوقائع الحقائق او متغيرات اجتماعية

فضلا عما تقدم فإن موريس روزنبرغ أوضح بأن المسح الاجتماعي يستطيع أن يختبر العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل جيد وناجح

ما هي خصائص المسح الاجتماعي؟

مثل هذه العلاقة بين المتغيرات ليس لها معنى واحد بل عدة معاني في البحث والتقصي الاجتماعي مما تغني عن الدراسة بنوع وقوة النسيج الاجتماعي بين وحدات الدراسة او ما تم تسميته مؤخرا بعد الربع الاخير من القرن العشرين بمصطلح الزبون (فرد او جماعه او اسره او عصابه او فريق رياضي او حزب سياسي) وقد حصر رو زنبرغ هذه العلاقة (بين متغير مستقل- السبب- والمتغير التابع-النتيجة) بثلاث انواع من العلائق وهي ؟

ما هي خصائص المسح الاجتماعي؟

- ١ - لا تؤثر متغيرات الدراسة احدهما على الاخر أي لا يوجد في الدراسة سبب نتيجة وقد اطلق عليها رو زنبرغ بمصطلح العلاقة المتناظرة.
- ٢ - كلا المتغيرين المستقل والتابع يؤثران على الاخر أي المستقل يؤثر على التابع والتابع يؤثر على المستقل بذات الوقت وقد سماها بالعلاقة التبادلية .
- ٣ - يؤثر المتغيرات على الاخرى وسماها بالعلاقة غير المتناظرة ، أي هناك سبب ونتيجة.

المسح الوصفي: Descriptive Survey

وهو الذي يهدف الى معرفة الصفات العامة للمجتمع ومعرفة أ لماكن والمواقع لبعض الصفات السكانية والاجتماعية والاقتصادية. والباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسح لا يهتم بسبب وجود هذه الصفات الاجتماعية في المجتمع بقدر ما يهتم مواقع الصفات المجتمع فهو يتوخى معرفة التوزيع العمري ونوع الجنس ونسبة البطالة والمتعلمين ونوع وحجم الاسرة وتوزيع الدخل القومي والفردى داخل المجتمع

المسح الكشفي: Exposure Survey

هو الذي ينطوي على كشف اسباب توزيع الصفات العامة والظواهر والحقائق داخل المجتمع . ويتركز هدف الباحث حول معرفة أسباب ظهور البطالة العمالية في الشهر الفلاني والعام الفلاني والمنطقة الفلانية. أو لماذا ازدادت نسبة المعمرين في المنطقة الفلانية دون أخرى أو لماذا برزت ظاهرة جنوح الأحداث تحت ظرف اجتماعي معين دون الآخر. أو دراسة اسباب تخلف النظام التربوي في المجتمع معين دون الآخر . (أي التركيز على أسباب مكونات الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية)

المسح التشخيصي: Diagnosis Survey

هو الذي ينطوي على تشخيص نوع العلاقة المتغيرات لظاهرة أو مشكلة معينة تحدث في المجتمع . أي أن الباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسوحات يقوم بتشخيص أصالة أو عدم أصالة العلاقات بين متغيرات الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية بواسطة البحث عن عامل مستقل (السبب)والعامل التابع (النتيجة) والكشف عن أهمية العمال المستقل في أحداث وتسبب العامل التابع في ظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ومن هنا جاءت تسميته بالمسح الاجتماعي .

المسح التتبعي: Panal Survey

- وهو الذي يقوم على قياس ظاهره واحدة عند الوحدات الاجتماعية كأن تكون جماعة أو عائلة أو مجتمعا محليا أو فريقا رياضيا أو حزبا سياسيا أو حتى أفراد في فترات زمنية متعاقبة هدف المسح التتبعي :
- ١ . معرفة درجة التغيير الحاصلة في المجتمع في فترتين زمنيتين مختلفتين
 - ٢ . قياس تأثير عامل واحد على بقية العوامل المتغيرة الاخرى
 - ٣ . يستخدم التحليل السببي للتغير الحاصل في البناء الاجتماعي

المسح التفصيلي: Longitudinal Survey

يخص حياة وحاجات ورغبات و مواقف المبحوثين والتي لها علاقة بموضوع الدراسة و لمرة واحدة فقط كمعرفة حجم الاسرة أو تسلسل الابناء داخلها ودخل الفرد الشهري وعمره ومنطقة السكنية وغيرها .. ونلاحظ على هذا النوع من المسوحات أنه يعتمد كثيراً على ذاكرة المبحوث وهذا يشبه النوع الوصفي.

مهم

يعتمد صدق البيانات اعتمادا كبيرا على درجة صدق الافراد عند اجابتهن عن الأسئلة لا تصلح الدراسة المسحية لقياس تطور الظاهرة فهي عبارة عن وصف للواقع الاجتماعي عند نقطة زمنية معينة. تستدعي طبيعة البيانات المسحية أن يقوم الباحث في تفسير العلاقات بين المتغيرات عن طريق إرجاعها الى اسباب او متغيرات سابقة.

تعريف تحليل المضمون

إن استخدام تحليل المضمون في البحوث التطبيقية يشير إلى تقنية من تقنيات تحليل البيانات. فهي العملية التي يتمكن الباحث بواسطتها من القيام بعملية تفكيك النص وإرجاع الألفاظ إلى أصولها الأولية وتحديد معانيها ثم إعادة تركيب النص في ضوء المعاني التي تم التوصل إليها خلال عملية التفكيك، كأسلوب لتحليل البيانات لا يقتصر على تحليل المعنى بل يشمل أيضاً بعض الأرقام الكمية أو استخدام الإحصاء. ويتم تحليل النصوص والمواقف من خلال استخدام العبارات والرموز والتعليقات المتضمنة والمتكررة وربطها بعنوان الموضوع أو بصفات شخصية القائل وبالمحيط الاجتماعي الذي يعيشه وبالفترة الزمنية التي حدثت بها.

مهم

ولا يغرب عن بالنا من أن نذكر بان هذه الأداة المنهجية يمكن استخدامها في المجالات التالية:

- دراسة شخصيات القادة والزعماء والمصلحين الاجتماعيين وسجلاتها.
- دراسة درجة تحضر أمة من الأمم من خلال وثائقها وسجلاتها.
- دراسة اتجاهات وسائل الاتصال بال جماهير.
- دراسة أدواق الناس ومواقفهم.
- دراسة التباين الثقافي الموجود في أدبيات وفلكلور الشعوب.
- لمعرفة الاتجاه القومي والوطني في الكتب المدرسية المقررة لطلبة المرحلة الابتدائية والثانوية.
- لدراسة طبيعة القيم الاجتماعية في قصص الأطفال.
- لمعرفة الحياة اليومية لمجتمع من المجتمعات من خلال دراسة نكاته التي يطلقها إيجابيات تحليل المضمون.

انتبهو

ولهذا النوع من التحليل إيجابيات تتمثل في الحالات التالية:

- ١ - إمكانية الوصول إلى الفاعلين على وضعهم الطبيعي.
- ٢ - الاهتمام بالتفسير والتأكيد على المعاني لأن للفعل الاجتماعي معنى فإن الاهتمام بالمعنى من شأنه يعكس صورة أكثر فاعلية.
- ٣ - إمكانية الوصول إلى أعماق النفس البشرية والتعرف على النوايا التي تكون وراء الأفعال الظاهرة للعيان
- ٤ - توفير درجة عالية من المرونة بسبب التخلص من الكثير من الرسميات التي تفرضها على الباحث أساليب تحليل أخرى

انتبهو

أما سلبيات تحليل المضمون فهي كالتالي:-

- ١ - تدني درجة مصداقية النتائج يتميز تحليل المضمون بارتفاع الدرجة الذاتية فكثيراً ما يعتمد الباحث على تقديره الشخصية وعلى مشاعره .
- ٢ - قد يؤدي الاعتماد فقط على البيانات الجاهزة في جمع البيانات كثيرة غير مفيدة بنسبة لموضوع البحث.
- ٣ - من الصعب تعميم النتائج .
- ٤ - ضعف درجة الموضوعية أو حتى غيابها بالأمل وخيار الباحث واتصافه بدرجة الموضوعية عالية من بين أهمية الصفات التي يحرص الباحث المدقق على الاتصال بها .
- ٥ - إمكانية ارتكاب أخطاء ذات طابع قيمي أخلاقي إذ تتم هذه التقنية فرصة أمام البحث للوصول إلى بعض الحقائق التي يحرص الفرد على الاحتفاظ بها لنفسه .

ماالمرحل التي تمر بها عملية تحليل البيانات الكيفية ؟

□ اختصار البيانات توجد البيانات الكيفية مبعثرة وهي لا تختلف عن البيانات الكمية لذلك يتطلب الامر في المرحلة الاولى ايجاد طريقة تجمع بها الكمية الكبيرة من البيانات المبعثرة وتختصر في صور يمكن استخدامها في المراحل التالية وتوظيف النماذج المتعلقة بمختلف المجالات او الجوانب التي تهتم البحث من شأنه ان يساعد على انجاز هذه المهمة

انتبهو

تنظيم البيانات بعد ايجاد طريقة لتجميع البيانات ووضعها في صورة مختصرة يحتاج الباحث الى عرضها في شكل يجعل استعراض محتوياتها أمرا ميسرا يتم هذا بالنسبة للبيانات الكمية عن طريق عرضها في جداول احصائية وملحق بها بعض المقاييس الاحصائية التي من اجلها تقدم فكرة سريعة عن محتوى البيانات طبعا الشيء نفسه يصعب تنفيذه في حالة البيانات الكيفية لكن نمطا من العرض المشابه للجداول الاحصائية يمكن التفكير به فالبيانات يمكن أن تعرض في شكل جداول متقاطعة وتحمل تصنيفا بدلا من أرقام كما في الجدول الذي يوضع نوعا من تصنيف الالقطار كالعربية صنفته هذه الالقطار بالنسبة لمتغيري حجم السكان ومتوسط دخل الفرد.

تفسير البيانات يقوم الباحث في هذه المرحلة بتحديد المعاني الكامنة وراء الافعال والاقوال فالتفسير عملية هامة في حالة البيانات الكيفية لو كانت البيانات كمية الطابع لا يكتفى الباحث بتعليق محدود حول الارقام الواردة في الجداول الاحصائية أو الرسوم البيانية قد يكتفى الباحث بتعليق مختصر حول الارقام الدالة على العلاقات بين المتغيرات بل أن بعض الباحثين الذين يوظفون ما يمكن تسميته بالامبريقية الفجة وهي التي يفخر المنتمون اليها بالتمسك الشكلي بحدود النهج العلمي قد لا يكتب أي تعليق يتجاوز حدود معاني الارقام يبذل الباحث الذي يس تخدم البيانات الكيفية جهدا كبيرا في محاولة اكتشاف المغزى الذي يمكن ان يفهم من البيانات فالفهم في هذه الحالة مهم جدا ويسخر الباحث جميع قدراته ليقنع القارئ بالمعاني التي توصل الي فهمها .

المرحلة الحرجة (ما قبل صياغة التوصيات)

يواجه الباحث التطبيقي بعد تحليل نتائج بحثه مهمة منهجية و أخلاقية معاً وهي :
تقديم مقترحات مستوحاة من تحليل نتائج البحث تكتب بصيغة واقعية ترضي أغلبية مجتمع الدراسة و تحقق طموح اصحاب القرار وصناع السياسة وعليه أن يكون موضوعاً في دراسته و عملياً في مقترحاته و مرناً في أسلوبه لا يميل لفئة معينة من فئات مجتمع الدراسة
التوصيات لماذا و لمن؟

عادة ما يكون الشخص الذي يضع التوصيات (الباحث التطبيقي) قريباً جداً من الموصي بهم (المبجوثين ، الزبائن)، ومتعايشاً مع ظروفهم الاجتماعية والشخصية والثقافية والجغرافية، ومطلعاً على متغيرات حياتهم المعاشية وتفاعلاتهم ليس بشكل دائم بل على الأقل وقت دراستهم أو دراسة مشكلتهم وملاحظة مؤشرات سلوكهم وتر اكمام فكرهم التي لم تكن وليدة الساعة بلا لها عمق زمني في حياتهم الاجتماعية المتناقلة من جيل إلى اخر

شروط التوصية:

إنما يمكن ردم هذه الفجوة أو يمكن تجسيرها بواسطة أفكار خلافة ومبدعة تصدر من مبدع أو مبتكر يأخذ بنظر الاعتبار معايير وقيم ومصالح أصحاب القرار في المؤسسة أو في المجتمع .

انتبهو

بتعبير آخر ، لا يطلب من الباحث التطبيقي اجراء البحث والوصول الى نتائج فحسب ، بل عليه أن يقدم توصيات لمعالجة اس باب ظهور المشكلة المدروسة بأسلوب واضح يمكن تطبيقها بحيث لا تتنافى مع معايير وقيم المسؤولين الذين يتعاملون مع المشكلة أي توصيات لا تتناسب مع اخلاقية اصحاب القرار وصناع الس ياسة الاجتماعية وهذه مسؤولية ومهمة فكرية وذوقية في الوقت نفسه .

نقول أن يكون الباحث مساعدا لأصحاب القرار في تطبيق وتنفيذ ما جاء به من توصيات. عندئذ يمكن القول بأن علم الاجتماع بات تطبيقياً لا يقتصر فقط على ترجمة المشكلات الاجتماعية إلى بحوث ميدانية ذات نتائج وتوصيات.

نخلص إلى القول بأن ما يقوم به علم الاجتماع التطبيقي هو :

١ / تقديم توصيات عملية في تطبيقها بحيث لا تتعارض مع أصحاب القرار

٢ / قياس نتائج برامج إنمائية أو تأهيلية أو مرحلية

٣ / طرح وسيلة مبدعة في تطبيق توصيات بحثية ميدانية.

إذ أن الفعل المبدع يعني الابتكار الذي يذهب الى ثلاثة مجالات في هذا الشأن و هي ابتكار في الخدمات و الادوار و الحاجات ، أي يكون هناك ابتكار لخدمات جديدة تشبع حاجات الناس القائمة ، او يحصل ابتكار في بلورة ادوار جديدة للأفراد أو ابتكار خدمات تشبع مستلزمات التماثل الجديد للفرد .

صفوه القول هو أن علم الاجتماع التطبيقي يترعرع في ظل المستجدات و الابتكارات الاجتماعية التي تأتي على شكل توصيات علمية.

المسح الاجتماعي Social Survey (مهم)

المسح الاجتماعي:

هو ألية تشخيصية للمشاكل الدائرة في التنظيم الاجتماعي وألية تطويرية للتنظيم في ذات الوقت. كما أنه يُعد ألية تشخيص تقوم بتجديد أسباب وجود مشاكل اجتماعية قائمة في حقل الدراسة (التنظيم) وتساعد الباحث في صياغة توصيات تخدم تطوير التنظيم.

أوضح هذه اللية التطبيقية فرانك نيف عندما قارن بين الباحثين الاجتماعيين التطبيقيين الذين يستخدمون المسح الاجتماعي في بحوثهم مع العاملين العياديين (الذين يعالجون المرضى في العيادات الطبية والنفسية والعصبية) وقد كان طرح فرانك نيف من خلال الباحثين المهتمين في دراسة التنظيمات الاجتماعية الرسمية (شركات, بنوك, مراكز بحوث ودوائر حكومية) إذ وجه تشابهات عديدة بين العياديين والباحثين الذين يسخدمون المسح الاجتماعي في دراسة مشاكل التنظيمات الاجتماعية الرسمية على الرغم من وجود اختلافات بينهما. والحالة مشابهة عند العيادي الذي يحاول تشخيص أسباب الامراض السلوكية للزبون الذي يتعالج في العيادة من أجل علاجه.

الا أن هناك فروقا قائمة بينهما, منها أن العيادي يستطيع استخدام تجارب خاصة على زبائنه للوصول الى معرفة أس باب السلوك المرضي. ويستطيع أيضا (العيادي) أن يتحكم في سلوك مريضه كيفما يشاء من أجل خدمة تجربته وما تؤول اليه نتائج يريدها العيادي, انما هذه الحالة غير واردة عند الباحثين الذين يستخدمون المسح الاجتماعي في بحوثهم.

هذا على صعيد علم الاجتماع التطبيقي, أما على صعيد الالية المنهجية وحضورها في البحوث والدراسات الاجتماعية سابقا وحاليا فهي ما يلي:

- المسح الاجتماعي يشبه العينة بإطاره العام, لكن الفرق الوحيد بينهما هو (حجمهما) أي حجم المسح الاجتماعي أكبر بكثير من حجم العينة فمثلا يأخذ المسح الاجتماعي المجتمع بأكمله مثل التعداد السكاني, بينما تأخذ العينة عدد ا قليلا من الافراد.
- ان ألية المسح الاجتماعي ليست بحدیثة العهد بل قديمة جد افقد استخدمها الفراعنة في مصر لتعداد سكانهم من أجل معرفة عناصر تركيب مجتمعهم البشري والاقتصادي والحربي.
- واستخدمها كذلك كارل ماركس في دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعمال الالمان في فرنسا, واستخدمها أيضا ماكس فيبر عند دراسته للاخلاق البروتستانتية.
- واستخدمتها الحكومات من أجل معرفة التركيب السكاني للبلد وكيفية توزيعه على المناطق الجغرافية والتعرف على حاجات الناس من أجل وضع خطة وطنية أو قومية في التجارة والاسكان والاعمار والتصنيع والزراعة والتربي والتعليم والصحة وبقية المجالات الاجتماعية لتنمية المجتمع وتطويره.
- ففي بريطانيا يوجد وزارة خاصة بالمسح الاجتماعي اسمها (وزارة المسح الاجتماعي) ومعاهد حكومية تقوم باجراء بحوث مسحية منتظمة وتقوم بتدريب القائمين بالبحث ووضع الاستثمارات اللازمة واختيار العينات وتفسير النتائج بمهارة مهنية فائقة.
- والجهة الثانية التي تأتي بعد الحكومة في استخدام المسح الاجتماعي هي الشركات التجارية والمصانع ذات الانتاج الهائل لمعرفة حاجات السوق ورغبات أذواق المستهلكين لنوع وطبيعة البضائع في مكان وزمان معين.
- والسبب في ذلك هو أن ظهور انتاج جديد يشكل تغييرا في اتجاه ذوق الناس ويؤثر على مدخولهم العائلي وهذا يدفع الشركات والمصانع الى معرفة الذوق السائد بين الناس, وحاجة السوق الى نوع وطبيعة بضاعة معينة لكي يتم انتاجها على ضوء نتائج المسح الاجتماعي الذي تقوم به.
- من الملاحظ اذن أن طريقة المسح الاجتماعي تحتاج الى وقت طويل وجهد كبير ومال كثير, لذلك لا يمكن أن يقوم بها ويستخدمها باحث واحد أو عدة باحثين بل يمكن أن تقوم بها حكومة أو شركة أو معمل أو جامعة أو أي مؤسسه تملك قابلية المادية والكوادر المؤهلة للبحث العلمي..

ما هي مواضيع دراسة المسح الاجتماعي؟

- ١- مواضيع تتعلق بالصفات السكانية للمجتمع و تهدف هذي المواضيع الى معرفة التوزيع العمري والجنسي (ذكر وانثى) والحالة الزوجية والخصوبة الجنسية ونسبة ربات البيوت والوفيات.
- ٢- مواضيع تتعلق بالمحيط الاجتماعي التي تهدف الى معرفة احوال السكن وكيفية توزيع الدخل والمهنة ومعرفة كيفية يعيش الناس.
- ٣- مواضيع تتعلق بالانشطة الاجتماعية التي تهدف الى معرفة ماذا يفعل الناس في حياتهم اليومية وما هو سلوكهم اليومي وكيف يقضون وقت فراغهم ونوع الصحف التي يقرأونها ونوع البرامج الاذاعية والتلفزيونية المفضلة لديهم ونوع الاخبار التي يستمعون اليها وما شابه ذلك.
- ٤- مواضيع تتعلق بالرأي العام ومواقفه لمعرفة اتجاهه امام الاحداث السياسية القيمية والدينية والتربوية للأفراد

ما هي خصائص المسح الاجتماعي؟

- ١- دراسة الواقع الاجتماعي خلال فتره زمنية محددة غالبا ما تكون الحاضر أي الواقع الاجتماعي عند جمع البيانات
 - ٢- جمع بيانات متعددة ومتنوعة كثيره عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة.
 - ٣- تجمع البيانات عادة عن طريق اس تمارة مقابلة او اس تمارة اس تبيان (. فلما نستخدم الملاحظة في الدراسات المسحية كما ان المقابلة هي اكثر وسائل جمع البيانات شيوعا ويليهما الاستبيان المسلم باليد او بالبريد وبد أ في بعض المجتمعات اخيرا استخدام الاستبيان الهاتفي)
 - ٤- يمكن ان تختبر الدراسة صحة الفروض.
 - ٥- تستند الدراسة عادة الى قاعدة واضحة.
 - ٦- تستخدم البيانات التي جمعت عن الوقت الحاضر في تفسير علاقات بين متغيرات اجتماعية حدثت في وقت سابق.
 - ٧- توظف البيانات المتوفرة اصلا في شكل احصائيات وتقارير في تطوير الفروض او في تفسير النتائج.
 - ٨- يمكن الجمع بين انواع مختلفة من المتغيرات كالمغيرات المتعلقة بوقائع او حقائق والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات السلوكية.
 - ٩- يمكن التأكد من صدق البيانات باستخدام محكات خارجية ويصدق هذا بصورة اوضح في حالة المتغيرات بوقائع الحقائق او متغيرات اجتماعية
- >>فضلا عما تقدم فان موريس روزنبرغ أوضح بأن المسح الاجتماعي يستطيع أن يختبر العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل جيد وناجح<<
- مثل هذه العلاقة بين المتغيرات ليس لها معنى واحد بل عدة معاني في البحث والتقصي الاجتماعي مما تغني عن الدراسة بنوع وقوة النسيج الاجتماعي بين وحدات الدراسة او ما تم تسميته مؤخرا بعد الربع الاخير من القرن العشرين بمصطلح الزبون (فرد أو جماعه او اسره او عصابه او فريق رياضي او حزب سياسي)

وقد حصر روزنبرغ هذه العلاقة (بين متغير المستقل-السبب-والمغير التابع-النتيجة) بثلاث انواع من العلاقات وهي ؟

- ١- ل تؤثر متغيرات الدراسة احدهما على الاخر أي لا يوجد في الدراسة سبب نتيجة وقد اطلق عليها روزنبرغ بمصطلح العلاقة المتناظرة.
- ٢- كلا المتغيرين المس تقل والتابع يؤثران على الاخر أي المستقل يؤثر على التابع والتابع يؤثر على المستقل بذات الوقت وقد سماها بالعلاقة التبادلية.
- ٣- يؤثر المتغيرات على الاخرى وسماها بالعلاقة غير المتناظرة, أي هناك سبب ونتيجة.

(مهم) المسح الوصفي Descriptive Survey :

وهو الذي يهدف الى معرفة الصفات العامة للمجتمع ومعرفة الاماكن والمواقع لبعض الصفات السكانية والاجتماعية والاقتصادية . والباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسح لا يهتم بسبب وجود هذه الصفات الاجتماعية في المجتمع بقدر ما يهتم بمواقع صفات المجتمع " فهو يتوخى معرفة التوزيع العمري ونوع الجنس ونسبة البطالة والمتعلمين ونوع وحجم الاسرة وتوزيع الدخل القومي والفردى داخل المجتمع .

يساعد هذا النوع من المسوحات الباحث على كشف توزيع هذه الصفات الاجتماعية السائدة في المجتمع دون الاهتمام بسبب أو اسباب هذا التوزيع .
اضافة الى ما تقدم , فإن هذا النوع من المسوح لا يتضمن فرضا يذهب الى معرفة علاقة متغير بمتغير آخر لان مثل هذه الفرضيات تتطلب شروطا خاصة في الدراسات التي تجري لاختبارها وتختلف اختلاف أساسيا عن الشروط التي تتطلب من المسح الاجتماعي الوصفي.

(مهم) المسح الكشفى Exposure Survey :

(هو الذي ينطوي على كشف اسباب توزيع الصفات العامة والظواهر والحقائق داخل المجتمع)
ويتركز هدف الباحث حول معرفة أسباب ظهور البطالة العمالية في الشهر الفلاني والعام الفلاني والمنطقة الفلانية . أو لماذا ازدادت نسبة المعمرين في المنطقة الفلانية دون أخرى
أو لماذا برزت ظاهرة جنوح الاحداث تحت ظرف اجتماعي معين دون الآخر . أو دراسة اسباب تخلف النظام التربوي في المجتمع معين دون الآخر (أي التركيز على أس باب مكونات الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية)

(مهم) المسح التشخيصى Diagnosis Surve :

هو الذي ينطوي على تشخيص نوع العلاقة المتغيرات لظاهرة أو مشكلة معينة تحدث في المجتمع
أي أن الباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسوحات يقوم بتشخيص أصالة أو عدم أصالة العلاقات بين متغيرات الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية بواسطة البحث عن عامل المستقل (السبب) والعامل التابع (النتيجة) والكشف عن أهمية العامل المستقل في احداث وتسبب العامل التابع في ظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ومن هنا جاءت تسميته بالمسح الاجتماعي.
وهذا النوع من المسوحات يستخدم الفرضيات قبل البدء بعملية المسح . فقد يختبر الباحث مدى صدق أو عدم صدق النتائج مسوحات سابقة أو بعض الحقائق المعتمدة في نظرية اجتماعية معينة أو فرض مس تنبئ لاختبار علاقة سببية بين عدة عوامل متغيرة.

(مهم) المسح التتبعى Panal Surve :

وهو الذي يقوم على قياس ظاهره واحدة عند الوحدات الاجتماعية كن تكون جماعة أو عائلة أو مجتمعا محليا أو فريقا رياضيا أو حزبا سياسيا أو حتى أفراد في فترات زمنية متعاقبة هدف المسح التتبعي:
1 معرفة درجة التغيير الحاصلة في المجتمع في فترتين زمنيتين مختلفتين
2 قياس تأثير عامل واحد على بقية العوامل المتغيرة الأخرى
3 يستخدم التحليل السببي للتغير الحاصل في البناء الاجتماعي

(مهم) المسح التفصيلى Longitudinal Survey :

يخص حياة وحاجات ورغبات و مواقف المبحوثين والتي لها علاقة بموضوع الدراسة و لمرة واحدة فقط كمعرفة حجم الاسرة أو تسلسل الابناء داخلها ودخل الفرد الشهري وعمره ومنطقة السكنية وغيرها..
ونلاحظ على هذا النوع من المسوحات أنه يعتمد كثيرا على ذاكرة المبحوث وهذا يش به النوع الوصفي.
يعتمد صدق البيانات اعتمادا كبيرا على درجة صدق الافراد عند اجابتهم عن الاسئلة لا تصلح الدراسة المسحية لقياس تطور الظاهرة فهي عبارة عن وصف للواقع الاجتماعي عند نقطة زمنية معينة.
تستدعي طبيعة البيانات المسحية أن يقوم الباحث في تفسير العلاقات بين المتغيرات عن طريق ارجاعها الى اسباب او متغيرات سابقة.

المرحلة الحرجة (ما قبل صاغة التوصات)

يواجه الباحث التطبيقي بعد تحليل نتائج بحثه مهمة منهجية وأخلاقية معا وهي:
تقديم مقترحات مستوحاة من تحليل نتائج البحث تكتب بصيغة واقعية ترضي أغلبية مجتمع الدراسة و تحقق طموح اصحاب القرار وصناع السياسة و عليه أن يكون موضوعيا في دراسته و عمليا في مقترحاته و مرنا في أسلوبه لا يميل لفئة معينة من فئات مجتمع الدراسة.

لذا في هذه المهمة على الباحث أن يحدد مقترحاته بصدق و أمانة و موضوعية لا تخدم أي جهة معينة لن تحيزه و ذاتيته لجهة يسيء الى سمعته العلمية ولا ينظر لبحثه ولا يؤخذ بنتائجه ولا يشار اليها اذا قلنا عن هذه المرحلة حرجة.

٢- الاختيار بين مجموعة بدائل نهائية او عدة بدائل تمثل أهداف مرادة:

لنفترض جدل من أنه بإمكاننا تقسيم المجتمع لا جماعتين الاولى تقبل التغير والثانية تقاوم في كيفية تعاملها معه..

٤- الاختيار بين ابداعين متشابهين:

هذه الحالة تتناقض مع اختيار الاهداف المفضلة لانها تتطوي على وجود اختراعين او ابداعين ظهرا في وقت واحد ويخدمان هدفا جوهريا واحدا , فكيف يتصرف الباحث التطبيقي ازاء هذه الحالة المتناقضة ويوصي باستخدام احدهما دون الاخر؟ هنا عليه أن يرى ماهي الآثار السلبية و الايجابية لكل ابتكار على المجتمع و مقارنتها لمعرفة ايهما افضل و الاكثر خدمة للفرد و المجتمع .

٥- اختيار القيمة المفضلة:

تلعب القيم الاجتماعية دورا مهما في كافة صناعة القرارات فالقيمة التي تخدم او تقدم الخدمات اجتماعية لمجتمع الدراسة هي التي يتطلب التاكيد عليها قبل الباحث التطبيقي عند كتابة توصياته ام من الذي يقدر القيمة الفضل ؟ !الجواب يصدر وبدون شك من مصلحة اغلبية المجتمع وليس من صناع القرار او من عند الباحث لان المصلحة العامة معترف فيها وملتزم بها قبل الاغلبية

التوصيات لماذا ولمن ؟

عادة ما يكون الشخص الذي يضع التوصيات (الباحث التطبيقي) قريبا جدا من الموصي بهم (المبجوثين , الزبائن , ومتعايشا مع ظروفهم الاجتماعية والشخصية والثقافية والجغرافية , ومطلعا على متغيرات حياتهم المعاشية وتفاعلاتهم ليس بشكل دائم بل على الاقل وقت دراس تهم أو دراسة مشكلتهم وملاحظة مؤشرات سلوكهم وترامكات فكرهم التي لم تكن وليدة الساعة بلا لها عمق زمني في حياتهم و أنه من الطريف أن يقدم الباحث توصياته الى من يهيمه نتائج بحثه مصنفها حسب أبواب متنوعة ومتعددة , منها ما تعكس كيفية معالجة النزاعات الدائرة في مجتمع البحث ومنها ما تعكس تناقضاته, تهم الاجتماعية المتناقضة من جيل الى اخر. و أنه من الطريف أن يقدم الباحث توصياته الى من يهيمه نتائج بحثه مصنفها حسب أبواب متنوعة ومتعددة , منها ما تعكس كيفية معالجة النزاعات الدائرة في مجتمع البحث ومنها ما تعكس تناقضاته,

واخرى تتضمن صور مختلفة في تعاملها مع الاحداث الراهنة والتطورات السائدة في مجتمعات اخرى (غير دراسته)

وصور اخرى تصور عن الحالات المتطورة والمستجدة الت تؤكد على ضرورة المحافظة عليها وتغذيتها في نفس الوقت.

وهناك توصيات خاصة بالباحثين الاجتماعيين الذين يريدون التأكد من نتائج البحث التي توصلوا اليها , وثمة توصيات خاصة بالمبجوثين (اذا كانوا ممن يعرفون القراءة والكتابة أو من الاسوياء الذين يعانون من مشكلة ويبحثون عن سبل علاجها)

شروط التوصية

لا جناح من حصول فجوة في البحوث التطبيقية بين ما تم التوصل اليه من نتائج مستخرجة من واقع حي من قبل الباحث وبين ما يقدمه من توصيات يوجه فيها انتباه أو يلفت أنظار أصحاب القرار الى مسألة أغفلوها أو تمثل ثغرة في برنامجهم , معتمدا بذلك على النتائج التي توصل اليها في بحثه.

انما يمكن ردم هذه الفجوة أو يمكن تجسيرها بواسطة أفكار خلافة ومبدعة تصدر من مبدع أو مبتكر يأخذ بنظر الاعتبار معايير وقيم ومصالح أصحاب القرار في المؤسسة أو في المجتمع .

ينطوي قولنا على معالجة المشكلة المدروسة من قبل أصحاب القرار أو المسؤولين داخل المؤسسة أو التنظيم أو المجتمع المحلي أو القادة السياسيين بشكل ممكن وميسر وقليل العقبات والمعوقات , وهذا لا يتم الا اذا قدم الباحث التطبيقي توصية خالية من التطرف أو المغالاة أو الهدم أو الالغاء و أن تتسجم مع تطلعات قادة المجتمع او المسؤولين او اصحاب القرار عند معالجته للمشكلة المدروسة

وهنا تظهر قدرة الباحث الابداعية – الابتكارية في تذليل عقبات تنفيذ توصياته التي استقاها من نتائج بحثه وهذا التذليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نظرة أصحاب النفوذ وصناع السياسة الاجتماعية ومعاييرهم وقيمهم التي يستخدمونها في

رؤيتهم وتقييمهم للمشكلة المدروسة وعليه أيضا عدم معارضتها أو التعالي عليها , بل التعامل معها بتواضع وشفافية , أو الاستخفاف من اصحاب المشكلة أو السخرية منهم أو تجريحهم.

بتعبير آخر , لا يطلب من الباحث التطبيقي اجراء البحث والوصول الى نتائج فحسب , بل عليه أن يقدم توصيات لمعالجة اسباب ظهور المشكلة المدروسة بأسلوب واضح يمكن تطبيقها بحيث لا تتنافى مع معايير وقيم المسؤولين الذين يتعاملون مع المشكلة أي توصيات لا تتناسب مع اخلاقية اصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية وهذه مسؤولية ومهمة فكرية وذوقية في الوقت نفسه.

نقول أن يكون الباحث مساعدا لصاحب القرار في تطبيق وتنفيذ ما جاء به من توصيات. عندئذ يمكن القول بأن علم الاجتماع بات تطبيقيا لا يقتصر فقط على ترجمة المشكلات الاجتماعية الى بحوث ميدانية ذات نتائج وتوصيات.

بل ينطوي على حالة ذهنية ابداعية تكمن في تقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها دون أن تتعارض بشكل كبير مع مصالح أو معايير صناع السياسة الاجتماعية أو أصحاب القرار لنهم هم المعنيون بتنفيذ هذه التوصيات , فاذا تعارضت مع مصالحهم أو معاييرهم فأنهم لا ينفذونها أو حتى لا يعتمدونها وهنا لا تكون قيمة علمية أو عملية للبحث ولا للتوصيات وبالتالي لا يكون وجودا لعلم الاجتماع التطبيقي.

اذ أن المشكلة المدروسة غالبا ما تتضمن اهداف دارسها أو مرامي صاحب القرار الذي يطلب دراستها وتقديم حلول لها , لذا فأنه ليس من الحنكة أن يدرسها الباحث الاجتماعي ويضع توصيات تتعارض مع اهداف صاحب القرار لنها تمثل جوهر المشكلة الاجتماعية المراد ترجمتها الى بحث ميداني الذي بالتالي يفضي الى عدم تطبيق ما جاءت به التوصية مما يخلق فجوة بين المعرفة والتطبيق والتي هي اكبر معوقات علم الاجتماع التطبيقي , بتعبير آخر , كلما تقلصت الفجوة بين النظرية والتطبيق أنتعش علم الاجتماع التطبيقي وتجلت أهميته وتنمى نسقه الحقلي والعكس صحيح لا غرو من القول بأن هذه الحالة تعكس تجاذب علماء الاجتماع مع أصحاب القرار و صناع السياسة الاجتماعية في المجتمع المحلي او العام في خدمة المجتمع والعلم في الان من خلال الاستفادة من ترجمة المشكلات الاجتماعية الى بحوث علمية متوجة بتوصيات علمية يمكن تطبيقها

مثال على ذلك : دراسة تومين Tumin عن علاقة الزنوج بالبيض في المجتمع الامريكي و افادة أصحاب القرار الامريكي في خلق علاقة ايجابية وليست عرقية متعصبة ضد السود وذلك من خلال خلق فرص عمل للزنوج كما هو للبيض وفتح دورات تدريبية لهم من أجل ارقاء كفاءاتهم وقدراتهم مثل هذه التوصية تفيد اصحاب القرار الامريكي والمجتمع الامريكي على السواء لانها سوف تقلل من احتمال أعمال شغب وتخريب وصراع دائم بين العرقين (السود والبيض).

وهذه احدى صور علم الاجتماع التطبيقي لانها تضمنت توصية عملية تخدم الطرفين اصحاب القرار والمجتمع العام في هذه المسؤولية التطبيقية في الواقع هي احدى واجبات المعرفة لانه بدونها ل تكون لها قيمة غني عن البيان , البحث الذي لا يجيب على الاسئلة المطلوبة منه لا يعد بحثا متكاملأ أو ناضجا وبالتالي لا يقدم توصيات ناضجة التي بدورها لا تساعد على اثراء علم الاجتماع في تطبيقاته , الامر الذي يزيد من سعة الفجوة بين النظرية والتطبيق وبين علم الاجتماع والحياة الاجتماعية الواقعية, اذ يمسي هذا العلم قابعا في برج عاجي يتعامل مع الاحداث الاجتماعية تعاملأ استعلائيا و سطحيا وينبغي واقتراضيا وهذا لا ينعش جسمه المتغذي من منتجات الواقع الحي

نخلص الى القول بأن ما يقوم به علم الاجتماع التطبيقي هو:

- 1- تقديم توصيات عملية في تطبيقها بحيث لا تتعارض مع اصحاب القرار
- 2- قياس نتائج برامج أنمائية أو تأهيلية او مرحليه
- 3- طرح وسيلة مبدعه في تطبيق توصيات بحثية ميدانية

اذ أن الفعل المبدع يعني الابتكار الذي يذهب الى ثلاثة مجالات في هذا الشأن و هي ابتكار في الخدمات و الادوار و الحاجات , أي يكون هناك ابتكار لخدمات جديدة تشبع حاجات الناس القائمة , او يحصل ابتكار في بلورة ادوار جديدة ل افراد أو ابتكار خدمات تشبع مستلزمات التماثل الجديد للفرد.

صفوه القول هو أن علم الاجتماع التطبيقي يترعرع في ظل المستجدات والابتكارات الاجتماعية التي تأتي على شكل توصيات علمية

و من أجل تثمير التوصيات فأ نه ليس بالضرورة أن اصحاب القرار أو صناع السياسة الاجتماعية:

- ١- لا يتفقون مع اهداف الباحثين التطبيين
- ٢- أو أنهم يتحدثون كفاءة و اهلية الباحثين في بحثهم.
- ٣- أو أنهم ل يعترفون بقيمة البحث التطبيقي

في الواقع ليس لمثل هذه الافتراضات من واقع , بل أن واقع الحال هو وجود فجوة بينهما فحواها أن صناع القرار ل يقيمون و يقدرّون اهمية و جدوى نتائج البحث الاجتماعي كما يقدرها الباحث الاجتماعي بذات الوقت فأ ن الباحثين التطبيين غير مطلعين على المتغيرات اللا علمية و اللا موضوعية بل الشخصية و المصلحية التي تلعب دورا مؤثرا على اصحاب القرار عند وضعهم للسياسة الاجتماعية او عند اتخاذ قراراتهم.

وهذه الفجوة تحجب وصول اصحاب القرار لتفهم توصيات الباحثين التطبيين مما ينتج عنه اعتراضهم على التوصيات المقدمة من الباحثين حيث يفهم ذلك على أنه مقاومة من قبلهم , لكن سواء اكان الاعتراض معقول او غير معقول فأ ن سببه الفجوة بينهما و ليس وجود موقف مس بق ضد الباحث التطبيقي , او أن اصحاب القرار ل يريدون مشاهدة نتائج الباحث , فضلا عن وجود حقيقه الاختلاف في الرأي بين كافة الاختصاصات و الناس

مصطلحات اجتماعية باللغة الإنجليزية

مقرر علم الاجتماع التطبيقي - المستوى الخامس

Product	المصح	١٥	Applied Sociology	علم الاجتماع التطبيقي	١
Group Dynamics	دينامية الجماعة	١٦	Designing the Study	تصميم الدراسة	٢
Social Trends	الاتجاهات الاجتماعية	١٧	Social change	التغير الاجتماعي	٣
Clinical Sociology	علم الاجتماع الباثي	١٨	Social Theory	النظرية الاجتماعية	٤
Engineering Sociology	علم الاجتماع الهندسي	١٩	Social policy	السياسة الاجتماعية	٥
Client	الزبون / المستفيد	٢٠	Planner	المخطط	٦
Academic Theorist	المفكر الأكاديمي	٢١	Observer	الملاحظ	٧
Consultants	المستشارون	٢٢	Report	التقرير	٨
Programmers	المبرمجون	٢٣	Sponsor	الممول	٩
Social Indicators	المؤشرات الاجتماعية	٢٤	Conference	المؤتمر	١٠
Causal Analysis	التحليل السببي	٢٥	Descriptive Research	البحث الوصفي	١١
Comparative Analysis	التحليل المقارن	٢٦	Questionnaire	الاستبيان	١٢
Content Analysis	تحليل المحتوى	٢٧	Social Survey	المسح الاجتماعي	١٣
Data Collection	جمع البيانات	٢٨	Exposure Survey	المسح الكفني	١٤

اعداد: zana / تنسيق: mona-2